



٢١٤٥٥	واحد مئتين
٢١ ألف	مئتين
١١٤ ع	مئتين

730  
6/5/1A



[illegible]



باب التولية والاملاك والمرابحة	٤٠	( كتاب النسخة )	٥٧
باب الاصول والنسب	٤١	فصل ان اشترى بعتلى الخ	٥٨
فصل يجوز بيع الثمر بعد بيع صلاحه الخ	٤١	( كتاب القراض )	٥٩
باب اختلاف التبايعين	٤٢	فصل يشترط اصحاب قبول	٥٩
باب العبدان لم يوثقه في التجارة ولا يصح شراؤه الخ	٤٢	فصل لكل قسمه ٦٠ ( كتاب المساقاة )	٥٩
٤٢ ( كتاب السلم )		فصل يشترط تخصيص الثمر به الخ	٦٠
فصل يشترط كون المسلم فيه	٤٢	( كتاب الاجارة )	٦٠
فصل لا يصح أن يتبدل عن المسلم به الخ	٤٣	فصل يشترط كون المنفعة معلومة	٦١
فصل الاقراض مندوب ٤٤ ( كتاب الرهن )	٤٣	فصل لا يصح اجارة مسلم لمجاهد	٦١
فصل شرط الرهون به كونه دين الخ	٤٤	فصل يجب تسليم مفتاح الدار الى المكري	٦١
فصل اذا لم يرض الرهن الخ	٤٥	فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها الدين غالبا	٦٢
فصل جنى الرهون قدم اثمن عليه الخ	٤٥	فصل لا تنفع الاجارة بعدد	٦٢
فصل اختلاف الرهن او قدره	٤٥	( كتاب احكام الموات )	٦٢
فصل من مات وعليه دين الخ	٤٦	فصل منفعة الشارع المورد	٦٢
( كتاب التقاض )	٤٦	فصل المعدن الظاهر وهو ما خرج الخ	٦٢
فصل يادو القاضي الخ	٤٦	( كتاب الوقف )	٦٤
فصل من باع ولم يقبض الثمن ٤٧ باب الحجر	٤٧	فصل قوله وقفت على اولادي	٦٤
فصل ولي المبي أو والد ٤٨ باب الصلح	٤٨	فصل الاظهر أن الملك في رقية الموقوف الخ	٦٤
فصل الطريق اذا خال الخ	٤٨	فصل ان شرط الواقف الظرف له الخ	٦٥
باب الموات ٥٠ باب الضمان	٤٩	( كتاب الهبة ) ٦٥ ( كتاب القفلة )	٦٥
فصل المذهب صحة كفاية الدين	٥٠	فصل الحيوان المملوك الخ	٦٥
فصل يشترط في الضمان تركه لفظا بشعر	٥٠	فصل ويذكر بعض أوصافها	٦٦
بالتزام		فصل اذا عرف سنة الخ ٦٦ ( كتاب القبط )	٦٦
( كتاب الشركة ) ٥١ كتاب الوكالة	٥١	فصل اذا وجد القبط بداو الاسلام الخ	٦٦
فصل ان وكيل ليسع اح	٥٢	فصل اذا لم يبق القبط برف الخ	٦٧
فصل قد يبيع الشخص مع غيره الخ	٥٢	( كتاب المعالة ) ٦٧ ( كتاب الفرائض )	٦٧
فصل الوكيلة ترضى الجديين	٥٢	فصل الفروض المقدرة الخ	٦٨
كتاب الاقرار	٥٢	فصل الاب والابن والزوج لا يحجبهم أحد الخ	٦٨
فصل قوله لا يكتد اصبغة اقرار	٥٣	فصل الاب يستغرق المال الخ	٦٨
فصل يشترط في الشهادة أن لا يكون حاكما لمقر	٥٣	فصل الاب يرث بمرض الخ	٦٩
فصل قد له عدى سيفه الخ	٥٤	فصل الاخوان والاعوان لا يورثون الخ	٦٩
فصل ترسب الخ ٦٥ ( كتاب اعاره )	٥٥	فصل من لا يصح به بنسبه له معتق الخ	٦٩
فصل نكر منه ودانعار به	٥٥	فصل اجتمع جدوا أخوة الخ	٦٩
( كتاب العصب )	٥٦	فصل لا يورث مسلم وكافر	٦٩
فصل من نكر الزنيق فيه	٥٦	فصل ان يات الورثة عصبات	٧٠
فصل ادعى الشهود نكر الشاهد يرد له اصب	٥٧	( كتاب الوصايا )	٧١
بنيه		فصل ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله	٧١
فصل رد اذ انصرف وان مات اقراره الخ	٥٧	فصل اذا خلف الموصي شهودا لم ينفذ تبرع الخ	٧٢

٧٢	فصل أوصى بشأن الخ	٨٥	فصل الفرقة بالمطأ الطلاق
٧٢	فصل تصح يتافع صيدوار الخ	٨٥	فصل قال أنت طالق وعليك الخ
٧٣	فصل له الرجوع عن الوصة	٨٦	فصل ادعت طلاقاً الخ ٨٦ (كتاب الطلاق)
٧٣	فصل يسن الإيضاء بقضله الدين الخ	٨٦	فصل له تلويض طلاقها اليها
٧٣	(كتاب الوديعة)	٨٧	فصل مرسلات تأتم طلاقاً لغا
٧٤	(كتاب قسم التي هو الغنيمة)	٨٧	فصل خطاب الأجنبية بطلاق وتعليق بمسكاج وغيره لغو
٧٥	فصل الغنيمة مال حصل من كفار الخ	٨٧	فصل قال طالقك أو أنت طالق ونوى عدداً وقع الخ
٧٥	(كتاب قسم الصدقات)	٨٨	فصل يصح الاستئجار بشرط اتصاله
٧٥	فصل من طليز كاتوعلم الامام استحقاقه الخ	٨٨	فصل شك في طلاق فلا الخ
٧٦	فصل يجب استيعاب الاصناف	٨٨	فصل الطلاق سني وبدي
٧٦	فصل صدقة التعلق سنة	٨٨	فصل قال أنت طالق في شهر كذا
٧٦	(كتاب النكاح)	٨٩	فصل علق بعمل الخ
٧٦	فصل عمل خطبة نكاحية من نكاح الخ	٨٩	فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث
٧٧	فصل انما يصح النكاح بإيجاب	٩٠	فصل علق بأ كدر غير
٧٧	فصل لا تزوج امرأة نفسها	٩٠	(كتاب الرجعة) ٩١ (كتاب الإيلاء)
٧٧	فصل لا ولاية لفرق وصى الخ	٩١	فصل يعمل أربع أشهر الخ
٧٨	فصل زوجها الولي غير كف برضائها الخ	٩١	(كتاب الظهار)
٧٩	فصل لا يزوج مجنون صغير الخ	٩٢	فصل على المظاهر كفارة الخ
٧٩	باب ما يحرم من النكاح	٩٢	(كتاب الكفارة) ٩٣ (كتاب اللعان)
٧٩	فصل لا ينكح من عليها أو بعضها	٩٣	فصل له فذف زوجة علم زناها
٨٠	فصل يحرم نكاح من لا كتاب لها	٩٣	فصل اللعان قوله أو بيع مرار
٨٠	باب نكاح الشرك	٩٤	فصل له اللعان لنفي ولداً الخ
٨٠	فصل أسلم وتحتة أكثر من أربع	٩٤	(كتاب العدد) ٩٤ فصل عدداً لحامل بوضعه
٨٠	فصل أسلم معا واستمرت البقرة	٩٤	فصل لزيماء عددنا شخص الخ
٨٠	باب انما يارو الاعفاف ونكاح العبد	٩٥	فصل عاشرها كزوج الخ
٨١	فصل يلزم الولد اعفاف الاب الخ	٩٥	فصل عدة حرة خاتل ولداً الخ
٨١	فصل السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن الخ	٩٥	فصل تحبسكي لمدة طلاق الخ
٨٢	(كتاب الصداق)	٩٦	باب الاستبراء ٩٦ كتاب الرضاع
٨٢	فصل نكحها خمر أو حرام الخ	٩٧	فصل تحتة صغرة فأمه ستة أشهر
٨٢	فصل قالت رشيدة زوجي بلا مهر	٩٧	فصل قال هند بقي الخ ٩٧ (كتاب النفقات)
٨٣	فصل مهر للث مائة مائة	٩٨	فصل الجدي أنه يتعجب بالأم
٨٣	فصل الفرقة قبل وطء منها	٩٨	فصل على أمه من الخ
٨٣	فصل طلاق قبل وطء مائة	٩٩	فصل يلزم نفقة الولد ولو علا
٨٣	فصل اختالفاً قدومه	٩٩	فصل الحضانة ١٠٠ فصل عدة أهله ودية شه
٨٤	فصل وليمة العرس سنة	١٠٠	(كتاب المأجرات)
٨٤	كتاب القسم والشور	١٠١	فصل وجد من مصبي
٨٤	فصل ظهور أمارات شوزما		
٨٥	(كتاب الخلع)		



﴿ فهرسة متن المنهج لشبح الاسلام ذكر بالاصحوى ﴾

باب صلاة الكسوف سنة	٢٢	( كتاب الطهارة )	٢
باب صلاة الاستسقاء سنة	٢٢	باب الاحداث	٣
باب من اخرج مكتوبة كسلا	٢٣	فصل من لقاضى الحاجة	٣
( كتاب الجنائز )	٢٣	باب الوضوء	٣
فصل يكفن بماله ليه	٢٤	باب مسح الخفين	٤
فصل لصلاه اركان	٢٤	باب العسل	٤
فصل أقل القبر محترقة تمنع راحة	٢٦	باب التماس مسكر الخ	٥
( كتاب الزكاة )	٢٦	باب التيمم	٥
باب زكاة الماشية	٢٦	فصل يتيم بقراب طهور الخ	٦
باب زكاة الثابت	٢٨	باب الحيض	٧
باب زكاة النقد	٢٨	فصل وادخلوا حلال الخ	٧
باب زكاة المعدن والى كازو التجارة	٢٨	( كتاب الصلاة )	٧
باب زكاة الفطر	٢٩	باب أوفاؤها	٧
باب من تازم زكاة المال وما تجب به	٣٠	فصل اعماح على مسلم الخ	٨
باب اداء زكاة المال	٣٠	باب من اذان واقامة الخ	٨
باب تجهيل الزكاة	٣٠	باب التوجه شرط لصلاة قادر الخ	٩
( كتاب الصوم )	٣١	باب صفة الصلاة	٩
فصل أركانه نية لكل يوم	٣١	باب شروط الصلاة معرفة وقت الخ	١٢
فصل شرط وجوبه اسلام	٣٢	باب سجود السهولة	١٢
فصل من فاته صوم واجب	٣٢	باب تسنن سجدة تلاوة	١٤
باب صوم التطوع	٣٢	باب صلاة الليل قسمان	١٤
( كتاب الاضغاث )	٣٣	باب صلاة الجنازة عرض كفاية	١٥
فصل يذرمه بشرط تهايه بالرمه	٣٣	فصل لا يصح اقتداء بغيره بمتد بعلان صلاته	١٥
( كتاب الحج والعمرة )	٣٣	فصل لا اقتداء بشرط	١٦
باب المواقيت	٣٤	فصل تقطع قدوة بتجريح امامه	١٧
باب الاحرام	٣٤	باب صلاة المسافر	١٧
باب صفة النفسك	٣٥	فصل القصر شروط	١٨
فصل واجبات الطواف	٣٥	فصل يجوز جمع عصرين	١٨
فصل من اللامام أن يخطب بمجده	٣٦	باب صلاة الجمعة	١٩
فصل يربط ميت لحقة بمرداة	٣٦	فصل من غسل	٢٠
فصل يتجه ميت عني	٣٧	فصل من أدرك ركعة تولى لمفقه لم يفته الجمعة	٢٠
فصل أركان الحج احرام	٣٧	باب صلاة الخوف أنواع	٢٠
باب ما حرم بالامام	٣٧	فصل حرم دلي وحل وحشي استعمال حرب	٢١
باب الاضغاث رائدات	٣٨	باب صلاة العيدين سنة	٢١

٢٧ (كتاب البيع) ٢٩ باب الربا	٦٠ فصل ما أخفق في مثله ٦١ كتاب القراض
٤٠ باب من يئس التي صلى الله عليه وسلم عن سبب العمل	٦١ فصل قارض العامل ٦٢ فصل لكل فضله
٤٠ فصل من يئس من العمل لا يبيع باليئس	٦٢ كتاب المساقاة ٦٣ فصل على لازمة
٤٠ فصل باع حلاوة من يئس في العمل	٦٣ كتاب الأجرة ٦٤ فصل عليه تسليم مباح
٤١ باب الحياض	٦٤ فصل تصح الأجرة مقدمة في غيرها العين طالباً
٤١ لها شرط في الحياض	٦٤ فصل تنسخ بنقل مستوفى منه
٤١ فصل في شرطه على حياض ينفق بره على	٦٥ كتاب أحياء الموات
٤٢ باب المبيع قبل قبضه من ضمان بائع	٦٥ فصل معلقة الشاوع مرود
٤٣ باب التولية والأشراك والمرابحة والملاحة	٦٥ فصل المدة الظاهر ما تخرج به علاج
٤٣ باب الأصول والشمار	٦٦ كتاب الوقف ٦٦ فصل الواوالتسوية
٤٤ فصل باع ببيع فوات بدو صلاحه	٦٦ فصل الموقوف على الله تعالى
٤٤ باب الاختلاف في كيفية العقد	٦٧ فصل ان شرط واقف النظر أربع
٤٥ باب الرقيق لا يبيع بغيره في ماله	٦٧ كتاب الهبة ٦٧ كتاب القطة
٤٥ باب السلم	٦٨ فصل الحيوان المملوك الممتنع من صفاء الباع
٤٦ فصل صح أن يؤتى من مسلم فيه أجود	٦٨ كتاب القبط ٦٩ فصل القبط مسلم
٤٦ فصل الأقراض سنة ٤٦ كتاب الزهون	٦٩ فصل القبط ٦٩ كتاب الجعالة
٤٨ فصل إذا زلزلت الأرض زلزلة	٦٩ (كتاب الفرائض)
٤٩ فصل اختلاف قدره تبرع	٧٠ فصل الفروض في كتاب الله نصف الخ
٤٩ فصل من مات وعليه دين تلقى بتركته	٧٠ فصل لا يحجب أبوان
٤٩ كتاب التفاسير	٧١ فصل لابن فأكثر التركة
٤٩ فصل ما يدفعه من يبيع ماله	٧١ فصل الأب يرث بغيره مع فرع ذكروا
٥٠ فصل له فسخ معاوضة بمحنة	٧١ فصل ولد أبوين كولد
٥٠ باب الخمر يجزئ وصيه وصيه	٧١ فصل من لا حصبة له بنسب
٥١ فصل ولي صبي أب ذبوه	٧١ فصل لجد مع ولد أبوين
٥١ باب الصلح	٧١ فصل الكافران يتوارثان
٥١ فصل الطريق المأدب لا تصرف فيه بيناء	٧٢ فصل ان كانت الورثة عصباء قسم المتروك بينهم
٥٢ باب الحوالة ٥٣ كتاب الضمان	٧٣ كتاب الوصية ٧٤ فصل يبقى أن لا يوصى له
٥٢ كتاب شركة ٥٤ كتاب الوكالة	٧٤ فصل تبرع في مرض بخوف ومات
٥٤ فصل الوكيل لا يبيع مضافاً كاشريك	٧٤ فصل يتناول شاة غيره بغيره ذلة وفصيل
٥٥ فصل أمر بيع أمين ٥٥ فصل الوكالة جارة	٧٥ فصل تصح منافع
٥٥ كتاب مزارع	٧٥ فصل له رجوع بغيره نقض
٥٦ فصل قاله عند سيف أو خفي طرف	٧٥ فصل في الإيلاء ٧٦ كتاب الوديعة
٥٧ فصل آخر نسب ٥٧ كتاب العارية	٧٧ كتاب قسم التي والعنينة
٥٨ فصل لكل رجوع ٥٨ كتاب القصب	٧٧ فصل العنينة تخوم مال حصل من الحربين
٥٨ فصل يضمن معوهة منقرض ثقبه في قيمه	٧٧ كتاب قسم الزكاة
٥٩ فصل يضمن عصبه في ثلثه بموعدته	٧٨ فصل من علم الدافع حاله على يعله
٥٩ فصل زيادة العصب ٦٠ كتاب الشفعة	٧٨ فصل يجب تعمير الأصناف

٧٨	فصل الصدقة سنة ٧٩ (كتاب النكاح)	٩٥	كتاب التلاوة ٩٦ فصل على مظاهر عاداته
٧٩	فصل قبل طلاقه ٧٩ فصل أو كنهه زوج	٩٦	كتاب التلاوة ٩٧ كتاب العمان والقذف
٨٠	فصل لا تمسك امرأتك كما	٩٧	فصل في كنف زوجة هل يؤخذها أو لا
٨٠	فصل منع الزانية من	٩٧	فصل لعنه قوله أو بها أشهد بانه
٨٠	فصل زوجها غير كف برضاها	٩٨	كتاب العدد
٨١	فصل لا يزوج حينون	٩٩	فصل لزومها إذا شخص من جنس
٨١	باب ما يحرم من النكاح	٩٩	فصل عاشره فلو زوجة
٨٢	فصل لا ينكح من علقه أو بعضه	٩٩	فصل يجب وفاء زوج عتقة
٨٢	فصل لا ينكح كافرة	٩٩	فصل يجب سكنى لعنته فقرة
٨٢	باب نكاح المترك	١٠٠	باب الاستبراء ١٠٠ كتاب الرضاع
٨٢	فصل أسلم على أكثر من مباح له	١٠١	فصل تحت صغرة
٨٢	فصل أسلم لها	١٠١	فصل آخر رجل أو امرأتها بأن بينهما رضاءا
٨٢	باب الحيا والاعفاف ونكاح الرقيق	١٠١	كتاب النفقات
٨٤	فصل لزوم موسر أقرب فوارنا اعفاف أصل	١٠٢	فصل يجب المأوى ولو على صغير لا صغير
٨٤	فصل لا يضمن سيد باذنه في نكاح	١٠٣	بالتحكين ١٠٣ فصل أصمرا لا وكبا
٨٤	كتاب الصدق	١٠٣	فصل لزوم موسر أو ولو يكسب
٨٥	فصل سكرها إجمالا علقه	١٠٣	فصل الحشانة ترى من لا يستقل
٨٥	فصل صح تغليض ريشة	١٠٤	فصل عليه طهارة زريقه
٨٦	فصل الفراق قبل وطء سببا	١٠٤	(كتاب الجنابة)
٨٦	فصل لزوم زوجة يجب لها نصف مهر فقط متعة	١٠٥	فصل وجب من اثنين معا فلا
٨٦	فصل اختلاها أو ورائها	١٠٥	فصل أركان القود في النفس قتيل
٨٧	فصل الولي مقسنة ٨٧ كتاب القسم والنشور	١٠٦	فصل جرح عبده
٨٧	فصل طهر أمارته نشورها ٨٨ كتاب الخلع	١٠٦	فصل كالمفس فبما غيرها
٨٨	فصل قال طلقك بكذا	١٠٦	باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستويه
٨٩	فصل ادعت طلقا ٨٩ كتاب الطلاق	١٠٧	فصل قد خصوا زعم مونه
٩٠	فصل تغليض طلاقها المتخير إليها	١٠٧	فصل القود للورثة
٩٠	فصل قوى عددا بصريح	١٠٨	فصل موجب العدد قود ١٠٨ كتاب الديان
٩١	فصل يصح استثناء بشرطه السابق	١٠٨	فصل في موضع رأس أو وجهه الخ
٩١	فصل شاق في طلاق فلا	١٠٩	فصل في أدنى ولو بإيلاس دية
٩٢	فصل طلاق وطوء تعتد باقراة حتى	١٠٩	فصل يجب دية في عقل
٩٢	فصل قال أنت طالق في شهر كذا	١١٠	فصل يجب حكومة بمال المقدري
٩٣	فصل علق بعمل	١١٠	باب موجبات الدية والعاقلة وجباية الرقيق
٩٣	فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعي	١١٠	والفرقة والكفارة ١١٠ فصل اصطدم حرا
٩٤	فصل علق بأكل رمانة	١١١	فصل عاقلة جان عصيته
٩٤	كتاب الرجعة ٩٥ كتاب الإيلاء	١١١	فصل مال جناية رقيق يتعاقب برقيقه
٩٥	فصل يهل بلا فاض أربه أشهر	١١١	فصل في كل جدي انفصل الخ

١١١	فصل هل يغير حريته الخ	١٢٦	فصل هل لا يخلع كذا الخ
١١٢	باب دعوى المهور المقتضية	١٢٦	( كتاب النذر )
١١٣	فصل انما يثبت قتل مصر بقرار	١٢٧	فصل تنويع ايمان الحرم
١١٣	كتاب البغاة	١٢٧	( كتاب القضاء )
١١٣	فصل شرط الاجام كونه أهلاً للقضاء	١٢٨	فصل زالت أهلية بعض مجنون
١١٣	كتاب الزنا	١٢٨	فصل تثبت التولية بشاهدين
١١٤	كتاب حد الزنى	١٢٩	فصل يجب تسوية بين الخصمين في الاكراه
١١٤	كتاب العروة	١٢٩	باب القضاء على الغائب
١١٥	فصل قطع مؤجر حر ومعه غيره	١٣٠	فصل ادعى عتقاً ثانياً
١١٦	فصل تثبت السرقة بيمين وردة	١٣٠	فصل الغائب الذي تسمع اجنبو يحكم عليه
١١٦	باب قاطع الطريق	١٣٠	كتاب القسمة
١١٦	فصل من زنى مع قتل وقطع وحد غذف وطالبوه	١٣١	كتاب الشهادات
١١٦	كتاب الاشربة	١٣٢	فصل لا يكفي لغيره لالرمضان شاهد
١١٦	فصل عزز لصيب لا حد فيها	١٣٢	فصل تحمل الشهادة كتابة الصك فرضا كفايه
١١٦	كتاب الميراث وضمان الولاوة وغيرهم والحقن	١٣٣	فصل تقبل شهادة على شهادة
١١٧	فصل يجب دابة ضمن ما ألتفقه	١٣٣	فصل يرجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع
١١٧	( كتاب المهاد )	١٣٣	( كتاب الدعوى واليمينات )
١١٨	فصل كره فزو بلاذن امام	١٣٣	فصل أصغر على سكوته من جواب الدعوى
١١٨	فصل ترك ذلاري كفار	١٣٤	فصل من تغلب على عين
١١٩	فصل السلم مختار وغير مسمى ويجنون ونسباً أمان	١٣٤	فصل نسك كان قال الخ
١١٩	كتاب الجزية	١٣٤	فصل ادعى كل منهما شيئاً
١٢٠	فصل زنا الكف سلطاناً	١٣٥	فصل اختلاف في قدر مكررى
١٢٠	كتاب الودعة	١٣٥	فصل شرط القائب أهلية الشهادات
١٢١	( كتاب الصدوق والديات )	١٣٥	( كتاب الاعتناق )
١٢١	فصل علق صيد باهال مستغفنه	١٣٦	فصل ملث حر بعضه عتق
١٢٢	كتاب الاضحية	١٣٦	فصل اعتق في مرض موته عبداً
١٢٢	فصل من نازعه فقه فرقه أن يعتق عنه	١٣٧	فصل من عتق عليم به رق
١٢٣	كتاب الاطعمة	١٣٧	كتاب التدبير
١٢٣	( كتاب المسابقة )	١٣٧	فصل حل من درت حملاً مذبر
١٢٤	( كذا الامتنان )	١٣٧	كتاب الكفاية
١٢٥	فصل شوري كفاية بين بين اعتاق الخ	١٣٨	فصل لزيم السيد في حقيقة قبل عتق حقه مقول
١٢٥	فصل حلف لا يسكن	١٣٨	فصل الكفاية لازمة للسيد
١٢٥	فصل حلف لا يأت كل رؤسا حنث برؤس نعم	١٣٩	فصل الكفاية الباطلة باختلال وكن ملغاة
١٢٦	فصل حلف لا يأت كل ذى القربة الخ	١٣٩	كتاب أمهات الاولاد

منهاج الطالبين وعبدة الملتين في الفقه تأليف الامام  
الحافظ الحق ناصر السنة وقامع البدعة  
أبي زكريا يحيى بن شرف النور  
الشافعي قدس الله روحه وتوزر  
ضريحه ونفعنا به  
آمين

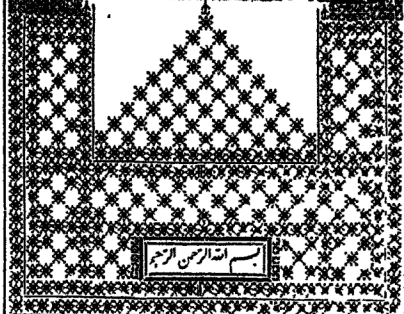
٢

\*(وتم أمشه متن المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري)\*  
\*(رحمه الله تعالى)\*





دستور  
فی شمس  
الف ۲۱



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه الطاهرين من الله بلاء (و بعد) فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه اختصر فيه مختصر الإمام أبي بكر التتوي للمصنف فيحتاج الطالبين ومنهت البصائر مع إبدال غير المتعبد بلفظ معين وحذف منه اختلاف روما لتيسره على الراغبين (وسمي) بفتح الطلاب وأجيب الله أن يتسعه أولو الألبان وأسائه التوفيق الصواب والفوز يوم الحساب

كتاب الطهارة

أما طهر من مانع ما يطلق وهو ما يسي ما به بلا يفتقر بحال طاهر مستحق عنه تغير الأصل ثم طهر من الأتربة وما مع ما وان طهر حقيقه صكوك شديد حورود ومتنفس بشروط المستعمل في فرض غيره طاهر انقل ولا نسقنا ما وهما حجباً ان طول يسد ذي تقر بسلالة نجس فان غيره نجس من قوله بغيره أو بغيره ورونها نجس كطهر غيره بغيره لانه منب لا بسبل مهور لم تخرج ونجس لا يدره طرف ونحو ذلك فان باهجه بغيره ولا غير طاهر والتبر المؤثر في طهر يكون أو في غيره طاهر أو ظهور بغيره بغيره ان قبلا استعمال ما منه طهراً أو ظهوره أو ما هو بل بغيره بعد تلف أو لا ما هو ما هو بل بغيره من واذا لم طهارة أحد هسان اوقاة الاخر فان ز كونه طهره لم يعمل بالثاني بل بغيره ولا بد من غيره من غيره عدل رواه مينا للباب وقها اوقاة من غيره ويحل احدته مال واخذ كإمام طاهر الأمانة

الحمد لله البر الجواد الذي جعل له من الإحصاء بالأعداد المان باللف والإرشاد الهادي إلى سبل الرشاد الموفق للفقه في الدين من لفظه واختار من العباد أجدد أبلغ حسداً كبروا وكذا له وشهد أن لا إله الا الله الواحد الغفار وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم على وزاده فضلاً وشرفاً له (أما بعد) فان الاستعمال باله من أفضل الطاعات وأولى ما أنطقت به نفاس الأوقات وقد أكرم أصحابنا رحمهم الله من التمس من بسوطات المختصرات وأتقن مختصرات الإمام أبي القاسم الرافعي رحمه الله تعالى ذي الخصائص وهو كتاب القواعد في تحقيق المذهب معتمد على وغيره من أولى الرغبات وقد أتم مصنفه رحمه الله أن ينص على ما يحكمه معظم الأصحاب ووفى بها التزمه وهو من أهم وأهم المطالبات لكن في جمعه كبره من حفظه أكثر أهل العصر إلا بعض أهل العناية فقرأت اختصاره في غرضه ليسهل حفظه مع ما أخته إليه أشاء الله تعالى من النفاس المتجددان منها التنبه على قوود بعض المسائل هي من الأصل جودت ومنها واضع سيرة ذكرك في الخروص على خلاف المشارف المذهب كبراهان شاء الله تعالى وأضحت ومنها بالمالا كان من الغالبه غريباً وأموها خلاف الصواب وأضحت وأضحت بعبارة جليات ومنها بيان القولين والوجهين والفرقتين والصواب والخلاف في جميع الحالات حيث أقول في الظاهر والأشهر والاشهر من القولين أو الأقوال فان قوى الخلاف قلت الظاهر والأشهر وحيث أقول الأصح أو الأصح من الوجهين أو الأوجه فان قوى الخلاف قلت الأصح والأصح وحيث أقول المذهب من الطرفين أو الطرفين فان قوى الخلاف قلت الأصح والأصح وحيث أقول هذا وجه ضعيف أو قول خرج وحيث أقول الجسد بقا القديم بخلاته أو القديم أو في

ويعمل على إخراجها من تحتها  
بجمل من ذلك في النسخة  
(باب الأحداث)

هي خروج غير منسج من جرح أو قبة تحت  
معدن الخ منسج و زوال عقل لا ينوم  
يمكن مقعدو تلاق بشرق ذ كروا في  
بكر لا يحرم ومن خرج آ دي أو جعل قلعه  
يبطل كسحرهم أصلا ونطراف ومن  
مصف وورقة وحلم ونطرقه وهو شبه ما  
كتب عليه مقر أن لمرس وحل حله فتنازع  
ان لم يقصد وتفسير آخر قلبه يهود  
ولا يبيح من صبي غير كذا كروا لا تلغ  
يقدر طهر أو حدث بقل منه فلو تيقنهما  
وجعل السابق فغدا قبلهما لأخذ الطهر  
ان لم يتدبروه

(فصل) من لغات الحاجة أن يقدم  
يسار لمكان قضائها ويمنه لأصنافه  
وغيره ما عليه معلوم ويتمسكه ولا  
يستقل القبلة ولا يستدبرها يسار ويجرد  
بدنه في غير معدن يعلو يسترويك  
ولا يقضي في ما رواه كدو بحرمهم يرج  
ومتشعوط ريق ونحت ما ينزل لا يستحي  
بما في مكان ان لم يدو يستبرئ من بوله  
ويقول عند وصوله بسم الله اللهم اني أعوذ  
بلك من الحيت والنجاش وأتضرع فخر انك  
الحديث الذي أذهب عن الأذى وعطاني  
(ويجب) استحبابه من خروج من لافني  
بجاءه أو يجلد طاهر فاع غير يحرم بجلد  
دبح بشرق أن يخرج من فرج ولا يلبس  
ولا يجوز منصفه فوحت فلو لا يتعلم ولا  
يتقل ولا يطرأ أجني ويصنع ثلاثون يوم كل  
مترين في دس ان لا رواه يبدأ بالاذن من  
مقدم محبة في اليد ثم يثاني من يسرى  
كذلك ثم يثالث على الجنب واستحبته  
يسار وجعل ما بعده

(باب الوضوء)

فر وضوءه من حديث لفر رداه أو وضوءه  
أو سباحة مقتر اليه مقرونة بقل غسل الوجه وله نظرية ما على أعضاءه ونية تدرجه هو غسل وجهه وهو ما بين ما شئتوا أو وضوءه

قول تقدم فاعلم الخلافه وحيت أقول ليرسل كذا فهو وجع متعيب والصحيح أو الأصح  
خلافه وحيت أقول وفي قول كذا قال إجماعه ومنها مسائل يفتيه إليها يفتي أن  
لا يخلو الكلب منها وأقول في أولها الحقوقي أو خرواؤه أعلم وما وجدته من زيادة لفظة  
وتحريم ما على المحرم فاعلمه باللام منها وكذا ما وجدته من الأذكار على المالك المحرم  
وغيره من كتب الفقه فاعلمه فانقسمت كتب الحديث المعتمدة وقد أقدم بعض مسائل  
الفصل لمسألة أو انحصار أو عاقلة فصلا منها وبأوجان هذا انحصار أن يكون  
في معنى الشرع المحرم فاني لا أحذف منه شيئا من الأحكام أصلا ولا من الخلاف ولو كان  
وايهام ما أثرت اليه من التفاسير وقد عرفت في جمع خرافات على صورة الشرح  
لذا فاق هذا انحصار ومقتضى به التمسك على الحكم في المدول من عبارة المحرم وفي  
الحاق قيد أو شرط أو شرط المستلزم ونحو ذلك أو كذا ذلك من الضرورية التي لا دمنها  
وعلى أنه الكرم اعتماد واليه توفى واستناد وأسأله العظم على ولست للمسلمين  
وضوءه عن وعن أحباتي وجميع المؤمنين

(كتاب الطهارة)

قال الله تعالى وأزلفن السم لعماء طهورا ينشرط لرفع الحدث والنفس ما مطلق وهو  
ما يقم عليه اسماء بالقد لا تغير بمسحته عنه كزهر ان تغيرا عن اسماء طهارة اسم لما تغير  
طهور ولا يضر تغير الاسم ولا يتغير بكت وطين وطحلب وما في مقرومهم وكذا ما تغير  
بجوار كدو دهن أو بزاد طر ح فيه في الطاهر ويكره الشمس والمستعمل في فرض  
الطاهر وتقل نظاها غير طهر وفي الجسد فان جمع ثلثين فطهور في الأصح ولا يتبس قل الله  
علافة نجس فان غير نجس فان قال بغيره بنفسه أو بغيره أو بغيره أو بغيره فلا وكذا  
تراب أو حصن في الطاهر ودون ما نجس إلا بالافلا فان بقية ما نجس به فطهور ولو كثر  
بارد طهر وقليل يلهو طاهر وطهر طاهر لا طهور ويستحي ميتا لا من لاسائل فلا يتبس  
ما على الشهور وكذا في قول نجس لا يدرك طرف (قلت) ذا القول طاهر والله أعلم  
والجاري كذا كدوفي القديم لا يتبس بالغير والقتان خمساً ثم يطرأ بذاذي تقر ينافي  
الأصح والتغير المؤثر بظاهر أو نجس طم أولون أوج ولو اشتبهه طاهر نجس اجتهد  
وتظهر بمان طهارته وقيل ان تدعى طاهر ييقن فلا داعي كبر في الطاهر أو ما  
ورول يجهت على الصحيح بل يتخلل ثم يقيم أو ما وردت فوا بكل موقوف له الاجتهاد  
وأذا استعمل ما له أوقا لا تخزان ترك وتغيره لم يعمل بالشأن على النص بل يقيم بلا  
اعاد في الأصح ولو أجزبه بتجسبه لم يقبل إلا رواية وبها السب أو كان مقبولا فاقا اعتمد  
وعمل استعمال كل اماء طاهر إلا بغيره فغيره وكذا اتفاد في الأصح وعمل المومني  
الأصح والنجس ككيات في الطاهر وما يذهب بأوصافه كبر تزي نسة حرم  
أوسعية بقدر الحاجة فلا أوسعية تزي نة أو كبرية الحاجة في الأصح وشيئ موضع  
الاستعمال كبر في الأصح (قلت) للذهب غير منة الذهب طاهر والله أعلم

(باب أسباب الحدث)

هي أربعة أصدها خروج من من قبله أو دونه أو إلى أو وانسد عجزه وانقض تحت معدنه  
فخرج للمعادن ونسج وكذا ما ذكره وفي الطاهر أو فو تها هو منسد أو تحتها هو منقطع فلا  
في الطاهر الثاني زوال العقل أو نوم يمكن مقدهه الثالث التقاء بشرق الرجل والمرأاة  
أو سباحة مقتر اليه مقرونة بقل غسل الوجه وله نظرية ما على أعضاءه ونية تدرجه هو غسل وجهه وهو ما بين ما شئتوا أو وضوءه



بسم الله الرحمن الرحيم  
 بعدد شواهد كسبها محمد وقرانه القرآن  
 قصده وأهله بترويع حديثه ونحو حديثه  
 أو ما يباحه من غير البه أو ما لا يباحه  
 فليس مقروية بأوله وتسميم ظاهر بيته  
 وأكله إزاله حذر فكتفي غسلة النفس  
 وحديث ثم وضوء ثم تعبد معاطلة وتخليل  
 شعرو أسموه ثم الغسل الماعلى رأسه  
 ثم شققه الأيمن ثم الأيسر وذلك وتلايت  
 وولاه وإن تسمع غير بعدة ترجمو حضرا  
 مكافأيا فخلوا لا ينقص ما موضوء  
 عن مدوغل عن صاع ولا يسن تحديده  
 بخلافه وضوءه عليه ومن اغتسل للعرض  
 ونفل حلال أو لأحد ما حصل فقلنا ومن  
 أحلوا أحب لكافضل

(باب)

التعاسم كرمات وكاب وشتير ورفر  
 كل وبها وبسته قير بشر وسلك وجراد  
 ودم ووروش ووروش وول وندى وودى  
 ولين مالابو كل غير بشر وسلك من حى  
 كيتبه الآخر شعرا كول ظاهر ككافة  
 ومشتغرو طوبى بقرجه من طاهر والذى  
 يظهر من نجس العين خرجت تلبه بلهين  
 بدنه أو جلته نجس بالوت باندائه بما يترع  
 فضله ويصير ككوب نجس وما نجس ولو  
 معاضبى من نجس ككوب غسل سبما  
 احداه من غير تراب تراب طهور أو يبول  
 سبما طهر من الغذى نضج أو بغيره  
 وكانت حكمها كفى حوى ماء أو حنى واجب  
 إزاله صفاته الاماصر من لون أو دى  
 كنجس سبما بشر وروود ماء قل وغسله  
 قلته من فضة لا تفرز ياقوت طهر الحبل  
 طاهر ولو نجس ما عذرت طاهره

(باب التيمم)

تيمم بركت وأموه سبما للجزر وأسيا  
 فسد ما زال بقية تيمم بالطلب وإلطفه  
 لكل تيمم في الوقت سبما وزنه من رمله  
 وزنه ثم قلل حواله إن كان عتو والا

كل ثم يستقي بوقاه أعلم وتلايت الفسل والمعو بأخذ الشاك باليقين وسبم كل رأسه  
 ثم أذنه فان عسر وضع العملة بكل السبع عليها وتخليل العينة لكنتوا صاحه وتقدم البني  
 وإطالة غرة وتصبيله ولما الاذوا وجب القديم وترك الاحتامو والنفس وكذا التثبيث  
 الاصح ويقول بعدة أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده  
 ورسوله اللهم اسلمني من الترابين واجلني من التلويح من صجانك اللهم وبمحمدك أشهد أن  
 لا اله الا أنت استغفرك وأتوب اليك وحذفت دعاء الاعضاء ذلا أصله

(باب مسح الخف)

يجوز في الوضوء المقيم وروايله والمسافر ثلاثة بلباها من الحديث بدليش فان مسح خضرا  
 ثم ساقا وعكس لم يستوفه مسافر وشرطه أن يلبس بعد كمال طهر ساتر محل فرضه طاهرا  
 يمكن تباع التي فيه ثم يدوس مسافر لمطامه قبل وحلا لا ولا يبرئ منسوج لا ينع ما في الاصح  
 ولا يبر في الأظفر ويجوز مشقوف قدم خدي في الاصح ويسن مسح أعلاها وأطرافه نحو لما  
 ويكتفى مسح سبما في الفرض إلا أسهل الليل وتبها فلا على المذهب (قلت) حوته  
 كاسفه والله أعلم ولا مسح لشاك في مقام المدة فان أجنب وجب تعبد بلبس ومن ترع وهو  
 بظهر المسح غسل قدميه في قول ينوشأ

(باب الفسل)

موجب عورت وحض ونفاس وكذا أولاد قبل بل في الاصح وجنابة ينحول حشلة أو قدرها  
 فربل وخر وحى من طهر بقا المدة لا غير ما يعرف بدتفه أو أن يتجروحه أو وجع عجن رجا  
 وبياض يش بقاء كانت فكتفت الصلوات فلا غسل والمرأة كرجل ويجزم به لما يحرم بالحديث  
 والمكث بالصيد لا عبره وقرآن وتغسل أذ كل لا يشد قرآن وأهله يستوفع جنابة أو  
 استحالة فتقرأ به أو أذاه فرض الفسل مقروية بأوله فرض وتسميم شعره وبشر ولا يجب  
 مضغنة أو استئذان كولا إزاله القدم في الوضوء في قول ينوشأ قدمه ثم تعبد معاطلة  
 ثم يغسل الماعلى رأسه ويغسله ثم شققه الأيمن ثم الأيسر وذلك ويثلب وتنبع لحض أو  
 مسكا ولا تقصوه ولا يسن تحديده بخلاف الوضوء ويسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد  
 والفسل عن صاع ولا حله ومن به نجس يغسله ثم يغسل ولا تكتفى له ما غسلة وكذا في الوضوء  
 (قلت) الاصح تكبته وبقاه أعلم ومن اغتسل لمطامه وجهه فحسلا أو لأحد ما حصل (قلت)  
 ولوا أحدث ثم أجنب وأعكسه كفى الفسل على المذهب والله أعلم

(باب التعاسم)

هى كل مسكر ماتع وكاب وشتير ورفر عس ما وسنة غير الأذى والعلم والجراد ودم ورجع  
 وقى ووروش وول وندى وودى وكذا ندى غير الأذى في الاصح (قلت) الاصح طهارته  
 غير الكاب والخنزير ورفر عسده والله أعلم ولين مالابو كل غير الأذى والجزء المنفصل  
 من الحى كيتبه الأشره لما كول فظاهر وبسته العلقة والمضغ ووروش بقا الفرح نجس في  
 الاصح ولا يظهر نجس العين الاخر تلتكث وكذا ان نفلت من شمس الى ظل وعكسه في الاصح  
 فان تلتك بطرح حتى فلا جسد نجس بالوت يظهر بدبغه طاهره وكذا باطله على المشهور  
 والبيع ترع فضله يحرم بفلا نجس وتراب ولا ينجس الماعلى أنشأ في الاصح والسدور غ  
 ككوب نجس وما نجس بلافاتين من ككوب نجس سبما احداه من تراب والظاهر تين التراب  
 وان التلخز تركب كولا ولا يكتفى تراب نجس ولا مزوج بما عى في الاصح وما نجس بول صلبى

ترابان أمن الى حدوث فان لم يجدوهم فقله لم ماء بصله مسافر المأجوب وجب عليه أن أمن غيرا خضاص وما لا يجب بدله له ما واره فان كان

الوقت بشرط من مثله الآن احتياجه منه  
أفواهه يحترق والقرص المدا والتهاب  
واستعارة أو التورم أو آفة في حلقه  
تقيم أو طرد حاشيته لعلى يحترق ولو لم لا  
وخوف محذور من استعماله كمرض  
ويده ورموز يده أو حشيش في عضو  
ظاهر وإذا امتنع استعماله في عضو وجب  
تيموم وغسل جميع موضع كل السائر إن لم  
يجب تركه بقاءه لا ترتيب له وجب أو  
عضو من تيمومه من تيموم لغيره آخره  
يجوز له بعد غسله وسداه

(فصل) تيموم ثياب طهره قبل أو بعد  
لا يمسك لأجل استعمال وهو ما يقبضه أو تاتر  
منه أو كونه نفس ثياب أو لون وجوه بدله  
سكنه أو حلقه فردده أو في كنفه أو في  
بطنه مع وثيقه أو متفرقة إليه مفردة  
ينقل ويستسلمه إلى مسمع فان نوى فرضاً أو  
غفلاً فقل وصلاة جنازة أو طلاق أو صلاة  
فقر فرض معين وسمع وجهه ثم يديه  
بحرقته لا يمسك شعرة ويجب تقليمها  
لا ترتيبها ومن نسبه أو لوم أو تقدير يمينه  
وأعلى وجهه ومقتضيه غير وفقره  
أصابعه أو كل زوج خفي الأولى  
ويجب الثانية ومن لم يقدرها فثوبه  
لأولى صلاة بل لا يمسك أو وجد فقل  
نسيطة بل عالت والأولى وقطعها أفضل  
ومحرم فرض ضيق وقته والتفيل أن نوى  
تدبراً أو كفاً أو تركه ولا يرد  
نحوه يستغفر واحد ولو ترك الأيمن  
حليل ومن نسى إحدى يميني كفاه تيموم  
وغسلت يمينه على كلاً يمين أو ثوباً به أو به  
بش منه ما يداً به أو ثوباً به أو ثوباً  
نفس مرتين يمين ولا يمينه ثم نوى قبل  
نفسه وعلى فقد الملهو من نسي  
مرض ويعيد يقضي تيموم لم يرد ونسي  
يندر ولا يدر في سفره صدره للمرض  
عنه ما عدا أو في عضو لا يكره وجهه

علم غير أن تيموم وجهه غير كالموجب استعماله  
العلم ولا يضر غلطون أو وجع سريره وفي الحج قول (قلت) فأن يقبله من غير العلم  
والله أعلم ويشترط وجود الحلق العصري في الأصم والأظهر طهارة قصته تنفسه بل تيموم  
وقد ظهر الحلق ولو تغير ما لم يغيره ولو قيل بظاهر الحلق ينسفه

باب التيموم

تيموم الحدث والجنب لاسباب أحدها فقد المانع تيموم المسافر فقد تيموم بل لطلب وإن  
قوله ملية من وجهه وقت وقطر حو اليه ان كان عترة فان استباح إلى تردد وقد وقطره  
فان لم يجد تيموم فلو كثر موضع فالأصح وجوب الطلبي لاسطر أو لطلب ماء به المسافر لحاشيته  
وجب قصد أن لا يتخلف شعر ونفس أو ما كان كان فو ذلك تيموم لو يتيقنه آخر الوقت فانتزاه  
أفضل أولئك تيموم أفضل في الأظهر ولو وجد الماء ليكفي ظاهر وجوب استعماله  
ويكون قبل التيموم ويجب شراؤه بمن مثله الآن يحتاج اليه من مستقر أو وقت سفره أو  
نقصه من يحترق ولو وجبه ماء أو أبرد ولو وجب القول في الأصم ولو وجب غيبه فلا ولو  
نسبه في حلقه أو آفة في حلقه فليجده بعد الغالب تيموم في الأظهر ولو أمثل رجليه في رمال فلا  
يقضي الثاني أن يعتن به الحشيش يحترق ولو لم لا الثالث مرض يخاف من استعماله  
على منقعة عضو وكذا يلبه البرء والسنة الفاضل في عضو ظاهر في الأظهر وشدة البرء  
كمرض وإذا امتنع استعماله في عضو من وجب التيموم وكذا غسل الأصم على  
الذهب ولا ترتيب بينهما الغيب فان كان بعد الألام لشروط التيموم وقت قبل العليل فان  
جرح عضو أجهل وان كان كبره لا يمكن تركها غسل الأصم وتيموم كباقي ويصعب ذلك  
ممع كل جرحه بما هو قبل بعضها فإذا تيموم لغيره فان ولم يحدث له الجانب غسله وبعد  
الحديث ما به طهره وقيل بسنه فان قيل الحديث يثبت هذا الثالث الأصم والله أعلم

(فصل) تيموم بكل ثياب طهره ما يداً يديه ورمول في غير ما يداً يديه وجهاً خرق  
وغسلها يداً يديه ونحوه وقيل أن تغسلها ولو لم يستعمل على الأصم وهو ما يقبضه وكذا  
مناثري الأصم ويشترط قصد طهره فليجده عليه فردده أو في كنفه أو في بطنه مع وثيقه  
وقيل بشرط تدبره أو كونه نقل القرب أو ينقل من وجهه أو عكس كفي في الأصم ونسبه  
استباحة الصلاة أو رفع الحديث ولو نوى فرض التيموم لم يكتفي في الأصم ويجب قرنها بالنقل وكذا  
استدائها إلى موضع من الوجه على الأصم فان نوى فرضاً وغفلاً أيضاً أو فرضاً غفلاً النقل  
على المذهب أو نقلاً أو الصلاة تنقل بالعرض على المذهب ومع وجهه ثم يديه مع مرفقيه ولا  
يجب إصاهاه منبأ الشعر الخفيف ولا ترتيب في قفله في الأصم فلو ضرب يديه ومع يمينه  
وجهه ويساره يمينه ولا تنديب التيموم ومع وجهه ويديه بيمينين (قلت) الأصم  
للمنصوص وجوب ضرب يمينه وان أمكن بضر به يخرق ثوبه أو آفة علمه ويقطع يمينه وأعلى  
وجهه ويخفف العسل وهو الألتيم كالوضوء (قلت) وكذا التمسك وينسب بغير  
أصابعه أو لا ويجب تركه في الثانية والله أعلم ومن تيموم لغتد ما عوجده أن يكره في صلاة  
بطلان إن يقرن بجانب كعاش أو في صلاة لا تسقط به بطلان على المشهور وان أسقطها فلا  
وقيل يسقط النقل والأصح أن قطعه البتة أفضل وان التمسك لا يجاوز كمينه الأمن نوى  
عدد اقنية مولا يلى تيموم غير عرض دخل ما عدا السد كعرض في الأظهر والأصح صحة  
جنازة عرض وان من نسى إحدى يميني كفاه تيموم وان نسى مختلفتين على كل صلاة تيموم

«(باب الحيف)»: أقل سميت لئيم سنين تقريرا وأقل يوم وليلة: (v)

وَأَكْرَمُ مَجْدِهِ خَيْرٌ مِنْ أَيْلَانِهَا أَكْثَرُ مَلَكُوتِهَا

مستحقون لاحلاله كتمومهم وبقائهم  
 لهم بجنابة وعبورهم مجدداً في قلوبهم  
 وطهر عن حدث وصوم وجب انصافه  
 ومباينة ما بين سننهم وكيفية وطاقتهم  
 بشرطه اذا اطلع بعمل قبل طهر غير  
 صوم وطاقن وطهر والاستخفاف كسلي  
 فلا تخن ماضيا لحش فيجب ان تغسل  
 مستحقة فترجها فتشوه فتصبه  
 بشرطه اذا اشتهر لكل فرض وتوقوا  
 به ولا تضر تأخيرها لحاجة كستر واتخاذ  
 جاعوا بغير طهر ان اقامت معه اعدوا



**الامام شمس موقت اعظم ابو عبد الله محمد بن اسماعيل**

وَأَتْرَعِدْ وَأَسْأَلْهُمْ مَتَىٰ تَأْتِيهِمُ  
سَحَابَاتُ مَوْتٍ يَوْمَ يَكُونُ الْأُنْثَىٰ  
يَقُولُ سِدَّتْ رُؤُوسُكُمْ وَأَمَّا الْغُلَامُ  
فَبَعَثْنِي مِنَ الْأَهْلِ وَالْأَسْكَالِ أَنْ يَبْلُغَ  
وَيَسْمَعَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْدِ  
فِرْعَانَ ثُمَّ أَرْسَلَهُمْ بِهَذَا الْمَوْعِدِ

• (باب) •

التوجه شرط ملائمة التادير الا في شدته تخفف  
وتقل سلبه لمباح لقاصدين فيلزم ان يتقل  
واكلوا ما يشاء فان سهل فوجدوا كعب غير  
صلاح مرة وتعام الاوكلن لزمه والاداء الا  
توسد في تحريمه ان سهل ولا يعرف الا التقله  
ويكتبه اليه في كعبه وسجوده ان تخفف  
والماضي يتعمد ان يتوجه فيما وفي تحريمه  
وبالوجهين بعد التعليل وعلل مرضا في دابة  
واقفة في حياها تعجز والافلاوس صلى في  
الكعبة اعل سطعها وقسم شاتل صلتها  
ثلث ذراع تقربا باذن من انكها عليها ولا  
حائل لم يعمل فيعمد ولا اعتد في تعجز عن  
علم فان تقدموا انكها الاجتهاد اجتهاد لكل  
فرض ان لم يد كرا للبل فان ضاقت وقت او  
تخير صلى واعاد فان عجز عنه كما عي فادقة  
عارفا من ان مكها تعل اقلها الزم وهو فرض  
عين لسفر وكذا في الحضر من صلى بالاجتهاد  
فتبين خطأ معينا اعد فادقة في فيها استأهها  
وان تعجز بالاجتهاد عمل بالثاني والاعادة ولو  
صلى اربع وكما في اربع جهات به فلا اعادة  
(باب صفة الصلاة) ٥

• (باب صفة الصلاة) •

أَو كَأَنَّهُ يَنْفَخُ الْفُتُوحَاتِ  
وَقَدْ أَرْسَبَ وَعِزَّةٌ فِيهِ وَسْئِلُهُ  
نَفْلًا، وَاضَافَتُهُ وَنَفْلًا قَبْلَ التَّكْبِيرِ  
وَمِنْ أَدَاءِ نَيْتِضَاعِهِ عَزْزٌ وَتَكْبِيرٌ  
تَحْرِيكٌ مَقْرُونَانِ الْبَيْتِ وَتَعْدِيدٌ فِيهِ اللَّهُ أَكْبَرُ  
وَلَا يَجُزُّ مَا لَمْ يَخْلُصْ إِلَيْهِ الْأَكْبَرُ لَا أَكْبَرُ  
اللَّهُمَّ عِزِّزْهُمْ وَلِزْنِهِمْ أَلْفَ قَدُوسٍ  
إِلَامًا جَهْرًا تَكْبِيرًا وَمُصَلِّيًا رَفَعَ كَلِمَتَهُ  
إِلَاءَهُ تَحْرِيكًا مَعْدُومًا كَيْسُ قِيَامٍ فِيهِ فِي

والاجتهاد والافتقار قول متضمرين على ما كان قد ذكره ولكن الاجتهاد بحرم التشدد من تعصير  
يعاد في الظاهر وعلى كيف كان وحتى يجب تشديد الاجتهاد على كل مكان متعسر على الصريح  
ومن عجز عن الاجتهاد او لم يدر الاطاعة كما هي قوله متعسرا وان قدر خلاصه وجوب التمسك بحرم  
التقليد ومن صلى بالاجتهاد فليفتقن الحاصل افضى في الظاهر فلو عجز عنه فليجوز الاستئذان وان  
تعمر اجتهاده في الثاني واقتضاه حتى لو صلى اربع ركعات لا ربح جهات بالاجتهاد اذ لا قضاء  
\*(باب صفة الصلاة)\*

أركانها ثلاثة عشر النية فإن على كل واحد واجب فقد فعله وتعينوا الأصعب وجوب نية الفرض دون الإضاعة إلى الله تعالى وإنه يصح الأداء بنية الضلع على الضلع والنفل في الوقت أو السبب كالغرض فيما سبق وفي نية التخليص وجهان (قلت) الأصعب لا يشترط نية التخليص وقوله أعلم وبكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة أو النية الثانية ليسو بنسب الخلق فيسبب التكبير الثاني تكبير الأحرار وتعين على القادر الله أن يكونوا تضرعاً بآدم لا مع الاسم كالله الأكبر وكذلك لميل إلى كبري الأصعب لا كبر الله على الأصعب ومن عجز تزم وجوب التعلل في قوله وسنرفع يديه في تكبيره مذوم وتكبيره والأصعب وضعه عند التعلل ويحذفون النية في التكبير وقبل يكتفي بأوله الثالث القيام في فرض القادر وشرطه نصب قفاره فإن وقفه مخفياً أو مائلاً بحيث لا يسمي قائماً لا يصح فإن لم يسطع اتصاباً وصوراً كما قاله الأصعب أنه يقف كذلك في بداهته ولو عجز عن قوله ولو أمكنه القيام دون الركوع أو المعصوم دام وقطعه ما بقدمه أو ما كان ولو عجز عن القيام فقد كفى شلوا فترأه أفضل من تركه في الظاهر وبكره الإضاعة بأن يجلس على ركبة أو ناسياً ركبته ثم يفتي في ركوعه بحيث تحاذي جهته ما دام وركبته ولا أن يحاذي موضع سجوده فإن عجز عن الضعوف لم يجز له إلا عن فإن عجز فستأقوا وقادر للتسلل فاعدا وكذا ضلع على الأصعب الرابع القرائن بين بعد الترم دعه لا افتتاح ثم التعوذ بهرهما ويتعوذ كل ركعة على المذهب الأول أو كدوتعين الفاتحة كل ركعة الأركعة يسوف والجملة منها وتسد بداهته أولاً بالضاد باظلم تقع في الأصعب يجب ترتيبها وموالاتها فأن تخلل ذكر خضع للموالاتن تعلق بالصلاة كما تسميه لقراءته ما موفقه عليه فلا في الأصعب ويقطع السكون الطويل ذكرها بسبب نصبه قطع القرائن في الأصعب فإن جهل الفاتحة بسبب آيات متواليها عجز فخرقة (قلت) الأصعب الموصوف جواز التفرقة قطع خطه متواليه والله أعلم فإن عجزاً أن يذكر الركعة بغير حروف البدل عن الفاتحة في الأصعب فإن لم يحسن شيئاً وقفه قدراً المائتين بسبب الفاتحة آمين خطب فالحال باله ويجوز القصرون من مع تأمين إمامه ويحرمه في الظاهر وتسن سورته بعد الفاتحة الأولى الثالثة والأربعة في الظاهر (قلت) فإن سبق من حارفها فبما على النص والله أعلم ولا سورة فالمأمور بل يفتح فإن بعد أو كانت سرية في قرأ الأصعب ويس الصبح والناظر طو المفضل والهمز والعشاء وأوساطه والمغرب فصاروا مع الجمعة الأولى إلى تنزل في الثانية على أي حال المس الركوع والله أن يعني قدر بلوغ استمر كبريته بسلامة نية بحيث ينفلق رفعه هو به ولا يقصد به غيره فلا هو في ثلاثة فجعله ركوعاً يكفوا كالتسوية يظهر وعنه ونسب سابقه وأشهر كبريته يديه وتفرقة أصابعه للقبلة وبكفي ابتداه هو به ورفع يديه كما حرمه يقول سبحانه في العظيم ثلاثاً ولا يزال بالامام ويزد المتفرق دالهم للركعتين بل أنت وقد أسلمت خشع لله محي وبصري وخفي وعظمي وصحي وما استعاضه قدي السادس الاعتدال قائماً على ما



وفعل ما أمكنه أو عن قيام بعد وفاته أفضل

(١٠)

وكره الصلاة على من لا يؤمن بالله واليوم الآخر

فلا يصدق غيره فلو وقع على من لم يكفره بين رقع يديه مع إتمام رأسه فالتام مع الله  
إن جده فلذا انتصب قالوا بذلك الجدل على السعي أن يوصل بالارض ويل ما شئت من حق  
بسدوز بالمرء أهل الشاة والحدائق قالوا الصلوة على عبد الله ما عظمها وأعلنت ولا  
على المسلمة ولا يرفع ذلك الجدل الجدل بين القنوت في اعتدال الثانية الصبح وهو اللهم  
اهدني فيمن هديت إلى آخره ما لم يلفظ الجمع والصلح من الصلاة على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في آخر رقع يديه ولا يجمع وجهه وإن الإمام يصحبه وأنه يؤمن بالمأمور الدعاء  
ويقول اللهم أنت الله وأنا عبدك لا اله الا انت لا شريك لك لا اله الا انت لا اله الا انت  
المشهور السابغ السجود وأتله مباشرة بعض جهته مع صلاته مع على متعل به جاز أن لم  
يترك بحركته ولا يجمع يديه ورقيبته مع رقع يديه في الأظهر (قلت) الظاهر وجوبه وأنه  
أعلم وجوب أن يعاين بنال مسجد مثل رأسه وأن لا يجرى إيمانه أو سئل وجهه وجب الورد  
إلى الاعتدال أو أن ترفع أسفله على أعاليه في الأصح وأكله يكبره به بالرفع ويضع ركبته  
ثم يديه ثم جهته وأنه يقول سبحان في الأعلى ثلاثين بالمرء اللهم لك سمعت وبك  
أمنت ولك أسلت سجود حتى لذي خلقه وصوره وشق جسمه وبصره وتبارك أنه أحسن  
الخالقين ويضع يديه بخذ وشكيبه ينشر أصابعه مضمومة القبلة ويركع ركبته ويرفع  
يمنه عن يديه ومرتفعين جنبه في تركوعه مع سجود وتضم المرفؤا والخشي الثامن الخاشع  
بين سجديهما علمه ما يجب أن لا يقصد رفعه غير مؤن لا يطول ولا الاعتدال وأكله يكبر  
ويجلس مفترقا واضعا يديه في يمين ركبته وينشر أصابعه فالتام أغفر لي وأرحمني  
وأبرئني وأوفني وأرزني ولهدني وعافني ثم بعد الثانية كالاول والشهور من جلسة  
خشقة بعد الصلاة الثانية في كل ركعة يقوم عليها التسع والعاشر والحادى عشر التشهد  
وقعوده والاعادة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنشد وقعوده انشدها سلام ركعتين والا  
فستتان ركعتين سجدة في الأول لا تراش فيجلس على كعب يسراه وينصب عناء  
ويضع أطراف أصابعه للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالتراش لكن يخرج يسراه من  
جهة يمينه يلقه ركه بالارض والاصبع مفترق المبوق والساحى ويضع فم يسراه على  
طرف ركبته منشورا الأصابع بلا ضم (قلت) الأصبع الضم وأنه أعلم ويقبض من عناء  
الانصر والينصر وكذا الوسطى في الأظهر ويرسل للسجود رقعها عند قوله الا لله والآخرها  
والأظهر ضم الأهم اليها كما قد دللنا وتوجيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض  
في التشهد الأخير والظاهر في الأول ولا تنس على الأقل في الأول على الصبح وتنس في  
الآخر وقبل تحبوا أكل التشهد مشهور أنها للفتيان في سلام عليا أنها النبي ورحمته  
وركانه سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله  
وقيل يحذف بركاته والصلح وقول أن محمدا رسوله (قلت) الأصح وأن محمدا رسول  
الله ونسب في صحيح مسلم وأنه أعلم وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه أعلم صل على  
محمد وآله وآل بيته في حديث جديده في الآخر وكذا الدعاء به مودعا أو فذل ومنه اللهم اغفر  
لعمادتنا وما آثرنا إلى آخره بين أن لا يرد على يد أو تشهد والصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم ومن يترك عنهما ترجم ويترجم الدعاء ولا كالمندوب العاجز لا يوافق في الأصح  
الثاني عشر السلام وقته السلام عليكم والاصح جواز سلام عليكم (قلت) الأصح المنصوص  
لا يجزئه وأنه أعلم وأنه لا يجب في الظاهر وحواك كمال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
على النبي صلى الله عليه وسلم ووقع يديه لا يمسح ويجهز بالأمور يؤمن مأمور الدعاء قول الشاة ما لم يسمعه فمت وسجود وشمالا

مرتين علما فيقول على حجة له لم يشرك به غيره والله بالبرية يشجب منتهى (11) ويجيبون عن ذلك بغير جواب كقولهم ان الله تعالى

تقريب وان ينال عبده قتل وآدم وولع  
اسأله على انكلموا كنهه ان يكلمهم به  
بالرفع ويضع ركبته مفرقا بين كنيه  
خوفه في كنهه انكلموا كنهه مفرقا بين  
جبهته وانكلموا بغيره وقومه ويبرهن  
ذلك ويجعل الرجل فيقول كرسو ويضم  
غيره ويحول سحله في الاعلى فلا يبريد  
من مرالههم ان كرسو من الخو لا يعلنه  
ويجلس بين حده تاعلم انكلموا بطوله ولا  
الاعتدال ومن ان يكبره يجلس مفرقا  
واضعا كفه يبرهن كنهه انكلموا  
فلا يبريد انكلموا من الخو فانه يبرهن  
جسده من الخو ان يبرهن قومه من محرو  
وقود على كنهه وقوده مفرقا على النبي  
على الله طيبه مفرقا وقوده مفرقا  
ان كنهه مفرقا والاعلى كنهه مفرقا  
الاعلى انكلموا كنهه مفرقا ومن غير  
آخر انكلموا مفرقا فافترش بان يجلس  
على كعبه يبرهن انكلموا مفرقا ويضع  
أطراف أصابعه قبله في آخره  
وهو كنهه مفرقا من كنهه مفرقا  
عاده يلقى ركبته بالارض وان يضع في  
تهدية يديه على طرفه كنهه مفرقا  
أصابع يبرهنه مفرقا من كنهه مفرقا  
المسحوق يبرهنه مفرقا الله والله يبرهنه  
والأفضل قبض الإبهام يبرهنه مفرقا  
التمهيد مشهور والله الصالحين فمسلام  
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن  
لا اله الا الله وأن محمدا رسوله فمسلام  
ورسوله وأهل الصلاة على النبي وآله اللهم  
صل على محمدا وآله وأكله اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد إلى آخره وهو سفي آخر  
كعبه وهو مفرقا وأفضل ومنه اللهم اغفر  
لما عذبت إلى آخره من أن لا يبرهنه مفرقا  
قدور التمسد والصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم ومن يبرهنه مفرقا دعا مفرقا

ونحوه لا تمنعني الأولى حتى يرى حسده الا عن وفي الثانية الا من رآها السلام على من من  
يمنع من صلاته ملائكة وأنس وجن ونوع الأدم السلام على القديين وهم الرديين  
الثالث عشر تيب الزكركن كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
سما فاحسده المفرقا فمفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
تقريب في آخره مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
ان شك فيها وان عظم في غلبه ثانياً ترك جسدك ان كرسو يبرهنه مفرقا كنهه مفرقا  
بنية الاستراحة لم يكنه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
ترك جديتين أو ثلاث جمل مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
ست ثلاث أو سبع فمفرقا ثلاث (قلت) بسن ادمه فمفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
فمفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
الصلاة نشاط وفرح غلبه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
يشهد في قلبه من الصلوة والتمرد على يديه وتطويل قرأة الأولى على الثانية في الأصح  
والذكر بعد ما أن يتقبل الفضل من موضع فرضه مفرقا إلى يديه وإذا صلى وراءهم نساء  
مكثوا حتى يصرفن وأن يصرف في جبهته مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
الله آموم أن يشتمل على مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
• (باب) شروط الصلاة خمسة: معرفة الوقت والاستقبال وسر المودة والرجاء ما بين  
سره وركبته وكذا الأمان في الأصح والمحرمة سوى الوجه والكنين وشرطه مانع ادراك لون  
البشرة ولطيف وماء كدرو الأصح وجوب الطين على فأدرك الوضوء ويحسب سره مفرقا  
لأفعله فلا يركبته مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
بعضها يديه في الأصح فان وجد كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
يغير وطهارة لم يمسح بها مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
تقصير وتعذر دفعه في الحال فان كان كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
فرغت مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
اجتهد ولو حبس بعض ثوب أو بدن وجعل وجب غسل كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
غسله على الأصح ولو غسل نصف نفسه ثم باقية الأصح أنه ان غسل مع باقية مفرقا كنهه مفرقا  
والأفقر المشف ولا تضع صلاة ثلاثين لباسه نجاسة وان لم يبرهنه مفرقا كنهه مفرقا  
طرفه على نجس ان عرق وكذا ان لم يبرهنه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
ولا يبرهنه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
الطهارة فمفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
الأصح ويبنى من غسل استجماره ولو غسل من غير ما يلبس في الأصح وطعن الشارح المتيقن  
نجاسته يبنى منه عما يتعدوا الاحترار منه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
ومن قليل دم البراءة وثوبه الذيل والأصح لا يبنى عن كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
الكثر من العادة (قلت) الأصح عند المتيقن الغنم طاقا لله أعلم ودم الأثر كالبراغيث  
وقبل ان يحصر فلا يبرهنه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
كانه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا  
الأصح أن كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا

ماتورين ترم-لام والله السلام عليكم أو كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا كنهه مفرقا

سلم عليه وسن ينفروح وترتيب كذا  
فان تعد تركه بغير أو سلام بطلت أو  
سألتا بده تركه لو كان ذكر قيل نيل  
منه وهو لأجله ودارك الباقي فلو علم  
في آخر لانه ترك جسد من أجرة جسد  
تهدد أومن غيره أو تركه أو تركه أو تركه  
في قيام أو تركه جسد فان كان بطل  
بعد جسد نه جسد والا فليس معلوم  
يسمى أو آخر أو تركه جسد من أو تركه  
تلاش بطل بطله جسد من أو تركه  
فجسد تركه من أو تركه أو تركه  
أو تركه جسد من أو تركه أو تركه  
دينه أو تركه جسد من أو تركه  
جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
وخرول صلاه أو تركه أو تركه  
بين كوع بطلت جسد من أو تركه  
بدها أو تركه جسد من أو تركه  
في يده أو تركه جسد من أو تركه  
والمراف بطلت جسد من أو تركه  
قد و سلام امام فلو علم أن بطل بطله  
ونحوه بطل بطله جسد من أو تركه  
تتبعه ولو بطلت جسد من أو تركه

﴿باب ١٤﴾

شرط الصلاة فلو تركه جسد من أو تركه  
عورتي جميع ادركه لو علم أن أو تركه  
ولو بطلت جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
بطلت جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
وكنين أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
فان وجد كعبه قد سوانه تم قبله وعلم  
بكيهها أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
وبطل بطلت جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
حالا أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
ولو بطلت جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
كعبه أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
مع جسد أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
ملائكة أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
بشر نعت جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
نجس لا يصلح غير ذلك والواجب تركه أن سر رايع التيم ولم يتبعه عن من عمل استجمل في سعة وعاصم الاحترامه

وكذا ما التصريح المتفق الذي روي وكذا يارح في الاظهر (قلت) المذهب طهارته  
واقه أعلم ولو سلم بغيره وجب القضاء الجسد وان علم ثم روي بوجبه القضاء على  
المذهب (فصل) تبطل بالثقل بغيره أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
والاصح أن التصحيف والصلوات الكلي والابن والنسخ ان ظهر به سلطان بطلت والا فلا يعد  
في سائر الكلام ان سبق لانه أو لى الصلاة أو جعل ظهر به من قرب هدمه بالسلام  
لا تكبر في الاصح وفي التخصيص وفيه الفيلسوف وتعدو القرائة لا الجهر في الاصح ولو أكره على  
الكلام بطلت في الاظهر ولو نطق بظلم القرآن ضد التلخيص كما يجب خذل الكتاب ان قصد  
معه فرائض تبطل ولا بطلت بالذكور والجملة الا ان يتحاطب كقوله لعاطس رجلك  
فله ولو سكط طوبى لا يفرغ من تبطل في الاصح ويسن ان يابى شي كتبه امامه وادنه  
للائل وانذاره أجمي أن يسجد وتصدق المأثر بغير العين على ظهر ايسار ولو فصل في صلاته  
غيره ان كان من جنبها بطلت الا ان ينسى أو لا يقبل بكثيره لا قليله ولا الكثرة بالعرف  
تأخذون أو الفرض بطلت قليله والصلوات كثير ان تواتر تبطل بالثقل والصلوات كثير ان تواتر تبطل بالثقل  
التي لم تكن أو الفرض بطلت قليله والصلوات كثير ان تواتر تبطل بالثقل والصلوات كثير ان تواتر تبطل بالثقل  
الاصح وتبطل بطلت الا ان (قلت) لأن كان من سبب أو بطلت جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
بضمسك فبطلت جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
بما صلى أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
لأجابه أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
رجل والصلاة أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
ووضع يده على ناصيته والمبالغة في نقص الرأس في تركه والصلاة في الحالم والطريق  
والز بالركب أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه

﴿باب سجود السهو﴾ يستحب تركه أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
وجب تركه وقد شرع العصور لزيادته بطلت بطلت تركه كسقي في الترتيب أو بعنا  
وهو القنوت أو قيامه أو الشهادتين أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
في الاظهر سجود قبل ان تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
ولا تخير سائر السنن والثاني ان لم يعمل عدده كاللغتان والحلو نيل بسجود السهو والاصح  
ان لم تبطل بسهو ككلام كثير في الاصح وتطول الركن القنوت بطلت جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
فجسد السهو فالاعتدال قصر وكذا الجالس بين السجدة تن في الاصح ولو نقل ركا  
قوليا كفاية في تركه أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
وعلى هذا استثنى هذه الصور ومن قولها لا يبطل عددها سجود السهو ولو نسي التشهد  
الاول فذكره بعد اتصافه بركعة فان علم ان ياتر بطلت أو بطلت أو بطلت أو بطلت أو بطلت أو بطلت  
لجلا سكتا في الاصح ولما أمره العود لتأنيب تاما في الاصح (قلت) الاصح وجوبه والله  
أعلم ولو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
عدا فبطلت ان كان الى القيام أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
وبطلت أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
ولما علم بعد بطلت أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه جسد من أو تركه  
زال شكه في سلامه وكذا حكمه ما يصلح مريدوا استعمل كونه أو لا يبطل بالثقل

نجس لا يصلح غير ذلك والواجب تركه أن سر رايع التيم ولم يتبعه عن من عمل استجمل في سعة وعاصم الاحترامه

ذباب لان كثر فطعمه وقيل دم اجني لان في  
كلبو كظم فيه وصدو ما طرح ومنه  
له وبع وويلي يفسد له فعله اونس وبيت  
الاجنحون ترشلق فطيل في غير فون ولو في نص  
تقصو يعرف منهم اومعدود ولو مكرها  
لا يقبل كلام ناسها لاسق لانه او  
جول تحته وقرب اسلامه او بعد من  
العلمو لا يتخضع لتعذون كن قول ولا يقبل  
نحوه وتلين ولا يد كروعا لان يتخاطب  
بهم ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة  
ولا يسكن طوبى بل وسن لربل تسبيح ولهم  
تسبيح لا يبين على بلان ان ناهي ساني  
وترك زياته فقل عباد ترك فصل  
لحن او كثر من شجر جنبها عرا ولا لان  
نخعا واشتبع بيوتك مفطر واسك  
كبر او باكر اموس ان يصلي لصو جدار  
ثم يصامروا ثم يسعا مملئ ثم خطا امامه  
وطولها ثلاث اذرع وبينهما ثلاثة اذرع  
فاقل قيسن دفع مارو حرم مرور وكما التفت  
ونطية قدم وقام على رجل للحاجة وانظر  
نحو صمها وكشف شعر اوفو وبق اماما  
ويمناء واشتار ونقص رأس في ركوع  
وصلاة افقه حفت وبحضرة طلع بنون  
اليوم بعد ما وطرق ونحو ضربا وكثيرة  
وحل ابل وبقية (باب)

حالا كان الشك منه شلق الثالثة انا لست في امر ايعتد كونهام بمعدو وفي الرابعة  
بعد ولو شلق بعد السلام في ترك فرض لم يرتع له المشهور به حال فلو منه بمعدو امامه فلو  
مكن سلامه فسلم بين خلاصه لم يعد لاجور ولو ذكر في غيبته ترك في غير الثانية والتكبير  
قام بعد سلام امامه او ركعت ولا يصعد وهو بعد سلامه لاصح فلو سلم المسبوق بسلام  
امامه بنى ومعدو يفتحه بها فان كان بعد زمة متابعته او انفسه على النص ولو اقتضى  
مسبوقين سعي بعد اقتداءه وكذا في الاصح فالصحيح انه يصعد معه ثم في آخر صلاته  
فان لم يجد الامام بعد آخر صلاته على النص ومعدو السهو وان كثر صلاته كان كمعدو  
الصلاة ولو لم يجد ان صلاته بين تشهد وسلامه فان سلم جدا فلي في الاصح وهو لو طال الفصل  
فان في الجدة او الاقل على النص واذا جحد صارت اذ الى الصلاة في الاصح ولو سها امام الجمعة  
ومعدو اقبان نحوها انظر او بعد ولو لم ينسها او بعد فبان عدمه بعد في الاصح  
(باب) تسن بعد ان التلوة وهن في الجدة اربع عشرة منها جندنا لعل لا يصلي بها  
بعد شكر لشخص في غير الصلاة غير من سها في الاصح وتسن لقارئو المسبح وتساكر  
له بمعدو القارئ (قلت) وتسن السامع والله اعلم وان قرأ في الصلاة جند الامام والمفرد  
لقرانه فقط والاموم لجند امامه فان جند امامه فقلنا تسن وانكس بطلت صلاته ومن جند  
خارج الصلاة في وكبر الاحرام وانفاد به ثم لاهو يلا رفغ ومعدو كمعدو الصلاة ونوع كبر  
وسلم وتكبيره الا حرام شرط على الصبح وكذا السلام في الاظهر ونشرط شروط الصلاة ومن  
جند فيها كبر لاهو والرفغ ولا رفغ فيه (قلت) ولا يجلس الا تسنوا الله اعلم ويقول  
جندوهي الذي خلفه مسنوره وثق معوم بصريحه وتوته ولو كرر اية في مجلسين  
بعد لكل وكذا المجلس في الاصح وكذا مجلس وكسكتان كلسن فان لم يجد بعدو وعال  
الفصل لم يجدو بمعدو الشكر داخل الصلاة وتسن لهجوم تعة او انشاع تعة اوروية  
مبتلى او عاصو ظاهر هالاعاصي لا يجتلي وهي كمعدو التلاوة والاصح جزا هالاعاصي  
الراية الحسنة فان جند لانا وصلا فلي عليها قلنا (باب)

صلاة النفل تسن قسم لاسن جماعة فنه الرواتب مع الفرائض وهو ركعتان قبل الصبح  
وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها بعد المغرب والعشاء وقبل الارباب العشاء وقبل اربع قبل  
الظهر وقبل اربع بعدها وقيل واربع قبل العصر والجمع سنة وانما الخلاف في الارب  
لأن ذكر ركعتان فثقتان قبل المغرب (قلت) هما مستعلى الصبح في جميع النفل  
الامام هو بعد الجمعة اربع وقبلها ما قبل الظهر والله اعلم ومنه الوتر والله لعمقوا كثر  
احدى عشر وقيل ثلاث عشر وتلن زادة على ركعة الفصل وهو افضل والوصل تشهد او  
تشهد في الاخرتين وقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر وقبل شرط الابتداء ركعة سبق  
نفل بعد العشاء بسن جهل آخر صلاته ليل فان اوتر ثم جحد بعده وقيل يشفعو ركعة ثم  
يبعدون بنب القوت آخر وتر في النصف الثاني من رمضان وقيل كل السنه وهو كفتون  
الصبح ويقول قبله اللهم انشعك ونفستك لي الى آخره (قلت) الاصح بعده وان الجماعة  
تدبى الوتر عقب التلوة يجمعها وقاه الله اعلم ومنه الضمي واطلوا ركعتان او كثرها قلنا  
عشر وتجيء للمجدو ركعتان وتصل فرض اذ نفل آخر ركعة على الصبح (قلت) وكذا  
الجانزوجة التلاوة والشكر وتكسر بشكر والفصل على قرب في الاصح والله اعلم  
ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدئول وقت الفرض بعده بغيره ويجزى النوعان  
هو دفان بل تبس بعدو بعد ان القام او بلغ جسد الراكع ولو تعدد شرا موم ترك فعدا بطلت ان قارب او بلغ ماس ولو شل بد

يجوز دولة ترك فرض غيرية وتكثير لم يترك  
أني جسد سلامه لم يترك ولا يجوز دولة  
سواء ما كان جسدنا به غير مضمون  
آخر صلاته والاحد المأمور آخر صلاته  
وجوز السهو وان ترك جسدان قبل  
سلامه كجوز الصلاة بعد الأوطال  
فصل قاتلوا جسد وصاروا في الصلاة  
وليهم المأمور جسدوا في غيرتها أنما  
ظهر وجبوا ولو ظن سهاوا في سلامه  
جسد

باب (ب)

بسن سجدة ثلاثه في كل ركعة وسلم قراءة  
مشروعة وقراءة كنه سجدة لتأري وهي  
أربع عشرة ركعة من صلاة سجدة من بل هي  
سجدة شكر تن في غير صلاة سجدة  
معد لقرآن الله أو ما سجدت في صلاة  
تختل أو جسد في بطلت وكثير تكبيره  
لهوى ولو لم يأت في سجدة على لسانه  
وأركانها لم يترك سجدة وجوز سلامه  
وسن وأمر به في سجدة وشركها كسنة  
وأنه لا يجوز لغيره وهي سجدة تنهوا وتكررو  
بتكرروا في سجدة الشكر لا تدخل  
الصلاة وتسلم في سجدة نعمة أو نعمة  
أو ذرية مبتلى أو فاسق معان وظهورها  
لأنه استخلف ولا يثبت وهي سجدة التلاوة  
وليس فيها ركعة مكافئة

باب (ب)

صلاة المغرب خمس ركعات في جماعة  
كلوا ربوا المأذون ركعتان قبل صبي  
وظهور وبعد صلاة عشاء وتر  
بعد ما وجب من صلاة ركعتان قبل ظهور بعده  
وأربع قبل عصر وركعتان خفيفتان قبل  
مغرب وجبة كغيره ويصل وقت الرب  
قبل الفرض يدخلون وقتهم بعد ظهره  
يعتبر من جرد جردتوا في صلاة وتره  
ركعة وأكثر ما جردتوا في صلاة وتره  
وصحة الوصل تشهد وتره في دن  
الاجبة من فصل فقل وسأخبره من صلاة

يجوز وقت الفرض ولو كان النفل الموقت سبب قضاء في الظاهر وقسم بين جماعة كالعيد  
والكسوف والاستسقاء فمؤخر أفضل مما لا يسن جماعة لكن الأصح تقبيل المأذون على  
الترابيع وأن الجماعة تسن في الترابيع ولا يحصر لفضل المأذون أحرأ كترين ركعة فله  
التسوية كل ركعتين في كل ركعة (قلت) الأصح منسفي كل ركعة والله أعلم وإذا نوى سجدة  
فهو أن يزيد ينقص بشرط تغيير النية قبله ما لا يقتضي فلو نوى ركعتين فقام إلى الثالثة سها  
فالأصح أنه يستدعي بقوم ركعتان شاء (قلت) نفل الأقل أفضل وأوسطه أفضل ثم آخره وإن  
يسلم من كل ركعة ويسن التسجود كركعتين كل الليل دائما وتخصيص ليلة الجمعة بقليل وترك  
تعبه واستدائه والله أعلم

باب (ب) كتاب صلاة الجماعة

هو في الفرائض غير المقتضى كدعة وقبل فرض كفاية للرجال يجب بحث بظاهر الشعائر  
في الفرض فان امتنعوا كلهم تركوا ولا يتأكد الذنب قلنا سنا كدعاه حالف الأصح (قلت)  
الأصح المنصوص أنه فرض كفاية وقبل عين والله أعلم وفي المسجد لغير المأذون أفضل وما  
كثيره أفضل إلا ليدعاه ما لم يؤت على مسجد رب لينة وإدراك تكبيره لإحرام فضله  
والمختص بالأشغال بالخير من غير صلاة مع الله وقبل إدراك بعض القيام وقبل وأول ركوع  
وأصح إدراك الجماعة مع المسلم والخلف الإمام مع فصل الإيعاز والها إلا أن يرى  
يتولى به شخص ورون وكثرة لتعويل ليلق آخرون وأوسع في الركوع أو الشهادتين  
بأنه لم يكره استخلافه في الظاهر لم يبالغ فيه بل يفرق بين المأذون (قلت) للذهب  
استحباب استخلافه والله أعلم ولا يتقصر في غيرهما بسن العمل وحده كذا جماعة في الأصح  
إلا أنها مع جماعة يكره لو فرضه الأولى في الجسد والأصح أنه ينوي بالثالثة الفرض ولا حصة  
في تركها وإن قلنا سنة الإبهذ من ركعات أربع عاصف الأقل وكذا وحل شديد على الأصح  
أو خلف فرض وحده وشديد في وجوه وعش طاهر من ومداقت حشد وخوف ظالم  
على نفس أو مال وسلامه غير مفسر أو قوبه برحمة كرهان قيب أو ما لومى بوثاب  
لسفر مع رفقة تركل أو كل ذي ربح كرهه وحضوره يربح بغيره أو يربح بغيره بغيره أو  
بأنسبه (مصل) لا يصح اقتداء بغيره يعلم بالانصاف أو يعتقد كنه من اختلاف  
في القبلة أو أنه من فان تعدد المظاهر فالأصح الأصح ما لم يشين الملام الجماعة فان ظن طهارة  
الاندية اقتدى به قطعا فلا شبهة فيجبها على خمسة فظن كل طهارة فانه متروك وأمر  
كل في صلاة في الأصح بغيره العشاء الإمامة في يد الغير ولو اقتدى شافعي بخفى من

فرجه أو اقتصد في الأصح في الضمير من المس اعتبارا في اقتدى في الأصح قدومه بعد  
ولا بين تنازع عاقله كقيم ثم ولا فاني بأمر في الجسد وهو من يتصل بحرف أو تسديدة من  
الفاخرة ومنه أو يزيد في غير موضع وألغ يدل في غير ما عرفت وأصح منه وتكرهه بالتمام  
والتمامه والأحسن أن كان غير معنى كأنعت بضم أو كسر أبطل ملا من أمك التلم فان جاز  
لأنه أو بعض من أمكان تمامه كان في الفاتحة كأي والأصح صلاة والفدوة ولا  
تصح قدوم رجل ولا شئ يامر أو لا شئ تضع المصنوع في يديه وبما عرفت والخلف ولقائم  
بالقائد والخلف مع ولكل باليد واليد واليد واليد بسن ما على النص والأصح  
قدوة السام بالسار والطاهر بالتحفة غير المصير ولو لم يلمه امرأ أو كثر لم يلق  
أو تفرغ وجبت الأعادة لا ينادى الجماعة تنه (قلت) الأصح المنصوص هو قول الجمهور أن  
يخفى الكفر بها عمله والله أعلم والأي كالأمر والأصح ولو اقتدى بخفى فيان وجلاب يسا

مجدد لثوبه وتفضل تركه لمن ولده من قبله  
كبدو كسوف وأما سقاها وتراجمه  
وتر وهو أفضل لكن الزينة أفضل من  
التراجم وسن فضله على مؤلف لاجرم  
لما قلنا فإن نرى في غير كرمه تشهداً آخر أو  
كل وكثيراً أكثر أو قد رادفه زيادة  
وتخص من نرى والأبطلت فإن قام لزامه  
سواء أقدم ثم قام له إن شاء وهو ليس  
وبأسه أفضل ثم آخر من سلا من  
كل وكثيراً وتفضل وكثرة كنهه  
وقبله دليل بشر وتخصيص له لينة بجمع بقلم  
(باب)

مسألة الجاهل اعترض كتابه لآجال أضرار  
مقبس من لآرائه أو كسوة لاجمة  
بحيث يفتقر شأراً جامعاً على أفعالها فإن  
استمر أو تلوها وهي غيرهم سنة ويجسد  
لقد أفضله وكذا أكثر جملة الأنوار  
بدعة امامه وتفضل مسجد لغيرته وتروك  
فضيلة غيره بحضوره واستشهاده به عقب  
فجر امامه وجماعة على سلم وسن تخفيف  
امامهم فعل أبعاداً وبعثاً وتكره تطويل  
لأنه وصو محصورين ولو أسرى في كوكع  
أو تشهد آخر داخل من انتظاره فإن لم  
يبلغ ولم يجر ولا كره من لمامتهام غير  
في وقت بدعة فرض والفرض الأولى  
ورخص تركه بعد ركعة مطروقة ورجوع  
بليس وحمل وحرو ورجوع وعطش  
بجفرة طعام ومثقة مرض ومداقة  
حدوث وف على معصوم ومن غير به  
وبه عاصراً بعرض ألبانة وعقوبة به رجوع  
العفو بغيره وتختلف عن رفقته وقد لاس  
لأنه قد لا يزوج كره به عسراً وإنه  
وحدة ومرض بلا منه هداً ولكن نحو  
قريب محضراً أو أنس به

(فصل) لا يصح اقتداء من يتقو بصلان  
صلاته كشافى بحيث من فخره لأن  
اقتصدوا كنهه من اختلافه في أمانه فإن  
تعود الظاهر مع ما لم يتعين إمام الجماعة  
تجراً ولا بغيره ولا من تلوه أو كونه بغيره

الاضاعى الظاهر والعدل أولى من الفاسق والامع أن الاقتصا أولى من الاقترا والأدوم  
ويقدم لافته وأدق أهل الاسن السبب والجدد تقديم الاسن على السبب فإن استبرأ  
فبغضاً فالتواجد وحسن الصورت وطيبه المستعصم وهو مستحق للتعطيل وتغصوه  
أولى فإن يكن أهله لافته التقدير يقدم على عسده الساكن لا مكاتبه في ملكه ولا مع  
تقديم المعصية على المكرى والمهر على الشعر والوالى على العمل ولا يتأولى من لافته  
والمالك (فصل) لا يقدم على إمامه في الوقف فإن تقدم بطلت الجدي ولا تضر  
مسأله وتندب تخلفه قليلاً والاعتبار بالعقب ويستدبرون في المسجد الحرام حول الكعبة  
ولا يضر كونه أقرب إلى الكعبة في غير جهة إمامه في الأصح وكذلك الوقف في الكعبة واشتغلت  
جهتها ووقف كرمه فإنه خسر آخر من يسارته ثم تقدم الإمام أو يتأخران  
وهو أفضل ولو خسر جلالاً أو وحل وصي مسأله وكذا امرأة أو نسوة وقف حافه  
الرجال من السنين ثم التساوت وقف إمامتهن وطعن ويكره وقف المأموم فرداً لا يدخل  
الصف أن وجهه معقولا فيرضى به الأحرار لم يساعده المجرور ويشترط علمه بالقتال  
الإمام بأن أراد أو بعض صف أو بجمعه أو مبلغاً أو أجمعهما مسجد مع الاقتداء وإن بدت  
المسافة وحالت أن يسفلوا كآلهه بشرط أن لا يربحاً بينهما على ثلاثاً تغشوا عرقاً قريباً  
وقبل تعدداً فإن تلاحق نقصان أو صفان عتبت المسافة بين الأئمة وسواء النساء  
المملوك والوقف والبصير ولا يضر الشارع المظروف والنهر المخرج إلى سباحة على الصبح فإن  
كانت بينا من كص وسفوفه يفتقر بقاء من كان بناء المأموم عينا أو عملاً  
وجب أنصاف من أحد البنايين بالآخر ولا يضر فرجة واسعة أو اقتضى الأصح أن كان  
خلف بين الإمام والصبح جهتا اقتدوا بشرط أن لا يكون بين الصفيأ أكثر من ثلاثة أذرع  
والبريق الكافي لا يشترط الاقتراب كافتضاح أن يكن حائل أو حائل باب نافذة فالتساو مع  
المروءة الرقبة توجهت أو جدار بطلت باقن الطريق (قلت) الطريق الكافي الأصح  
والله أعلم وأدام اقتصد أو في بناء آخر مع اقتدائه من خلفه وإن حال جدار بينه وبين الإمام  
ولو وقف على إمامه على سفلى أو عكسه شرط محاذاً لبعض بدنه بعض بدنه ولو وقف في موات  
وامامه في مسجد فإن لم يحل شيء فالطرف التقارب معتبراً من آخر المسجد وقيل من آخر صف  
وإن حال جدار أو باب مغلقة مع كذا الباب المردود والشباك في الأصح (قلت) يكره  
ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه الخلفه فيصحب ولا يقوم حتى يرفع المؤذن من الإقامة  
ولا يندب في ثلاثة عشر وعنه فإن كان فيها أجماع لم يخش فونها الجماعة والله أعلم

(فصل) شرط القدوة أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة والجمعة كغيرها  
على الصبح ولو ترك هذه النية وتأسع في الأفعال بطلت صلاته على الصبح ولا يجب تعيين الإمام  
فإن عني وأخطأ بطلت صلاته ولا يشترط لإمام نية الإمامة وتصح فلو أخطأ في تعيين تابعه  
لم يضر وتصح قدوة المؤدى بالقاضي والمفترض بالمتفعل وفي الظاهر بالمعسر والمكسوك وكذا  
الظاهر بالصحيح والمفروض هو كالمسوق ولا يضر مناهة الإمام في القنوت والجلوس الأخرى  
المغرب وله فراقه إذا اشتغل بما يجوز الصبح خلف الظاهر في الظاهر كذا أقام لثلاثة فإن شاء  
فأقره وسلم وإن شاء انتظر ليسلم معه (قلت) انتظاره أفضل والله أعلم وإن أمكنه القنوت في  
الثانية ففقدت الأثر كونه فراقه لفتت فإن اختلف فعلهما ككتوبة وكسوف أو جفاز لم  
يصح على الصبح (فصل) يجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة بأن يتأخر أو يفضله

فلو أتى بمسألة فيها يحس على خمسة فقل كل طه أو ثمانية أو أم في صلاة أو أدام الله

يدل حركاته أنكم تعلم أنكم صلاته والا  
 جدت كذا في غير من ولا يورى بأشئ يخل به من غير من الفاشقة كان في غير من ولا يورى  
 بأن في غير من في الفاشقة ولا يورى بأشئ يخل به من غير من الفاشقة كان في غير من ولا يورى  
 أو غير من صلاته وقد روي عن علي بن  
 بإهلا أو نساو بان أماء كثر في ولوجها  
 وبجسادة لا تدب وتجلس على  
 وعمل أول من فاق وقدم والجدل ولا يورى  
 فامام وانما كبح في لاهل معي وسيد  
 وغيره كالمسألة فافقه فافقه فافقه فافقه  
 حيدر وقاسم فافقه فافقه فافقه فافقه  
 وسنة فافقه فافقه فافقه فافقه  
 وجدته في غير من ولا يورى بأشئ يخل به من غير من الفاشقة كان في غير من ولا يورى  
 به (فصل) في الامام في عدم تقدمه  
 في المكان في امه وسن أن يتقدم  
 خلف الامام عند الكعبتين يستدبر ولوحدها  
 ولا يورى كونه من أثر الباقين في جهة  
 الامام كولو وقفاها واختلافها في جهة  
 يقفد كره عن غير من ولا يورى بأشئ يخل به من غير من الفاشقة كان في غير من ولا يورى  
 أحرم من صدره يتقدم الامام أو يتأخر  
 في قيام وهو أفضل أن يمكن وبصاف  
 ذكر أن خلفه كالمسألة فافقه فافقه فافقه  
 رجال ضباب في غفلة فافقه فافقه فافقه  
 وسطين وكما لم يورى بأشئ يخل به من غير من الفاشقة كان في غير من ولا يورى  
 أن وجدته في الأمام من موضع واحد  
 مساعدته وعلم بالثقات الامام برؤيه أو  
 نصها ولا يورى بأشئ يخل به من غير من الفاشقة كان في غير من ولا يورى  
 مع الاقتداء وانما كانت أئمة فافقه فافقه فافقه  
 شوط في فضاء أن لا يزيد ما بينهما ولا ما بين  
 كل صفيين أو خضفين على ثلاثة فافقه فافقه فافقه  
 تمر يوافق في مائة من علم سائل أو وثوق  
 واحد إذا مضى في موضع اقتداء من  
 خلفه أو بجانبه كمن كان أسد هما بمعد  
 والاخر نحوه وهو والمعد كصفيين ولا  
 يورى شراعه ومن روى كراهه على أمه  
 وبكاه الحاجة نيسن تقدم غير من  
 بعد فراغ إقامة وكراهه استدله نفل به  
 ثروه فيها كان كذا في غير من ولا يورى بأشئ يخل به من غير من الفاشقة كان في غير من ولا يورى

من ابتداه و يتقدم على غير اقتضاه فان كان له في غير من الفاشقة كان في غير من ولا يورى  
 فرغ الامام وهو في مكانه لا يتصل في الاصح أو ركنين بان فرغ منهم ما هو وفي الجاهل  
 فان لم يكن غير بطلت وان كان بان أسرع فرغته وركعتي قبل انتم الاموم الفاشقة قبل  
 بيته وتسقطا البقية ما يصح فيها يسقط خلفه ما يسقط بان كثر من ثلاثة أو كان مقصودة  
 وهي الطولية لأن سبق بأكثر قبل فافقه والاصح بيده في غير من يتدارك بعد سلام  
 الامام ولو لم يتم الفاشقة خلفه بدله الاقتراح فافقه هذا كله في الواقع فافقه ما سبق في ترك الامام  
 في اقتضاه فافقه أنه ان لم يشغل بالاحتياط والتعذر ترك فافقه وركعتي وهو مدرك للركعة  
 والا لم يقرأه فافقه لا يشغل المسبوق بغيره بعد التعمير بل بالفاشقة لان يعلم ان كذا كذا  
 علم الاموم في كونه أنه ترك الفاشقة أو شغل بعد الهال على ركعة بعد سلام الامام فافقه  
 أو شغل فافقه الامام ولو لم يركع هو تركها وهو متخلف بغيره قبل يركع ويتدارك بعد سلام  
 الامام ولو سبق امامه بالركعة لم تتعد بالفاشقة أو التمهيد لم يركع بغيره وقبل يجب اعادته  
 ولو تقدم بغير كركوع وجردان كان ركنين بطلت والا فافقه قبل بطل يركع  
 (فصل) في ترك الامام من صلاته انشعبت الفتوى بان يترك وخلفها الاموم جاز في  
 قول لا يجوز الا بغير من في ترك الجماعة ومن العذر لغير الامام أو تركه سن مقصودة  
 كتمه ولو أحرم بغيره ترك الفتوى في خلاف صلاته بالركعة الاظهر وان كان لو تركه أخرى  
 ثم تبعه فافقه كان أو فافقه ان فرغ الامام أو لافقه كسبوت أو هو فان شافه فافقه وان شاء  
 انظر لسلامه وما أدركه المسبوق فافقه صلاته في بقية الفتوى ولو أدركه وكمن  
 المغرب تشهد في ثمنه وان أدركه كما أدرك الركعة (قلت) بشرط أن يطعن قبل  
 ارتفاع الامم من أصل الركوع والله أعلم ولو شغل في أدركه الا جاز لم يتسبب كمن في  
 الاظهر وبكراهه لا حرام ثم الركوع فان فافقه ما يشكرك ثم تعتقد قبل تنقذ فافقه وان يركعها  
 شيئا لم تعتقد على الصحيح ولو تركه في استدله فافقه بعد انقل معسكره والاصح انه وافقه  
 التشهد والتسبيحات وان من أدركه في جديته بغيره لا يتقال اليها واذ لم الامام فافقه المسبوق  
 مكبرا ان كان موضع جالسه والامام في الاصح (باب صلاة المسافر) \*  
 انما يقتصر بعبادة في السفر العاقل بل المباح لا يتأخر في وقته فافقه السفر فافقه  
 قصر في السفر دون الحضر ومن سافر من بلدة فافقه سفر مجاوز مشروط بان كان وراءه  
 عاقل أو شرط مجاوز في الاصح (قلت) الاصح لا يشترط والله أعلم فان لم يكن سور فافقه  
 مجاوزة السفر لان الخراب والبساتين والقرى كالمجاوزة أو سفر مسافر كمن الحليم مجاوزة  
 الحلة واذ رجع انتهى سفره بياضه ما شرط مجاوزة ابتداء ولو في إقامة أو بعدة أيام جازع  
 انقطع سفره بومره ولا يحسب منها ما دخله ونحوه على الصحيح ولو أعلم ببلد بنية أن  
 يرسل اذا حصلت حاسية يتوقفها كل وقت قصر ثمانية عشر يوما قبل أو مرة وفي قول ابدأ  
 وقبل الخلاف في ثمانية الف بالالتزام نحو من ولو علم بقامه مدة طويلة لا قصر على المذهب  
 (فصل) في طول السفر ثمانية أو بعون ميلة هاجمة (قلت) وهي مرحلتان بسير  
 الاثقال والبحر كالبر فافقه الامام في ساعة قصر والله أعلم بشرط قصد موضع معين  
 أو لا قصر فافقه وان طالع زدده لو طالع بغيره أو بغيره من وجد ولا يعلم موضع ولو  
 كان المقصد طرقتان طول وقصر فافقه الطول بل لعرض كسوة أو أمن قصر والا فلا في  
 الاظهر ولو تبع العبد والزوج أو الجدي مالت إلى السفر ولا يعرف مقصد فلا قصر

قالوا وما سألنا القصر قصر الجندی دونهم من قصد سفر أو بلا قصر ثم نرى رجوعاً قطع  
فإن سار في سفر جديد ولا يشرخ العامه يسره كما يقينوا من ثقلوا أنساباً من جعله محبة  
فلا تخرج من في الاصم ولو أنشأ عاملاً ثم قال قدس الأسير من حين التوبة ولو اقتدى بتم لحلة  
لزمه الا تخمل ولو رجع الامام المسافر واستخلف شهماً لم يقتدون وكذا لو عاد الامام واقتدى  
به ولو لم يزل الا تخمل معتد فقلت صلاته أو صلاته امامه أو بان امامه بعد الا يشر ولو اقتدى من  
ظنه مسافراً بان مقاماً أو من جهل سفره أو لم يزل مسافراً أو شلى في قصر وقصر ولو شلى فيها  
فقتل ان قصر قصر نوا لا تختم قصر في الاصم و يشترط في قصر في الاصم والاصم والاصم من  
مناهيها واما لو اصم قصر ثم رجع في قصر أو لم يزل في قصر أو لم يزل في قصر أو لم يزل في قصر  
فقتل فان هو تم أم سلمه أو لو قام القاصر لثلاثة عداً بلا موجب للا تخمل بصلاته وان  
كان سهواً عاد وجب له وسلم أن أراد أن يتم عداً ثم مضى معناه بشرط كونه مسافراً في جميع  
صلاته فالو في الا تخمل فيها أو بقتضيت مدارا قسته أو قصر أو قصر أو قصر أو قصر أو قصر أو قصر  
المسبو وإذا بلغ ثلاث مراحل والصوم أفضل من الطهر لم يشروبه (فصل)  
يجوز الجمع بين الطهرو والصوم قد عدا تأخير أو المغرب والعشاء كذا في السفر الطويل  
وكذا القصير في قول ثان كان سائر وقت الأولى وتأخيرها أفضل والا فكسبه و شروط التقديم  
ثلاثة ايامة الأولى فالو صلاه ايامان فسادها قد سبقت الثانية فبما لجمع وعملها أول الأولى  
وتجوز في أن يتم في الاظهر والموا لا يتبين لا يعول بينهما ففضل أن طال ولو بعد وجب تأخير  
الثانية في وقتها ولا يشر فصل سير ويعرف طوله بالعرف والتميم الجمع على الصحيح ولا يشر  
تختل طلب تخفيف ولو جرح ثم علم تركه ركن من الأولى بطلت أو بعد ما علمه أو من الثانية فان  
لم يعل تاركه والاقاطة والجمع ولو جهل أو عاده الوقتين ما إذا أنشأ الأولى لم يجب الترتيب  
والوا لا تؤن في الجمع على الصحيح ويجب كون التأخير بذكر الجمع والافصى وتكون فضله  
ولو جرح تقدمه فصار بين الصلاتين مقبضاً بل الجمع في الثانية بعد الا يعلم في الاصم  
أو تأخيراً إذا قلناه بدفعه فاعلمه يؤخر وقبله يعمل الأولى قضاء ويجوز الجمع بالمطر قد عدا  
والجديد منه تأخير أو شرط التقديم وجوده أو له أو الاصم اشتراطه عند سلام الأولى  
والنبح والرد كطرائد أو بالوا الاظهر تخصيص الرخصة بالمصلحة جامعة بمحمد بعد تأذي بالمطر  
في طريقه (باب صلاة الجمعة) (باب صلاة الجمعة) انما تعين على كل مكلف حوز ك  
مقيم بالامراض ونحوه ولا يجمع على معذور عن شخص في ترك الجمعة والمكاتب وكذا من بعضه  
رفيق على الصحيح ومن جهت نظره صحت جعله أن ينصرف من الجامع الا المراض ونحوه  
فصر ما صرافه ان دخل الوقت الآن زيد ضرورياً وتتأخر وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجدوا  
سركا ولم يشق الركوب ولا يعي بعد فأنشأ أو أهل القرية ان كان فهم جمع صعب به الجنة أو  
بأنهم صال في هذين طرف يلهم ليلدا لجهة الزهيم والافلاو يحرم على من لزمه السفر  
بعد الزوال الا أن تمكن الجمعة في طريقه أو يخسر بخلفه من الرفقة فيسأل زوال كبد في  
البيديان كان سفر اباً حوان كان طاعة يميز (قلت) الاصم ان الطاعة كالإباح والله أعلم  
ومن لوجه عليهم تسن الجماعة في ظهرهم في الاصم ويخترع ان خفي عذرهم وينبغي ان  
امكن زوال عذرهم تأخير نظره الى الأيسر من الجمعة وغيره كالتأخر أو الزمن في جعلها لو اجتمع  
شرط غير مشروط أحد هاتين الظاهر فلا تنقض جهة فلو صان عنها مسافر أو ظهر أو خرج  
وهم فيها وجب الظاهر بنا في قول استأذنا السبوق كغيره وقبل بينهما جهة الثاني أن تقدم

فيها الا يشر في محله في عينه (فصل)  
قلم صلاتها فلا يعي  
تكتبه ويكسوف أو يشر  
يقاض ويقتضى بمثل وفي  
والعكس من القسدي في صول  
منه كسبوق والافضل ما بينه  
وتنهى أو يشر عكس ذلك إذا تم بارقه  
والافضل انتظاره في صبح و غنت ان امكنه  
والا تركه وله فراقه ليقت ورواقته في  
سن تخمس مخالفتها وتبعضان بتأخر  
شعره ولا يسبقه بكنين فليكن عداً علماً  
ولا يتخلف بها بالاصد فان سالف بصلت  
صلاته والاصد كان أسرع امامه فله  
وركن قبل ان تمامه وفاق الفاضلة فيها  
وبسب خلفه يسبق بأكثر من ثلاثة  
أو كان طوله والاتباع ثم تداول بعد سلام  
فان لم يبق الشغل بسنة فعدو كرموم علم  
أو شغل في ركوعه وبعد ركوع امامه أنه  
ترك الفاضلة في ركوعه ويسبى كسره وان  
كان بعدهما بعد اليا بل يصلى ركعة بعد  
سلام ومن لم يسوق ان لا يشغل بسنة بل  
يا فاته ما لا ان يظن ادراكها أو ترك امامه  
ولم يقرأها قائم يشغل بسنة بمعاجزه  
والاقرأ بقدرها  
(فصل) تقطع قدوة في روج امامه من  
صلاته وله قطعها كره الا يصدركه  
وتطول امامه وتركه سنة قصر دخولها  
مفرد في أنصاته بلز وتبعضان فرغ  
امامه أو لا كسبوق أو هو فانتظاره  
أفضل وأدركه كسبوق فأول صلاته  
فقد في ثلاثة من القنوم ومنه في التمد  
وان أدركه في ركوع محسوب والامان  
يشأ قبل ارتفاع امامه عن آله أدرك  
الركعة كبر لكره ثم ركوع فلو كبر  
واحدة فان نوى من التصرم فقط اعتقدت  
والا فلا وأدركه في اعتدائه فما بعد موافقه  
فيه وفي كرهه كراته الله عنه لا اله وإذا  
سار امامه كبر اقباهه أو يله ان كان محمل  
عنه فكسب بمرادة أو فاته مفرص في سفر



ومع عرض وادومها ومعدا عدلت  
ويأتي. الجوه مبدا أسفر من وطنه أو  
موضع وقيل قبل وهو معدا عدلت  
معدا أو أودعها في جوار ثور وسور مختص بمسافر من غلات  
أو أن لا يرضى فيها وأن قومه كل وقت  
أمر ثمانية عشر لود و نيز حوجه ما كذا  
لأشهر وطنه لحاجة

(فصل) القصر شرط على الغرض  
ولم يدل له أو معدا لغرض غير القصر  
وهو ثمانية أو أربعين مسلا حنفها  
وهي محلتان وجوز أن لا قصر كغيره  
لما فيه من أن لا يرضى أو أنه قد قصد  
محل معدا أو خلاصته ثم لم يرض  
لغرض لم يقصر المدل والورق و زوجة  
وجندى قبل محلتين إن لم يرضوا أن  
يتوجههم في عامهما فلو نزل وهذا قصر  
الجندى إن لم يشترط عدم اقتداء بمن جعل  
مفره أو يمتد فلو اقتدى به أو بمن ظنه  
مسافر أو قاصد بمقابلة أو ثم جندائه ولو  
استغفل قصرتها أو المتعدون كلاما  
إن اقتدى به ولو ظنه مسافرا أو شغل في نية  
قصر نزل وقصر وثبت في تحريم وغرض  
منافذها أو ما فلو كان هل ترى القصر أو  
توقد في أنه قصر أو لو قام أمه لثلاثة  
فصل أو ثم أمه أو قام لها قصر بلا  
موجب لانعام أو طلق صلاته لاسها أو  
جاءه لظنه أو بسجد السجود أو أدان ثم  
عاد ثم قام ثم عاد ولم يفرض صلاته فلو  
انتهى فيها أو شغل أو علم بجواز فلو قصر  
جاءه بل لم يصح صلاته والأفضل صوم لم يقصر  
وقصران بلغ مفره ثلاث مرار لم يختلف  
في قصره

(فصل) يجوز جمع عصر من وغرب  
تدعي أو تأخير أو سفر قصر والأفضل  
لما ذكره في أول تأخير وإليه تقدم بشرط  
له ترتيبه في جمع في أول ولا يرضى فلو  
ذكر بعده ترك ركن من أول أعادها

في شملة أجنبية أو طمان المجمع ولولا أن أهل الحرم العصر ما بدأ بالصلاة في الظاهر الثالث  
أن لا يسبقها ولا يشاركها في جملتها إلا إذا كثرت وعصرها معهم في مكان أو قيل لا تسبق  
أهل الصلوة وقيل إن حال شهر عظيمين شتمها كانا كبدن وقيل إن كانت حرة فاصلت  
تعددت الجمعة بعدد ما فلو بسببها جمعة صحيحة السابقة وفي قول إن كان السلطان مع الثانية  
هي الجمعة والمغرب سبق القصر وقيل في الفحل وقيل: أول الحلب تدلوقه قتلها أو شغل  
استوفت الجمعة وإن سبقها أحداهما لم يمتنع أو تعينت ونسب سلاطها أو في قول جمعة  
الرابعة الجماعة وشهرها كثيرا وأن تقام بأرضين مكافئ أو كرامتو طنا لا يمتنع شمله  
ولامة الإلحاح والصحيح أنه دها لم يرض وأن الامام لا يشترط كونه فوق أو بحسب ولو  
انقضت الأربعون أو بعضهم في الخطبة لم يصح للمعقول في غيبته ومجرور الإله على ما مضى  
أن عدوا قبل طول الفصل وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انقضت بينهما أو عاد بعد طوله  
وجب الاقتصار في الظاهر وإن تقصروا في الصلاة قبلت حتى قول الأئمة في اثنتان وتصح خلف  
العبد والصبي والمسافر في الظاهر إذا لم يعد غير ولو كان الامام جانيا أو محدثا ناحت جميعهم في  
الظاهر إن لم يعد غيره والا فلا ومن لحق الامام المحضر أو كمال تحسب وكتمه على الصحيح  
الخماس خلتان قبل الصلاة أو كتم ما تحبده تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وافقه ما ممتنع ولو بسبب بالقرى ولا يمتنع لفظها على الصحيح وهذه الثلاثة أو كان  
في الخطبتين والرابعة قرعة آية في أحداهما وقيل في الأولى وقيل فيهما وقيل لا تجب  
والخامس ما مضى عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية وقيل لا يجب بشرط كونها غير مرتبة  
الأركان الثلاثة الأولى بعد ذلك والالقيام فيها أن قدر والجلوس بينهما أو جامع أو بين  
كاملين والجديد أنه لا يجزم عليهم الكلام وبسن الاصناف (قلت) الأصح أن قرب الأركان  
ليس بشرط وإنما أعلم والظاهر اشتراط الموالاة وطولها أو حدث وانكسب والستر وتس على  
منبر أو مرتفع ويسلم على من عند المنبر وأن يقبل عليهم إذا معدو يسلم عليهم ويجلس ثم  
يؤذن وأن تكون بليغة مبهمة قصيرة ولا يمتد عينا أو شغلا في شئ منها أو يعتمد على سيف  
أو صاع أو نحو ويكون جلوسه بينهما في صورة الاختلاص وإذا شرع للترؤن في الإقامة  
وبدأ الامام ليبلغ المخرج اجمع فرائضه في الأولى الجمعة في الثانية المنافقين جهرا

(فصل) يس الفل حاضر أو غايب لكل أحد وقت من الغيرة وقتر يسمن ذهب أفضل  
فإن عجزت بهم في الأصم ومن السنون غسل العدو الكسوف والاستسقاء والعاسل الميت  
والجنون والمعصية عليه إذا أطاق الكافر إذا أسلم وأعمال الحج أو كدها غسل غسل الميت  
ثم الجمعة وعكسه القديم (قلت) القديم هنا الظاهر بجهالة أكثر ونواحيه بحجة كثيرة  
وليس الجدي حديث صحيح والله أعلم ويس التبركة إليها ما يسبكنه وأن يشغل في طريقه  
وحضوره قراءة أو ذكر أو يقتضى وأن يترى بأحد من ثيابه ويلبوا أو الكفر والرج  
(قلت) وأن يقرأ الكف لوجه أو لوليت أو يكثر الدعاء والصلاة على رسول الله صلى الله عليه  
ولهو يحرم على ذي الحجة التشاغل بالمسح وغيره بعد الشروع في الأذان بين يدي الحليط  
فإن باع صوته ويكره قبل الأذان بعد ذلك والله أعلم (فصل) من أدرك ركوع  
الثانية أدرك الجمعة فصلى بعد سلام الامام وكف أو أدركه بعد فاتحة فتم بعد سلامه ظهرا  
أو ماعا والأصح أنه ينوي في اقتداء الجمعة وإذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها يحدث أو غيب  
بألا استخلاف في الظاهر ولا يستخالف الجمعة الاقتداء به قبل حدثه ولا يشترط كونه حاضر

قد ذكر كنهه والأصحى وكانت قضاه ودوام مله  
الى فلهما فلا أقام قبله صارت الأولى قضاءه  
ويجوز جمع بعض مملات تعدد عشر مله غير  
التنجز وأن يصلي جماعة يصلي بعد تاذي  
بذلك على مله وان يرد في ذلك عهده  
يهو على مله أولى

● (باب صلاة الجمعة)

تتمين على حوزة لا بعد ترك الجماعة  
مقبول على جمعة أو مستوفى فيه معتدل  
جمع من صلاة في هذه من طرف محلها  
التي يليها أو سافر من محلها وتزويج  
وإذا تذاها أو هو زمانا ودرس كالاشتق  
ركوبه ومن مع ظهره من لا تزويج جمعة  
صحت ولا يصرف قبل أسره الامور  
من بعض ان دخل وقتها لم يرد ضرره بالتأخر  
أو قضيت الصلاة بغض حرم على من تاذيه  
سفر فزونه لان نكح ضررا ومن انقرو  
جاء في ظهره وانما هو ان شفي عذره  
ولم يرد وال عذره تأخير ظهره الى وقت  
الجمعة ولغيره فعليه ان يصبر مع شرطه  
شروط ان تقم وقت ظهره فلو انشأ  
وجوب ظهره أو نكح وهم فيها وجوب بناء  
كسبوا أو أبناء يجمعة فافصح من أهل  
نظام وألا يصبقوا بغيره من يلقاها فيه  
جمعة بجمعة ان كبر أهل وسرا اجتماعهم  
بمكافؤ وقتها أو شئنا استوفت أو  
التست صلوا ظهرا وان تقم جماعة  
وأر بعين مكافؤ حوازم أو ملنا ولي  
نصو انما يطول أو نخطبهم بحسب ركن  
قل حال نطقهم فان عادوا أو يماز بناء  
والواجب تشاف كصهم بينهم وتضع  
خلفه بدوي ومسافر ومن بان بعد ان  
نهاله بدوي هم وقت يتقدمها تحبشان  
وأركان ما حاد الله تعالى وصلة على اي  
ص الله تعالى وسلم بناءهما وروية يتقوى  
في ك رقعة آية مفهومة وفي ثابته أولى  
ودعه لا هو من تأخر وفي ثابته وشروط  
كوا حاصر يشهد في الوقت وولاه ظهره

الانطواء لا الركة الأولى في الأصح فجماعتان كلن أدولة الأولى تحت جنتهم والاحتهم بدونه  
في الاصل وراعي المسبوق تقيم المسبوق فالأصلي ركة تشهد وأشار اليهم لم يلقوه  
أو ينتظره لولا أنهم استئناف نيسة القدر وفي الأصح ومن زحم من العصور فذا كنهه على  
انسان فعل والا فاصح أنه ينتظر ولا يترجم ثم ان تمكن قبل ركوع امامه بعد فان يرم  
والامام قائم قر أو أو كماله يركع وهو كسبوق فان كان امامه غي عن الركوع ولم  
يسلم واخذه فيها فركع على ركة بعده وان كان سلم فانتها الجمعة وان لم يكنه المصوح حتى ركة  
الامام ففي قول راعي ظلم نفسه والظاهر أنه يركع معه ويحسب ركوعه الأول في الأصح فركعته  
ملتقن من ركوع الأولى وصعود الثانية وتذول بها الجمعة الأصح فالصحيح على ترتيب نفسه  
عالمنا بأن واجب الجماعة يطلت صلاة ولا نسي أو جهل لم يحسب سجوده الأول فاذا سجد ثانيا  
حسب والأصح ان ذلك الجمعة بهذه الركة فذا كملت السجود فان قبل سلام الامام ولو تخلف  
بالصعود ناسبا حتى ركة الامام الثانية تركع مع على المذهب ● (باب صلاة الخوف)

هي أنواع الأول يكون العدو في القبلة في قرب الامام القوم صفين ويصلي هم فاذا سجد  
مع صف سجدة وحسن صف فاذا قاموا سجد من حسن وخشوع وجب له صف في الثانية من  
حسن أو لا وحسن الاخرين فاذا جلس سجد من حسن وتشهد بالصفيين ولم وهذه صلاة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان ولوا وحسن فجماعتهم فافصح في الأصح الثاني  
يكون في غيرهما يصلي مرتين كل مرة بركعة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يبلن تغل  
أو تغل بركعتين يصلي بركعة فركعة فاذا قام الثانية فركعة وأتمت وجهته الى وجهه وجاء  
الواقعون فاقعدوا به صلى الله عليه وسلم الثانية فاذا جلس السجدة قاموا فأتوا الثانية ثم طمحو وحسب  
هم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع والأصح أنها أفضل من يبلن تغل  
وبر الأمام في انتظاره الثاني تشهد وفي قول يؤخر لتلفه فان صلى مغربا فبركعة ركعتين  
والثانية ركعتين أو أفضل من ركعتين في الظهر وينتظر في تشهد أو قدام الثالثة فهو أفضل  
في الأصح أو رابعة بكل ركعتين بلا يلى بكل فركعة ركعتين صلاة التلخيص في الظهر وسور  
كل ركعة بحول في أولهم كذا تاليس الثانية في الأصح لثانية الأولى وسور في الأولى يلحق  
الجمعة وفي الثانية لا يلحق الاثني وسن حل السلاخ في هذه الاقواع وفي قول يجب الرابع  
أن ياتهم القتال أو يشتد الخوف على كيف أمكن راكوا واشياو بعد في ترك القبلة وكذا  
الاجمال الكثير فطسبة في الأصح لاصباح وبقي السلاح ادا دى فان عجز أمسكوا لافضاض  
الظاهر وان عجز ركوع وجود أدرك أو السجود أو خفض وله ذلك النوع في كل قتال وهزيمة  
مباحين وهر من حريق وسيل وسع وغرب عند الاصا وخوف حبسوا الأصح منعه

لحرم خاف قرب الخلع ولو لموا السوا واذنوه عدا ياتان غير مفضو في الظهر

● (صل) يجزى على الرجل استعمال الحر برض وغيره ويحل للمراة البسه والأصح  
تحرير افتراشها وأن لا يلبسها الصبي (فان) الأصح حل افتراشه لو قطع العراقيوب  
وغيرهم والله أعلم ويجوز للرجل لبس القمورة كحرو بردهم لكن أو لغا حرب ولم يجد غيره  
والعاجز كجرب حذو كدفع قتل القتال كدياب لا قوم غير معاقه وجرم المراكبين  
أمرهم وغيره واذن الأبر بسم ويحل تكسوه كذا ان استوى في الأصح ويحل ما لم يزل  
أو طرف جبر رند العادات أو لبس الأوب التخصير في غير الص لان توشها لاجل كسب وتخبر  
الانصرورة كنهها قتال وكذا جاد المينة في الأصح ويحل الاستسباح بالبدن التخصير على

وسور وقيل تذاو لبس بينهما بامانة واهتمام الاربعي اركانهم لوسن زبيده اوصانهم ما كون ما على منبر ترفع وان سلم على



وهي والعدوى في القبة والسلمون كثير ولا سائر ان يعلى الامامهم في مسجد بصف (٢١) اولو عرش ثمان فاما العجمن حين ولعته

وجدهم بعد تقدمه وقاسر الاول في الثانية

وحسن الاخر فاذابلس مسجدوا

وتشهد وسر بايعس وجوز تكسكس ووسرس

فهم مفرقة صف او قريته جازو بل نخل

وهي والعدوى في غير هادوس سائر ان يعلى

مرتين كل مرة بفرق فوذات الرقاع وهي

والعدو وكذلك ان تغفر فرقة في وجهه

و يعلى الثانية فرقة فركعة ثم جسد قامه

تلقاوتهم وتوقف في وجهه موقوف ثقت

فصلي بانائنه ثم تم رفعه وسلم بها

وتقرأ ويشهد في انتظاره والثانية

بفرقة فركعتين والثانية فركعة وهو افضل

من عكسوه يتل في تشهده اوقام

الثانته افضل والاربعه يتل ركعتين

وعجوز كل ركعة وهذه افضل من الاولىين

وسهو كل فرقة بمجمل لا الاولى في ثنائتها

وهو في الاولى يلقى الشكر وفي الثانية

لا يلقى الاولى وسن في هذه الاوضاع جل

صلاح لانع يحقوا يؤذى ولا يظهر بتركه

خطر وشذوق وهي ان يعلى كل فيها

كيف امكن وعذوق ترك فية لعدو وعل

كثير لحاجة لاصباح وله اسلح سلاح

نفس لحاجتوضي وله تلك في كل مباح

قتال وهرب لانوف فتوتج ولوه لوه لما

ظنوه عدوا او كثر من خلافته واما

(فصل) حرم على رجل وحشي استعمال

سور وما كرمته زنة للضروره كخر

ورمضن ورغا محزبولي جديا غيره

أولجعة كبريقول وكسال ويجرمان جي

عنه ملول الباس صيدوخل ماطر زردو

اوبع اصابع اوطرف به قدوردة

واستصباح بدهر بحس لادن حوبك

وليس متسك لاجب الاضرورة

(باب) صلاة العبد بسنة بولول فرد

ومسافر لاجل الحج جماعة في طلع شم

وزوال الشمس تأخذ برها رقع كرمجوهي

ركعتان والا تسئل ان يكر واما بدهي

اولى هذا اقتراح بعلوانة قبل تعوذ دس احوال ويكر ويحديس كل ثنتين بحسن سبحان الله واخذ لله لا اله الا الله والله اكبر ولولز اكبر

هي عند الحاجة تعوذ ثمان وثلاثين سقرا فان تاهوا الصلابة فسقرا قبلها اجتهوا

لشكر ولعلو بصلوات على الصميم وبأمرهم الامام بسلام ثلاثة ايام اولها والتوبة والتوب

الى الله تعالى ويحرم البر والشر وجن المظالم ويخرجون الى العصر على الاربعة صمائل نواب

بذلة وتغشم ويخرجون الصديان الشيوخ وكذا البهاشي الاصم ولا يخن أهل اللغة لحضور

ولا يخلطون بناوه وكذا ان كاسد لكن قبل يقرأ في الثانية ثمانا وسلفا ولا يقتضس وثث

الصدي في الاصم ويخطب كاسد لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير ويدعو في الخطبة الاولى

الله مستغاثا مستغاثا هنيأ ثم يقرأ بقلد خطبا لا يحاط بقاها ثم الله مستغاثا مستغاثا

تصا ثمان الفاضل الله اناس غفر له انك كنت غفارا فاعزل السماع علينا مدرا ولو يستقبل

القبة بعد صدو الخطبة الثانية ويألف في الاعراس او جهر او بجوز لوداه عند استقباله فيصل

بينه ساو ويصمو بنسكه على الجدي فيصل أهلاء أسفله وعكسه ويجول الناس منشه

(قلت) ويترك بمولا شترق الشهاب ولولز الامام الاستغاثا ففله الناس ولوطب قبل

الصلوات وسن ان يبر ولا تمل السكوك في غير صورته لسميه وان يعنسل اوتوضأ

في السبل ويسمع صد الرعد والبرق ولا يتبع صرا البرق يقول عند الطر الله صديا فاعسا

ويدعو علساهو بعد سمل يا فضل الله ووحنو بكر مسطر بانو كذ اوسب الريم ولولتضروا

بكره الحظر فالتة ان سأل الله تعالى رفعها لهم هو السنا ولا يعلنوا ولا يعلى ذلك والله اعلم

(باب) ان ترك الصلابة لاجل وجها كثر او سلاقتل حداو الصميم فية صلاحه

بشرط اخرج لهما عن وقت الضرورة ويتوب ويتساب ثم يفرق عنه وقيل نفس بعد يد حتى يعلى

او عوت ويقل ويعلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يلمس قبره (كتاب الجنائز)

لكثرة كراوتو يستد بالتوبة ورد المظالم والمريض اكدو يصعب المحتضر لجنبه الاين

الى القبة على الصميم فان تعذر لاضيق مكان ونحوه القى على فقام وجهه وأخصاه القبة

ولفن الشهادة بلا الحاج وقر أعنده يس وليس غنر به سبحانه وتعالى فاذا مات غش

وشد لحاه بصاية ولينته فقامه وسرجع يده بوي خطيف ووضع على بطنه مثنى ثقيل

ووضع على سر رويغو وتزعت ثلثه ووجهه القبة كحضره وتولى ذلك ارفق محارمو يادو

بفسله اذا اتين مونه وفعله وتكلمه والصلاة عليه وفنه فروض كفاية وأقل الفصل تعميم

بده بعد ازالة النجس والتجنية الفاسل في الاصم فيكني غرقه أو غسل كافر (قلت) الصميم

المصوص وجوب غسل الفروق والله اعلم والا كل وضعه بموضع خالصة مستور على لوح

و يغسل في نفس بماء بارد ويحلى الفاسل على المغسل ما تلالو واثو ويضع يمينه على كتفه

وليها مة في فقر تقفاهو يستند ظهره الى ركبة النبي ويح ساو على بطنه ارا الملقا الفرج

ما فيه ثم يضعه لفافه يغسل يساره وعلها قوسا ثم يلف اخرى ويدخل أصبعه فية

ويجرها على أسنانه ويزيل مثنى مفر به من اذى يوضه كالحي ثم يغسل رأسه ثم لحته بدر

ونحوه ويسرحهما بمشاط واسم الانسان فرقدو رد المتنف اليه ويغسل شقه الاين ثم

الاسر ثم يفرقه الى شقه الاسر فيغسل شقه الاين بماء الى الفقاو الظاهر الى القدم ثم يفرقه

الى شقه الاين فيغسل الاسر كذلك ففذه غسله ويصحب ثان وثلاثة وان يستعان في الاولى

بسدرا أو خطمي ثم يمسحها فراح من فرقة الى قدمه بعدد والاردو وأن يجعل في كل فية

ذليل كافور ولونوج بعد مثنى وجب ازالة خطا وقيل مع الغسل ان يخرج من الفرج وديل

الوضوء ويغسل الرجل الرجل والراة الراة يغسل أمتوز وجنوهي زوجها و يلفها خرة

اولى هذا اقتراح بعلوانة قبل تعوذ دس احوال ويكر ويحديس كل ثنتين بحسن سبحان الله واخذ لله لا اله الا الله والله اكبر ولولز اكبر

فقر إليه واليد بقر أي بعد الفاتحة الأولى والثانية (٢٢) اقرب بث والفاشيهجراوسن تحلثان بهما الجامعة كجبه مثلى أركان

وسنن وأن يلهيهم في غير الفاتحة وتخصي  
الاضحية ويختج الأولى بنسج تكبيرات  
والثانية بسج ذو موصل ووقف من تكبير  
ليس له زبرنو بكور وان يسجد امام وقت  
صلاته ويجعل في آفته ومعاها يسجد  
أفضل الا بعد زواجر استخفافه  
ويذهب ويرجع بكه عذبا كل لهافي  
فخر وعسلفي تضي ولا يكره نقل فاهيا  
يسجد وسن ان يكبره راجع يرفع صوت  
من أول المني جدلي تحرم امام وحق كل  
صلاته من صم عرفة الى عقب صم آخر  
تسرع رواج قد تمس ظهره الى عقب  
صم آخر وبق ذلك ياتي وصيغته الجوبة  
معروفة وتقبل شهادة شوال يوم الاثنين  
ثم اركعتين قبل زوال الصلي الصبي تذاداه  
والاضضاء والبر وقت تعديل

### باب

صلاته تكون من سنن وأهلها كعتان  
وأدى في آله زادها ومقره كوع كل  
وكمة ولا يتصرف كوع الا بخله ولا يريده  
لعدمه وأهلان مقر بعد الفاتحة في قيام  
أول البقر وتكون ثلثي آية منها وثلاث ثلثة  
وخمسين واربعة ثلثة ويسجد فركوع  
وجرد أول ثلثين البقر وتكون كعتان  
وثلاث كعبين واربعة كعبين وسن  
جهر بقرته أسوف بقرونها بسجد  
بلاذرو خطبتان كيد لك لا يكره وحث  
على خير وتذكرك ركة ركوع أول وتقول  
صلاتي بسج وروم لواجب لا وقربه  
وطولها والواجب عدا أسوف  
وجنار تقدمت أسوف وفرض كعمة  
قدم انضاق وقته والافا كسوف ثم  
يخطب لجمع عشر ضلته ثم يصام

### باب

صلاته الاستسقاء سنة ملحة  
واسنة زدة وسكر حتى بسعة وامان سقوا  
فيها اجتمعوا الشكر ودعاء وصاؤوس أن  
يأمرهم بالام يوم أر بسعة أيام وبر

ولامس كان يحضر الا اجنبي أو اجنبية على الاصم وأولى الرابطة أولها بالصلوة وما  
ترباها ويقدم على زوج في الاصم وأولان ذات محرمية ثم الاجنبية ثم الرجال القراء  
كتر يسلمهم (قلت) الابن العم ومثله كاجنبي والله اعلم ويقدم عليهم الزوج في  
الاصم ولا يقرب المحرم طيبا ولا يؤخذ شعره موطرفه وتقبل المصطفى الاصم والجدداته  
لا يكره في غير الحرم انظره وشعر ابائه وانتمو شاربه (قلت) الا ظهر كرهته والله اعلم  
\*(فصل)\* يكفن بجلبه بسمه يواته ثوب واحد وتغذوصيته بلسقاه والافضل للرجل ثلاثة  
ويجوز اربع مئتمن وله خمسة ومن كفن منها بثلاثة فمضى لفاتحوا ن كفن في خمسة  
زيد قص وعلمه ثنتين وان كس في خمسة قازار ونحوه ونص ولغاتنا وفي قول ثلاث  
لفاتحوا قازار وخار وسن الا يضر وعمله آخر كتمان لم يكن فصل من عليه ينقسم  
قرب يسجد وكذا الزوج في الاصم ويسجد أحد الفاتحوا وأوسعها والثانية فوهو وكذا  
الثالثة ويذكر على كل واحد سنوط ويوضع الميت فوقه استقبوا عليه سنوط وكافور وينشد  
أليو يجعل على منافديه قلن ويل عليه الفاتحوا وتشد فإذا وضع في قبره تزع الشداد  
ولا يلبس الحرم الذي كرمه طابوا لا يستروا سمولابا محرمة وحمل الجنائز من العمودين  
أفضل من اتر يسجد في الاصم وهو ان يضع اثنتين من المحدثين على عاتقه وأماميهما  
ويجعل المؤخرين رجلا وان يسجد ان يتقدم رجلا ويتأخر آخران والشي امامه بقرها  
أفضل ويسجد ثم ان يتقدمه \*(فصل)\* لصلاته أركان اربعة النية وقوتها  
كعبها وتكفي نية الفرض وقيل بشرطه فيفرض كفاية ولا يجب تعيين الميتان عن  
أخطا بطلت دون خمر من فوهم الثاني أربع تكبيرات فان خسر لم تجز في الاصم ولو  
خسر امامه لم يتابع في الاصم بل يسلم أو يتكلم باسمه الثالث السلام كعبها الرابع  
قراءة الفاتحة بعد الأولى (قلت) تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم الخامس الصلاة على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والاصح أن الصلاة على الاكل لا تجب السادس  
الدعاء للميت بعد الثالثة لسابع القيام على المذهبان قدروا وسن وقربه في التكبيرات  
واسرار القراءات وقيل بجهر للاصم ندب التثنية دون الامتناع يقول في الثالثة اللهم  
هذا عبدك واسم عبدك الى آخره يقدم عليه اللهم اغفر لميتك ما شئت واشهد باننا  
صغير فلو كبير لود كرلوا اننا اللهم من أحيتنا فاحيها على الاسلام ومن قوتنا متفقوه  
على الامان ويقول في العلق مع هذا اللهم اغفر لميتك ما شئت واشهد باننا  
واعتبارا وشيئا ونقل بهما وان بينهما وأثر غ الصبر على نالهما وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا  
أحرولا تفتنا بئمه ولتختلف المحدثي بلاذرو قبل كعبتي كبر امامه أخرى بطلت صلاته  
وكبير الميوق وقراء الفاتحة وان كان الامام في غير ما ولو كبر الامام أخرى قبل شر وعفي  
الفاتحة كبره وسقطت القراءاتون كبرها وفي الفاتحة تركه ولو تابع في الاصم واداسلم  
الامام بدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها وفي قول لا يشترط الا ذكرا ويشترط  
شروط الصلاة لا الجاهل بسعة فقرها واحد وقيل يجب اثنان وقيل ثلاثة وقيل أربعة  
يسقط بالتمام هناك رجال في الاصم وعلى العائدين البلدو يجب تدبعا على الدين  
واضع يمدد الاصم بتخصيص المصحة بين كل من أحل فرضها وقشالوث ولا يسلي على قبر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بحاله (فرع) الجليد أن قال في أول ما علمنا من الوالي فيقدم  
أدب ثم الجليد وان علم أن الامم انتم في الاخر والاظهر تقديم الاخرين من على الاخر ثم ان

وتخر وجهه انظر افي الواسع في ناس منه وتخدمه تظفره ونحوه صلاته وشو خروجه وقولان هيا توبها ثم ولا تخم

الطهارة قبلها ويؤكل تكبيرهما باستغفار  
ويقول في الأول اللهم اغفر لنا ما مضى  
وتوهم من غفرت لنا ما مضى  
في القاعس وأجره ويحصل عين رده  
يسار ويكسر ويقط الناس مله ويترك  
حتى تترع الشيا ولوزك الاستغفار  
الناس وسن أن يبرز لاول سطر السنة  
ويكشف خبر عورته ويقطل أو يتوشأ  
في سبيل ويسير لعدو يرق ولا يتبعه بصره  
وقول عند سطر اللهم ميادنا ما يدع  
بجاشه وأثره سطر باخشل الله ويرجته وكره  
سطر نابسه كذا وبس ويرج وسن ان  
تضروا كبر سطر أن يقولوا اللهم حو البنا  
ولا يعتزلنا بالصلاة

• (باب) • من أخرج مكرهه كـ لا دلو  
حجة عن أولها تم اقل دابة رداستانية ثم  
حكم المسلم • (كتاب الجنائز) •  
استعملت بتوهم من أن يكره كره  
ومضأ كدو يتداوى وكراه كراهه  
عليه وتجي موت اضرو سن لفتة دن وأن  
يلقن تحضر الشهادة بلا الحاجم فوجسه  
باضاع غلب أبن داسر سلفه وقبرا  
عند س ويح نلده به فاذاما غنض  
وشرا عليه بصلية ولبن مفاسله وزعت  
ثياه مستمر بتوهم خفيف ونقل بطنه غير  
مصف ووقف عن أرض ووجه كخضر  
وسن أن يتولى ذلك أرقى بحارمه ويسافر  
بنده وقضائيه وتنفذ وصيته اذا تبين  
موته وتجهيزه فرض كفاية وأقل غشه  
تعميمه فبكي غسل كافر لا غرضوا كاله  
أن يغسل في الخوخ ويقتصر على مرتفع عام  
باردا لا الحاجة ويغسله العاقل مائلا  
وراه وضع يده على كتفه وإمام بقرة  
قفلوا سندر طهره بكنه البهي وجر يساره  
على بطنه باعنة ثم يجهده لقتله فغسل  
بقرة على يساره ثم يده يلقه أخرى  
ويغسل أسنائه ويخبر به ثم يوشه ثم يغسل  
وأه فغسله بخوضه ويسره ١٢١

الآن لا يرمي من ثيابهم العصب على رتب الارث ثم ذو الارحام ولو اجتمعوا على حجة فالأسن  
العدل أو في على النص ويقدم الحار البعد على البعد القرب ويقف عند رأس الرجل  
وعجزه نحو رجل الجنائز ملاه وتقرم على الكافر ولا يصحب نفسه ولا صحوه تكون  
الذي ذقت ولو وجد حصر من علمه على عليه السطح ان استل أو بكر تكبير والأفان  
ظهرت أمارة الجلبة كلنا خارج على طهق الاظهر وان لم تظهر ولم يبلغ أو بعسة أشهر لم يصل  
عليه وكذا ان بلغها في الاظهر ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه وهو من مات في قتال الكفار  
بسيه من مات بعد انقضائه أو في قتال البغاة فغير شهيد في الاظهر وكذا في القتال لا يسيه على  
المذهب ولو استشهد بجبهة الاصله لا يغسل وانه زال بخاصته غير اللحم ويكفن في ثيابه  
الطهق بالمسلم فان لم يكن ثوبه سافلهم • (فصل) • أقل القبر حفرة تمنع الريح والبعوض  
ويشرب أن يوسع ويعمق قامة ويسعد الجدار أفضل من الشق ان ملبت الأرض ووضع  
أسه عند رجل القبر وسئل من قبل أو سهر برفق ويغسله القبر الرمال وأولاهم الاحق بالصلاة  
(قلت) الان أن تكون امرأته مشروب كالأولاهم الزوج واقه أعلم يكونون وترا وضع في  
الجدل بينه لقلبه ويستمدح به الى جداره وتظهر بلبنة وتحوها يسد فتح الجدلين  
ويحتمون من دنا ثلاث شبات تراب تمبال بالساح ورفق القبر شرا فتمبالا والصحيح أن تطحبه  
أولى من تسلمه ولا يدفن الشان في قبر الأولاهم وتقدم أنفسهم لاجل على القبر ولو أوما  
وقبر راءه كره منه حيا والتمن به ستقبل دفنه بعده ثلاثة أيام ويعزى المسلم بالاسم  
أعظم الله أحرك وأحسن عزاءك وضرب ليلتك بالكافر أعظم الله أحرك وصبرك والكافر  
بالاسم فطرقه ليلتك وأحسن عزاءك ويجوز بالكه عليه قبل الموت وبعد ويجوز النسيب  
بتعديده ما له والنوح والجرح يضرب صدره ونحوه • (قلت هذه مسائل متوزدة)  
بيادر مضادين الميت وصيته ويكره في الموت لضرر زله لا تقتنذ من وسن التداوى ويكره  
اكراد عليه ويجوز لاهل الميت ونحوهم تقبيل وجهه ولا بأس بالاعلام بموته لانه لا صلاة  
وغيره بخلاف نفى الجاهلية ولا ينظر العاقل من بدنه لا اقتدر الحاجم من غير العور ومن  
تعذر غسله يعم يغسل الجنب والماتض الميت بلا كراهه واذا مات غسلا واحدا غسلا  
وليكن الغسل أمانا فابن أي شيراد كراهه أو غيره حمز كراهه الاصله ولو تنازع أخوان أو  
زوجتان أو شريك الكافر أحق بقريه الكافر ويكره الكفن المصغر والغلاة فيه والوصول  
أول من الجسد والهي كالبني تكفنه ما أو باب الحنو مستحب وقيل واجب لا يجعل  
الجنائز الا لجال وان كانت أنثى ويجوز حملها على هيئة من يريه وهي تخاف منها سوطها  
ويشرب لمرأيتها شرا ثم تجاورت ولا يكره ال كوبي الرجوع منها أو لا بأس بتابع المسلم  
جنائز قريه الكافر ويكره القفا في الجنائز واتباهما بار ولو اختاما مسلمون بكفار وجب  
غسل الجميع والصلاة شاه على على الجميع شهد المسلمين وهو الافضل والنصوص أولى  
واحد فوجدوا بالصلاة على ان كان مسلما وقول اللهم اغفر له ان كل مسلما يشترط  
لصحة الصلاة فتم غسله وتكره قبل تكفنه واليات دم ونحوه تعدد اخراجه غسله لم  
يصل عليه ويشترط أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة ولا القبرية للمذهب ما وتجز  
لصلاة عليه في المسجد وسن جعل سفرهم ثلاثة أكراد اسلم عليه فحضر من لم يصل على  
ومن مسلم لا يجعل على الصحيح ولا تؤخر في ياد صاين وقائل نفسه كغيره في العمل والصلاة ولو  
قوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر وعكس جاز والدين بالمقبرة أفضل ويكره الميت

واسع الاسنان برفق ويرد الساقا اليه ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يخبره اليه فيغسل شقه الايسر ثم يمالئ قفاه ثم في الايمن ثم يغسل الايسر

كذلك مستعينا بذلك يوسعوا غير به

(٤٤)

يخلص فرقه الى قدمه ثم يسمعه قرا في عليل كافر وفيه عيلة وسن

ثابتة تالسة كذلك ولخرج بعد نصيب  
وجب ازاله فحقا ولا يتقارغا سئل من غير  
عوزة الا قد وجدوا يكون استافان  
واي غير من ذكره او قد حرم الانصاف  
ومن تعذر عليه عيم ولا يكره له وجب  
نفسه والرجل اولى بالرجل والمرأة بالمرأة  
ونه غسل حليلته موزوجة غسل زوجها  
بالمر فان لم يحضر الا اجني او اجنية عيم  
والاول به الاول بالاول على قدر وجوبها  
قريبها الاولان ذات عمة فان ولده  
في جبهة فزوج فسر سالها لم تكتب  
صلاها فان تنازع عستويان اقرع  
واستكرا اقرع بغيره الكافر وتطيب  
بحدة ذكره ان شاع غير محرم وظاهر وجوب  
استاءة الرسول وتو اهل بيت تقبل وجهه  
ولا يس باعلاه بوجه خصاله في جليله  
(فصل) يكن عليه لسه وكره مغلا فيه  
ولا تبي نحو مصفر وانه لو ستر عورته  
وار اوصى باسقاطه او كلفه كراهة  
وجزأه من ان يذهبها نص وجماعه وان يهره  
اذا رقت عيش فحما له فذلك ومن كفن  
بسلالة فيس لفائف وسن ايض  
ومعسولون يسما احسن اللغاف  
واوسعها والباقي قرفها يذرى على كل  
والمتحنو طوضع قرفها مستقوا تشد  
البابو يجعل على منادق قطن وتلف عليه  
الفانق وتشد ويحل الشداد في القبر  
وجل تجبه من كلال وجنونه اهلى  
زوج في عليه نفقة تافيل من عليه نفقته  
من قرب وسد في مال فيا سبر المسلمين  
وجل حذو ذنب العمود بان يدهمها على  
عاشقو يجعل المخرج من رجل ان فصل من  
التر بيع ان يتقدم رجلان و يتأخر  
آخوان ولا يعلما الا رجلا وحرم لهما  
بمن تخر به أو يخلف منها سقوطها  
والتي وبألمها وقر بها افضل وسن  
اسراع بها ان تفسره ولا يرد ذكر

بها ويندب ستر القبر شيوان كان وجلا وان يقر بسم الله وعلى الله رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولا يفرش تحت شي ولا يخلع ثوبه في تابون الا في ارض ندية أو روضه أو بحر  
الدين لللا وقت كراهة الصلاة اذا لم يضر موعدها افضل يكره تحصيل القبر والبناء  
والكفاة عليه ولو بين في سفير متسبلة هدم ويندبان رش القبر بما هو موضع عليه حتى وعند  
رأسه حجر أو حشبو وجع الا في موضع روضه باراة القبر والرجل يكره البناء  
وقيل تباح وبسبب الاثرو يقرأ ويدعو ويحرم نقل الميت الى بلاد أخرى وقيل يكره الا ان يكون  
يقرب مكة أو الى بيت المقدس نص عليه وقتشه بعد دفنه لا نقل وغيره حرم الا في روضه وان  
دفن بلا غسل أو في ارض أو في موضع بين أو وقع فيه مال أو دفن في القبر لا لتكفين في  
الاصح وسن ان يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألونه التثبيت لجيران أهله  
تثبيت طعام يشبههم ومهم ولهم ولم يلغ عليهم في الاكل ويحرم من تهنيتهم بالتحان والله أعلم  
(كتاب الزكاة) (باب زكاة السبلان)

انما تحب عنه في النعم وهي الابل والبقر والغنم والاحل والرقيق والمتولين غنم وعليا ولا تبي  
في الابل حتى تبلغ خمسها شاة في عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أربع وخمس  
وعشرين بنت خاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربع بنت خاض وستين بنت خاض  
وست وستين بنت لبون واحدى وتسعين شاتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون  
ثمن في كل أربعين بنت لبون وكل ثمن حق في بنت الخاض لها سنتان وستون سنتان والحق  
ثلاثون بنت خاض أربع والثلاثون ذنان لها سنتان قبل سنتها شهر أو ثمنه من لها سنتان  
وقيل سنة والاصح له غير ينسما ولا يتعين غالب الغنم البلهوانه يجرى الذكر وكذا يجرى  
الزكاة من دون خمس وعشرين فان عدمت بنت الخاض فان لبون والحيصة مكدومة ولا يكاب  
كره يكلن ثمن ان لبون في الاصح ويؤخذ الحق من بنت خاض لبون في الاصح ولو اتفق  
فرضان يكتفي بغيره فالحصبة لا يتعين أربع حقان بل هن أو خمس بنات لبون فان وجد بهما  
أحدهما أخذوا الا لا يحصل ماشه وقيل يجب الا تعقب للفقراء وان وجد بهما فالصحيح  
الا تعقب ولا يجرى غيره ان دلس أو ضرر الساقى والا يجرى والاصح وجوب قدر التفات  
ويجوز ان يجرى درهم وقيل يتعين تحصيل شقص به ومن لم يمتد بنت خاض فعدها وعنده بنت  
لبون فعدها أو أخذ شاتين أو عشرين درهما أو بنت لبون فعدها دفع بنت خاض مع شاتين  
أو عشرين درهما أو خمسة وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو ثلثي الشاتين والدرهم  
لها فيهما وفي الصدقات والارزول للمالك في الاصح الا ان تكون باله مكية ولا مسعود وجن  
وأخذ جبارين وزولدرجنين مع جبارين بشرط تعذر وجع في الاصح ولا يجوز أخذ جبارين  
مع تثبيت جذعة على أحسن الوجهين (قلت) الاصح عندا لجمهور الجواز انه أعلم ولا يجرى  
شاة وعشرين درهما ولا يجرى شاتان وعشرين لغيره ان لا يفرق حتى تبلغ ثلاثين فبها يتبع اس  
سنة ثم في كل ثلاثين يتبع وكل أربعين مسنة لها سنتان ولا الغنم حتى تبلغ أربعين شاة بأربعة  
ذنان أو ثمنه من رقتا أو واحد واحد وعشرين وواحدة ثلاث أو بعماله أربع  
ثم في كل مائة شاة (فصل) ان تعدد نوع الماشية أخذ الفرض منه فلا أخذ من  
ذنان من أو عكس في الاصح بشرط رعاية القيمة وان اختلف كذا ومنع في قول يؤخذ  
من الاكل فان استوى بالاعط والاطهر انه يخرج ماشة فصلا عليها القيمة فإذا كان  
تلاون ستر أو عشر فبها أخذ من أو ثمانية بشفة ثلاثة ار عا تر وبيع ثمنه ولا تؤخذ

ما ستره كذا وكذا لفظها وانما بها ان لا يرد ذكر في وجع منها ولا ان يباع مسلح حذو قري يبال كالم (صل) اصله مريضة

تكميات فلو قلنا لم يطل أورد أماسهم  
بما به بل سلم أو يتصور قرينة القاطعة  
الاول وصله على التي على القاطعة  
صف الثانية ودعا لم يجب صف الثانية  
وسلام كثير هارن دفع يد في كثير  
وتعود وإساروه وقرامة وبداء وزك  
انتاح وسورة وأن يقول في الثالثة اللهم  
اغفر لنا الخ ثم اللهم هذا عبدك الى  
آخره يقول في صيرع الاول اللهم اجف  
فرطاني به الى آخره وفي الرابعة اللهم  
لا تخسرنا حولنا اختنا بعدد ولتختلف بلا  
صعدو بتكثير حتى شرع المله في آخر  
بطلت سلمه ويكره بسوقه بقرائة القاطعة  
وان كان المله في غيرها فلا كبر المله قبل  
قرامته لها تاهم بذكر الباقي بعد سلام  
المله بشرط شروط غيرها وتقدم طهر فلو  
تعذر بل سلمه لأن لا يتقدم علم سلمه  
ولو في قبره وتكره قبل تكفيره ويكره ذكر  
لا غير مع وجوده ويجب تقديمه على دفن  
وتصلي على قبره يكره وعلى نائب عن البلد  
من أهل قبره توافقه وتكره على كثر  
ولا يجب طهره ويجب تكفيره حتى ودفنه  
ولا يختلج من يصل عليه غيره ويجب تجويز  
كله يصل على الجميع وهو أفضل أو على  
واحد فواحد بقصد من يصل عليه فيها  
ويقولوا اللهم اغفر للمسلم منهم وأغفر له  
ان كان مسلماً وتسعين مائة وبسبب  
موقوفاً كزكريا رها لاعتادها ولا  
تؤخر خبره ولو في يوم مام بمتاوماوم  
آخر جاز والاولى بامانها أبفاؤه فأن  
فأبه فباني العصبة قريب الأرض فزورحم  
وتقدم على عبد أقرب فلو استوفى قدم الاسن  
البدل على الاقتع وقف غير مأموم عند  
رأس ذ كرو غير غيره وتجويز على جنازة  
سلاطون وجد حوت مسلم صلى عليه  
بقدر الماله والسقط ان علت سبانه أو  
ظهور أماراتها ككبير والأوجب تجهيزه

مرضة ولا ميسرة الامن مثلها ولا ذكر الا اذا جبر كذا أو تمسك كذا في الاصح وفي  
الصفا وسبق في الجدة والاب وأكولة وصلح والارث المالك ولو اشترك أهل الزكاة  
في ما شق زكاة كرجل وكذا الوطى بمجوزة بشرط أن لا يميز في التصرع والشرع والملاح  
وموضع الحبس كذا في الرعي الفصل في الاصح لايستلحق على الاصح والأظهر تأخير خلطة  
الثر والزرع والتفوق عرض التجارة بشرط أن لا يميز الناظر والجرن والله كان الحواس  
ويمكن الحفاظ ونحوها ولو جوبز كذا للشيء شرطان معنى الحول في ملكه لكن مانع من  
نصاب كبحوله ولا يضمن المالك بشرطه غير في الحول فلو أدى التناج هذا الحول صدق فان  
انهم خلفوا الحول في الحول فعداداً بآبائه له استأمنوا كونهما سائغاً فان طفت معلوم  
الحول فلا زكاة والا لاصح ان طفت عند التبعيد بونه بلا شرط بين وجبت والا فلو لم  
سأمت بنفسها أو اعطت الشاة أو كانت عولم في حوش وتضع وتضع فلا زكاة في الاصح وإذا  
وردت له أخذت كذا عند المدعى التصديق أهلها وبصدق المالك في عدها ان كان ثقة  
والا فعدمه عند مدعي واقفه أعلم  
تقتصر بالقوت وهو من الثمار والحب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير والارز والعدس  
وسائر الثمات لاختيارها في القديم تبقى في الزبون والزرع وان الورس والقرطم والعسل  
وتصا به خسة أوسق وهي ألف وستة مائة رطل بغدادية والتمشقي ثلثا مائة وستة وأربعون  
رطلاً وثلاثان (قلت) الاصح ثلثا مائة وستة وأربعون وستة أسياب رطل لان الاصح ان  
رطل بغدادية ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسياب درهم وقيل بلا أسياب وقيل  
ولان والله أعلم وبشعرها أوز بيال تهر وتزيب والافرط طوبعنا والحبص من  
تبنه وما دونه في شمره كالارز والعسل ففسدة أوسق ولا يكمل جنس بجنس ويضم النوع الى  
النوع ويخبر جنس كل بقسطه ان عصر آخر ح الوسط ويضم العسل الى الحنطة لانه نوع  
منها والسلب جنس مستقل وقيل شعير وقيل مختلط لا يضم فرعاً من زرعها الى آخره ويضم فرع  
العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه وقيل ان طلع الثاني بعد جذا الاول لم يضم وزرعاً  
العام يضم الى العام واعتبر نوعه حصادهما في سنة واحدة أو عاماً اشتراه نصفه والقنوات  
لقرب من الماسن ثم زرع العشر وما سبق بنضح أو دولاب أو عاماً اشتراه نصفه والقنوات  
كالطير على الصبح وما سبق من مساهمة ثلاثة أو أربعة فان غلب أحدهما في قول يعتبره  
والأظهر يقسم باعتبار عيش الزرع وعقائه وقيل بعدد السقيات ويجب بند صلاح الثمر  
واشتداد الحب وسنن خاص الفراء اذا بد اصلاح على ما كمو المشهور واختلف جميعه في الحرص  
وانه يكفي خاوص وشروط العدالة وكذا الحار به والاذ كونه في الاصح فاذا انشأ في الظاهر ان  
حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويصرف في خدمة المالك الثمر والزرع يفرجهما بعد جفائه  
وبشرط التصريح بضمه وقبول المالك على المذهب وقيل ينقطع بنفسه ان حصره فاذا  
ضمن جاز تصرفه في جميع الخروض بهما وغيره ولو أدى هلاك الخروض بسبب شئ كسرة  
أو ظاهراً في صدق بئنه فان لم يعرف الظاهر طوبى بئنه على الصبح ثم يصدق بئنه في  
الهلاك به ولو أدى حيف الخاوص أو غلظه ما يبعد لم يقبل أو يجهل قبل في الاصح  
\*(باب في كذا النقد)\* نصاب الفضة ما تاددهم الذهب عشرون مثقالاً وزن مكثور كانتهما  
ربع عشر لاثني في الممشوش حتى يبلغ خالصه نصاباً ولو اختلفا انهما وجهه أو كثرهما  
زكاة لا كثره بوقفة أو ميز وزن كالحرم من حلي وغيره لا المباح في الظاهر في الحرم الاداء



والسراو والخلخال ليس الرجل لما واقتضوا اولا قصد او بقصد الجرم لمن له استعماله فلا  
 زكاته في الاصح وكذا وانكسر الخيط وقصد املاحه ويعرج على الرجل على الذهب الا ان  
 الاثمنه والسنن لا الاصبغ ويعرج من الخاتم على الصبح ويحل لمن انفسه الخاتم وحلته  
 آلتا الحرب كالسيف والرمح والنفقة لالا يلبسه كالسرج والخاتم في الاصح وليس للمرأة  
 سلية آلة الحرب ولها ليس انواع على النخب والفضة وكذا ما نصيبه على الاصح والاصح  
 تحريم المبالغ في السرف كخلخال وزنه ما يتاخر بناه وكذا السراف في آلة الحرب وجواز خطبة  
 للمصنف بفضة وكذا المرأة بذهب شرط زكاة النقد الحول ولا زكاة في سائر الجواهر كالؤلؤ  
 (باب زكاة المعدن والزر والنجارة) من استخرج ذهب او فضة من معدن لم يربح  
 عشرة وقول الحسن في قول ان حصل بتعريف ربع عشرة والا فليس به بشرط ان تصاب  
 لا الحول على المذهب فيملو يضم بعضه الى بعض ان يتابع العمل ولا يشترط اتصال النبل  
 على الجدد واذا قطع العمل بغيره ضم الاول الى الثاني وضم الثاني الى الاول كما  
 يضمه الى مملكته بغير المعدن في كل النصاب وفي كل الزمان بصرف مصرف الزكاة على  
 الشهر ورشها النصارى والنقد على المذهب لا الحول وهو الموجود داخل في فان وجد اصاب  
 علم ماله كفه والافاقطة وكذا ان لم يعلم من أي الزهر هو وانما ملكه الى احد وتزهر الزكاة  
 اذا وجد في وان آله فان وجد في مسجد أو شارع فاعطاه على المذهب أو في ملك  
 شخص فلا يخص ان ادخلوا الا فلن ملكه وهكذا حتى ينشئ الى الحي ولو تنازعه باع ومشر  
 أو مكر ومكر أو مكر واستعير صدق والديبيمة (اصل) شرط زكاة النجارة الحول  
 والنصاب معتبرا باسخر الحول وفي قول بطريق في قول يجمع على الظاهر في النقد في  
 خلال الحول وهو دون النصاب واشترى به سلعة فاعطاهه ينقطع الحول ويبدأ حوله من  
 شرائها ويؤتم الحول بقيمة العرض دون النصاب فالاصح انه يبدأ حوله من الاول ويصير  
 عرض التجارة القديمة بينها وانما يصير العرض النجارة اذا اقرنت بينها كسبه بمجموعة كسره  
 وكذا المهر وعرض الخلع في الاصح لا بالمهر الا احتسابا والاسترداد بسبب واذا ملكه نقد  
 نصاب فحوله من حين ملكه النقد أو دونه أو يعرض قسمة في الشراء وقبل ان ملكه نصاب سائمة  
 بني على حوله او يضم الى ما في الاصل في الحول ان لم ينش لان فرض في الظاهر والاصح ان ولد  
 العرض وغرم مال تجارة أو ان حوله حول الاصل ولو اجبره ربع عشر القيمة فان ملكه نقد  
 قوم به ان ملكه نصاب سائمة كذا ادونه في الاصح أو يعرض فيقال نقد المالكان غلب نقدان  
 وبلغ بأحدهما نصابا قوم به فان بلغ مع ما قوم به بالبلغ للفقير او قبل بغير المالك وان ملكه نقد  
 وعرض قوم ما قابل النقد به والباقي بالغ البوحيب فارة عبدا التجارة معز كلهم ولو كان  
 العرض سائمة كان كل نصاب احدى الزكيات نقضا بحيث أو نصابها في الزكاة العبيد في الجدد  
 فعلى هذا السبق حول التجارة بان اشترى عاها بدين ستة أشهر نصاب سائمة فالاصح وجوب زكاة  
 التجارة انما حولها ثم شفع حول زكاة العبيد أي اذا اذنا غلب الغرض لا على كل بيع  
 بالثمن وفصل المالك زكاة الجبيع فان اشترى جها من مال القراض حسب من في المرح في الاصح  
 وان قلنا على الظاهر لزوم المالك زكاة وأما المال وحصص من المرح والمذهب انه يلزم  
 العامل في كاتحه

(باب زكاة الفطر) تجب بأول ليلة العدي في الظاهر فتخرج عن مات بعد الغروب دون من  
 ولا ويسن أن لا تؤخر عن صلاته ويعرج تأخيرها عن يوم ولا طرفة في كافر الا عبده وقريبه

(فصل) آتت القبر حفر فتخرج وتخرج بها  
 ومن أن يوسع ويحفر في قامة أو يسطو ويد  
 في سلة أو فلي من شق ووضع رأسه  
 صندوق القبر أو يمل من قبل رأسه ويرق  
 ويذنه الا في الصلاة عليه درجة لكن  
 الا حق في آتت زوج فحصر فبسطها  
 فمسوح فمعبود نجسي فمستقذروهم  
 فأجنيب ماله وكبره وترا وسرا القبر وب  
 وهو لعبد ذكر آكدو يقول بسم الله  
 وعلى آله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ويوضع في القبر على يمينه ووجوه وجوا  
 ويستودعها الى جداره ويظهر بقولته  
 ويسد فمعه بقولان وكبره فشره وخفة  
 وصندوق له يرح اليه ويجاز ذنبا لا يروى  
 كرهه فلا تلم بغيره والسنة غيرهما ودفن  
 بمقبرة أفضل وكره ميتهم او دفن اثنين من  
 جاني قبر الا الضرورة فيقدم أفضلهما  
 لان في أصل ولا يصح على رجل وست  
 لمن دفن ثلاث حبات تراب فان نبال سماح  
 فتمت جماعة سائلون له التثبيت ورفع  
 القبر شيئا يدان من سلطه أو من تشيئة  
 وكبره جالس ووطئه عليه ملاحة وتخصمه  
 وكثرة وبناء عليه وحرم عملة وسن رشه  
 بما هو موضع حتى عليه ويحرق وخشية عند  
 رأسه وجمع أهله بموضع وزيارة  
 قبور الرجال والقبر مكر وهو ان يسلم زانو  
 ويشترأ ويحرق وقبره كقبره من محلول  
 قتله الى ابد من مقبرته مثل موته الامن  
 بغير مكة والدينة والبايعون به بعد دفنه  
 الا الضرورة كدفن بلا ظهر أو فوجسول  
 يتغير أو في مقبره أو وقع فيه مال وسن  
 نمر به نحو أهله وبعد دفنه أولى ثلاثة أيام  
 تقربا فيعزى مسلم علم اعلم الله أحرك  
 وأحسن عزاءك وغفر لذنوك كافر أفضل  
 الله أحرك وسيرك كافر بغير علم غفر الله  
 لميتك وأحسن عزاءك بكل عليه  
 لا تدب وروح يخرج بغيره من مدروس  
 انه وجيرانه له نية طعام يشعهم يوما  
 ولا يؤتون بلغ عليهم في كاه وحسن التحواني



**لأعمالها وأعمالها**

(باب ٥٠ كذا التائب) تنقص بقولنا احتشاد  
من رطب وعنب وجب كبر أو رز وعدس  
وناضه خمسة أوسق وهي بأرط البغدادى  
ألف وسبع مائة وهو ما تتوخاه وعشرون  
درهما أو مائة أمد درهم وبالمعنى  
ثلثه مائة تائبان أو رز وستة أمد  
بغيره ثمان تليف غير رز ولا فرا بابا  
وعلم بالذ كوزها أصله والجسم منى  
وما ذكر في قسم من أو رز وعدس عشرة  
أوسق غالبا وبكل نوع أو نحو كبر هاس  
ويخرج من كل بقية ثمان صر فوسا ولا  
يضم غر علة رز أو زاعل آخر وضم بعض كل  
الى بعض ان اتفق العام قطع وفيما شرب  
جروقه أو نحو ملر عشر وفيما شرب بنفع  
أو نحو فصفه وفيما شرب بها يسقط  
بأشربة الماء وتجب يد صلاح غير اشتداد  
حب أو بعثها وسن نوص كل شر بها  
صلاحه على ما لثنتين بشرط علمه  
أهل الشهادة وتضمن فخر ج وقبوله  
تصرف في الجسمل ولواذى تلفه فكدع  
لكن اليمن ستأ وحيف خلص أو قطعه  
بما يعدهم يصدق ويحط في الثانية المحتمل  
أو به بعد تلف صدق يمينه انهم  
(باب ٥١ كذا التقصد) يجب في قسمين  
مقتالا ذهاب ما تولى درهم فضا كثر وزن  
مكة بعد حول بع عشر أو احتطأ فانها  
وجله ذلك كالا كذا أو يزرك محرم  
وتكره ملاطى مباح علمه ولزرك وتكره  
نكسر ان تصدا صلاحه وأمكن بلا صوغ  
وعما يحرم - عوار وخلخال البس رجل  
وتنقى وطمع علمها أوسع ورجل ذنب  
وسن خاتم مثلا أنف أو أنف وسن وشم فنب  
ورجل نهطية أو أنف بلا رز  
كسيف ورمح لا يابسه كسرج ورجل  
ولامر أو ألبس حايها وما نسمع مالان  
بالفتى سرف ولكل نجاسة من غير بقية  
أما ما ذهب

\*) (مابزرگانه)

(۲۸) و راع و غل نوع و محلب و نا طور و جری و دکن و مکان خطا و غنوها

أفضل الآن يكون ما أوجب النسبة فينوي هذا فرض كلفنا إلى أوفرض صدقة مالي  
ونحوها ولا يكتفي هذا فرض مالي وكذا المدقة في الأصح ولا يجب تعين المال ولو عين لم يقع  
من غيره وما يوجب النية إذا خرج كلفنا إلى أوجب عند التفرق أو قبل دفعه إلى السلطان كفت  
النية عند ذلك إن يوجب على الأصح وإن قوى السلطان والأصح أنه يوجب السلطان النية إذا  
أخذ كلفنا المتعقد وإنه يكتفي **\*(فصل)\*** في الأصح تجب الزكاة على مالك النصاب ويجوز  
قبل الحلول ولا تجب على المدين في الأصح ولا تجب على المقرض من أول رمضان والأصح منع قبله وأنه  
لا يجوز أن يخرج كلفنا قبل بدو صلاحه ولا قبل حلوله اشتد ما يجوز بعدهما بشرط  
استلامه قبل قضاء المالك أهل الجواب إلى آخره ولو كان القايض في آخر حلول  
مستحق قبل أن يخرج عن الاستحقاق في أثناءه لم يجز ولا يضر غناه بالذات أو بالرفع  
للمجل وكذا استردان كلفنا كلفنا الاسترداد من عرض ما بين الأصح أنه لو كان هذا كلفنا  
للجهة فقط استردت أنه لم تعرض للتجمل ولم يعلها العرض بشرط قيامه بالعرض في وقت  
الاسترداد صدق القايض بهيئته ثبت **\*(والمجل)\*** تألف واجب منه والأصح اعتباره بوقت  
يوم القبض وأنه لو وجد ناقصا لأشروا أنه لا يسترد ناديه منه وقبضه إلى كلفنا المتكمن  
وجب الضمان وإن تلف المال ولو تلف قبل التمكن فلا ولو تلف بعضه فلا ظهر أنه يفرغ قسما  
مابق وإن تلفه بعد الحلول وقبل التمكن لم يمسك الزكاة كلفنا يتعلق بالمال متعلق شركة وفي  
قول متعلق الرهن وفي قول بالتمت فلا بد من قبل استرجاعه فلا ظهر بطلانه في قدره واحتج في  
الباق

يجب صوم رمضان بأكثر شعبات ثلاثين أو ثورّه الهلال وبتوسطه منه بعد قول عدلان وشروط الواحدة في العدول في الاصح لا بعدوا أمراً أو أفاضل منه بعد قول زوال الهلال بعد ثلاثين أو أطراف في الاصح وان كانت السماء صافية وإذا زوى يبلد لم يحكمه البلد القري يحدون البعد في الاصح مائة والبعيدة القصر وقيل باختلاف المطالع (قلت) هذا أصح والله أعلم وأدام في وجب على البلد الاستخفاف باليمن بالذرة في قالا منه واقعهم في الصوم آخر ومن سافر من البلد استحل في بلد الذرة في عيدهم وقضى وما ومن أصح بعيداً فصار في بيته إلى بلد بعيداً أهلها صيام قالا منه عكس في اليوم (فصل) في النية شرط للصوم ويشترط لغرضه التيت والصحيح انه لا يشترط النية النصف الاستحرام الجبل والله لا يضر الكل والجماع بعده والله لا يجب التجديد إذا لم يتم بنسبه مع النكاح فيقبل الزوال والوكلاء بعد قول الصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار ويجب التعيين في الغرض وكله في رمضان أو نوى صوم غد عن أداء غرض رمضان هذا السنه في الغرض وفي الاداء والفرض والاشقة في الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة والصحيح انه لا يشترط تعيين السنه ولو في ليلة الثلاثين من شعبات صوم غد عن رمضان ان كان منه مكان متمم يقع هذا الاذا اعتقد كونه منه بقول من يتق به من عيد أو أمراً أو أصيان وشده ولو في ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان أجزاء ان كان متمم ولو اشتهى صام شهراً بالاجتهاد ان وافق ما بعد رمضان أجزاء وهو قضاء على الاصح فلو نقص وكان رمضان تاماً لم يجره آخر ولو غلب بالتقديم وأردك رمضان لم يجره مع الاضافة بل يجب وجوب القضاء ولو في الحائض صوم غد قبل انقطاع عدهم ان قطع للاصح ان تم لها الليل أكثر

\*) مائة كنة المعدن والراز والخوازة من السقترج نصاب ذهب أو فضة من معدن لزوم ربع عشر محالاً وضيق بعض نيله الحيش

بعض ان يعتمدت والقيل لعل اوله فلهذا ولا لا يصح اوله (٢٩) في كل نصاب ويضم ثمانية اهل البيت وكل من في

نفسه لا يصرف كصنفه صرف الزكاة وهو دين لاهل فان وجد جعفران او ملك احيانا كاه او جسد جعفر او شرع او وجد سلاحي وعلمه كاهه او جهل فلفقه في جهل اهل البيت او بكن شخص فله ان ادعاه والا فله من نفسه وهكذا الى النبي ولوا عدائين فلن صدقهما لك او بائع ومشترا ومكسر ومكسر او مبيع ومستهطف ذوالدين امكن والواجب فيما كان بمشاورته بنسبة جعفر كشره واسد ادعاه عشر قيمته ما بين القبة بشرط حول ونصاب اعتبارا بالثمن ولورد في اثنته الى تسديت قيمته آخرة ودون نصاب واشترى به عرض اشترى حوله من شره ولوته وقبضه دون نصاب وليس معه ما يكمل به ابسط حول واذ ملكه بين نقد نصاب او دونه وفي ملكه بغيره بنى على حوله والابن ملكه وضرب لاهل في الحول ان لم ينض بما يقوله واذ ملكه بتدقومه او بغيره في نصاب نقدا لبلد او بهما قومه ما قابل النقد والباقي بالناب فان غلب نقدان وبلغ نصابا احدهما قومه به او جهلته وتجب فطره فزق في تجارته زكته لاهل او كان متعجلا في كفايته عنه وكل نصاب احدى الزكيتين وحيث او نصاب جعفر كذا العين فالوسق حول التجارة زكاهها وانتم حولان كذا العين ابدا وزكاهها كمالا تراض على ما كان فان اخرجها من محبت من الربح

§ (باب زكاة الفطر) § تجب بأول ليلة شهر رمضان على كل حر ومريض يتعلم ويتدبر من مسلم عاقل بالغ لا عن حليته ايسر ولا زق في نصاب ولا يسجد ودق ونوف وسن اخرجها قبل صلاته وحرم تأخيرها عن يوم ولا فطر فصل معمر وهو من لم يفسل عن قوته وقوت مومه وقوت ولولته وما يليق بها من ملابس ومسكن وخادم يحتاجها لتدبير دينه

الحشيش وكذا قدر الماد في الاصح § (فصل) § شرط الصوم الاسلام من الجاهل والاستقامة والصحة التي لو تيقن انه لم يرجع الى حق فله بل وان غلبه في مغلبات وكذا لو اقطع نخمة ولفقه في الاصح فلا تزكته بجماعه وحلفت حد الظاهر من العلم فليقطعها من جبرها وليس بها نكاحها من القدر فلو حلفت الحرف في الاصح وعن وصول العين الى ما يسمى جونا وتقبل بشرط مع هذا ان يكون في قوة تقبل القضاة والقول على الوجهين باطن الدماغ والبلغم والاعضاء الثلاثة فطر بالاستسماط أو لا كل أو الحقة أو الوصول لمن جاتفة أو مأمومة ونحو هملوا التطهير في بطن الاذن والاحليل فطر في الاصح بشرط الواسل كونه من منقذ مفتوح عن فلا يصرف من الدهن بشرط المسام ولا الا كصالح وان وجد طعمه بخلقه وكونه بقصد فالوصول جوف ذباب أو حوشة أو غيبول الطريق أو غير ذلك القيق لم يطر ولا يطر بل يطر يقسم منه فخرج عن الفهم ثم دوا بطله أو بل شيطاير بقدره الى فيه وعليه ولو لم يتصل أو ابتلع أو شتم طائفة أو متجسسا أو ضرر لوجع ريقه فتلعم يطر في الاصح ولو سبق له النخمة أو الاستساق الى حرقه فله ان يطر أو لا فطر ولو اقل ولو بقي طعام بين أسنانه غري به يطر بل يطر ان يحرقه ويحرقه أو حرقه هال يطر وان أكره حتى كل أخضر في الظاهر (قلت) الاظهر لا يطر واقته أو علم وان كل ناسيل يطر الا ان يكر في الاصح قلت الاصح لا يطر واقته أو علم والجاهل كالا كل على اللذهوع من الاستسماط فيطهر بعد كل شئ من المني لمس وقيله ومضاجعة لا فكر وفطر بشبهه وتكره القيلة ان حركت شهوه والاولى لغيره تركها (قلت) هي كراهة تحريم في الاصح واقته أو علم ولا يطر بالصدو والحاموا الاحتياط أن لا يأكل أو يشرها الا بيقين ويجعل بالاجتهاد في الاصح ويجوز اذا ظن بقاء الليل (قلت) وكذا لو شرب الله أو علم ولو كل ليجتهاد أو لا أو أشره وبان الغلط بطل صومه أو بطلان ولم يكن الحال مع ان وقع في آله وبطل في آخره ولو طلع الفجر وفيه طعام فلفقه مع صومه وكذا كان مما عاينته في حال فان مكث بطل

§ (فصل) § شرط الصوم الاسلام والعقل والعافيه الحشيش والنفس جميع النهار ولا يصح النوم المستغرق على الصبح والظهور ان الاعمال ايضا اذا فاق خلة من ثم لم يواضع صوم العبد وكذا التمسق في الجسد ولا يعل التحقوع يوم الشك بالاسباب فلا يصح في الاصح وله صوم من الفضل والنزك والوافاق علة تعلق صومه يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤية أو شهيد امين أو عبيد أو فسق وليس اطلاق الفهم بشك وبس تعجيل الفطر على غير الاقوام تأخير الصوم وما يقع في شك ولو لم يسهل لسانه عن الكذب والفتنة ونفسه عن الشهوات وسحب أن يعسل عن الجنبات قبل الفجر وان عجز عن الخلة والقلة وذوق الطعام والعلل وان يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى وزك اخفرت وأن بكر الصدقة وتلاوات القرآن في رمضان وأن يعتكف لاسباب في العشر الاخره

§ (فصل) § شرط وجوب صوم رمضان والعقل والبلوغ واطاقته يؤمره الصبي ليعلم اذا اطاق ويباح تركه لغيره ان وجد ضرا وشديدا والمسافر سفر اطو يلا بما ولو أصح صائغا فرض فطره وان سافر فلا ولو أصح المسافر والمريض صائغا ثم أراد الفطر حاز فلو قام وشق حرم الفطر على الصبح واذ فطر المسافر والمريض فضا وكذا الحائض والفطر بالعدو وتارك التمتع يجب فطره ما لم يأنه والاردون الكفر الاصل واليه والجنون واذ بايع بالنهار صائغا وجب انما به لا فطره ولو بلغ في صيفه أو أفاق أو أسلم فلا تضاعف

ما عجز به ولو كان الزوج معمر الزم سب الامامة فطرتهما الا الحرثون ايسر بعض صاع لزمه أو صبيات قدم نفسه فزكته قوله لا يفسد

وأما ونحوه ونحوه من غالب قوت يحصل المؤذي عنه فان كان به أقوات لأغلب فيأثم ولا أفضل أصلا هو يجوز على من أدفوا العبث في هذه الأوقات فالتبشير من التمر والوزر والشعير وهو تبشير من التمر والتبر تبشير من التزبيب وله أن يخرج من واحد من قوتين آخر على منه ولا يصح الصائم من جسده من واحد ولا صل أن يخرج من صاع ماله زكاة وله الفتي ولو اشترك في الأظهر والأصح أو مسر ومسر فربما قيل إن كل مسر فخرصة

(باب من تأخر زكاة المال والتبشير) تبشير مسر أو مسر أو قوت في مرتبة وتجب في مثل مسر ومسر وبطلان وصالح وتجب دون مسر بماله به بقدر قبل تبشيره ودين لازم أن يتقدم عرض تبشيره ونحوه قبل قبضه أن تلكها الفاتون ثمضي حول وهي مسفر كوى وبان بدون أناس نصا وبأنه نصب كسك ولا يمنع دين وجسم أو ولو اجتمع زكاة دين أدنى في تركه فمقت

(باب أدام زكاة المال) تبشير أو إذا تمكن بحد وماله أو خذو بحد فتنية وشكواك من مهم وبدونه على غالب فار أو لوزر والحدس غلس وتقرر أبو قسنت لصادق فان أخو تلف المال ضمن وله إذا ذهبت استحقها إلا أن طلبها الملم عن ظاهر ولا مام وهو أفضل أن كان عادلا وتجب نية كذا زكاة أو فرض مقدولا يكفي فرض مالي ولا صدقته على واجب تبشير مال فان عنه لم يقع من غيره وتزيم الولي عن مجرمه وسكتي مع ذنوبه أو بعده وعنددهما الملام أو وكيل والأفضل أن يتوابعه فتريق أو يأنه أن يترك فيها ولا تنق نية الملم بلا أن الأص تمتع وتزيمه (باب تجزئ زكاة) مع بيع الملم فيما اقتصد حوله والظهر ورضان لأشأت قبل وجوب أو شرط كون المال

الأصح ولا يترتب عليه مسك بقية التها في الأصح ويزيم من تعدى الفطر أو ليس النية لاسا فورا وسرقات الصغر هاجد الفطر ولو قبل أن يأكله بنو بالانفكا في المذهب والأظهر أنه يترتب أن كل يوم التسليم ثبت كونه من رمضان وأمسك بقية اليوم من شواص رمضان بخلاف التذوق القضاء (فصل) من فاته شهرين رمضان فبات قبل إمكان القضاء فلا تأويل له ولا إثم وإثم ما بعد التمكن من يصم عنه ولو لم يجد بدل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام وكذا التذوق والكفارة (قلت) القديم هنا أظهر والولي كل قريب على القتل ولو صام أجنبي باذن الولي صح لاستقلال الأص ولو مانع عليه صلاة أو اعتكاف لم يجعل عنه ولا فدية وفي الاعتكاف قول واثقه أعلم والأظهر وجوب المدعي من أطر للكبر وما لم يلحق والمرض فان أطر تاتو فاعلى نفسه ما وجوب القضاء بلا فدية أو على الولد أو منعهما الفدية في الأظهر والأصح أنه يلحق بالمرض من أطر لا تاتو فاعلى هلاك لا التأدي بطر رمضان تبشير جماع ومن أخر ففعل رمضان مع إمكاته حتى دخل رمضان أخر لزيم القضاء لكل يوم مد الأص تكره بشكر السن وإنه لو أخر القضاء مع إمكاته ففان أخر من تركه لكل يوم مد الأص ومد القوتان ومد القوتين ومصرف الفدية القراء والمساكين وله صرف أمداد إلى شخص واحد وجب تبشيره جنت الفطرة

(فصل) تبشير الكفارة بأفاس الصوم يوم من رمضان يجتمع أو تبشير الجماع ولا سفر يلحق بقية الترخص وكذا تبشيره في الأصح ولا على من ظن الليل فبات شهرا ولا على من جامع بعد الأكل نسيبا وظن أنه أطر به وإن كان الأصح بطلان صومه ولا نفي نسيبا ولا أسافر أطر بالزمن فخلص الكفارة على الزوج عنه وفي قول منعه عنها وفي قول عليها كفارة أخرى وتزيم من أخر ذر وبه الأهل وجامع في يومين جامع في يومين زمة كفارة فإن حدث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب يجب معاقبته يوم الأمد على الصحيح وفي حق رتبة من فاته لم يجد فصام شهر من متابعين فان لم يستطع فأطعم ستين مسكينا أو فطر عشرين من الجيع استقرت في ذنبه في الأظهر فاذا قد على خصلة ففعلها الأصح أنه العدول عن الصوم إلى الأكل لشدة الحاجة وأنه لا يجوز للفقير صرف كفارته إلى غيره

(باب صوم الاثنين والجمعة) وهو فتر عاشر وأواسع أو أيام البيض وستة من شوال وتبشيره أفضل ويكره أفراد الجمع وأفراد السبت وصوم البحر غير العبدو التشر بقكره لمن خاف به ضررا أو فوثن حق ومستحب لغيره ومن تليس يصوم ففطر أو صلاه فله فعلهما والأضاه ومن تابى قضاء صوم عليه ففعله أن كان على الفور وهو صوم من تعدى الفطر وكذا أن يكس على الفور في الأصح بأن لم يكن تعدى الفطر هو مستحب كل وقت وفي العشر الأواخر من رمضان أفضل لمطلب ليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله في أمه ليلة الحادى أو الثالث والعشرين واتباع الأصح الاعتكاف في المسجد والجامع أولى والجديده لا يصح اعتكاف امرأة في مسجدتيها وهو المعتزل المأبوس لا تلو عن المسجد الحرام في نذوه الاعتكاف تبشير وكذا مسجد المدينة والأقصى في الأظهر ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكس والأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسى عكوا فز دل يكتي مرور بلا لبث وقيل بشرط مكث نحو يوم ويصل للجامع وأظهر الأقوال المباشرة بشهوة كس وبشهوة تبشيره أنزل والا



يوم الثلاثاء من شعبان إذا حدث الناس  
وأملوا بشفاء ورزق أو غش وشبهه وتفرغ  
عنهم وذوقوا ذلك وأن يتقبل من حديث  
أبي هريرة يقول عقب فعله اللهم لك  
سبحك وعلى رزقك أطهر شئ بك في رمضان  
مسدود ثلاثة وأصنافا لأسباب الشر  
الاشهر (فصل) شرط وجوبه اسلام  
وتكليف وإلحاقه بياض تركه في غير  
مه مسدود وصغر الضرر إن طرأ أو لا  
ويجب فضاء ما قبله وبغضه لا يكره أصلي  
وصبا وجنون في غير وقت سكر كاليوم  
سائما ويجب إتمامه أو قطرا أو أوقافا أو  
أسلم ومن لم يضره ولا يضره مسافر زال  
فهو من غير أن يسأل في رمضان ويأثم  
من أنشطه بغيره (فصل) من فاته  
مسدود واجب فلت قبل غنكه من فاته  
فلما زلزال ولا إثم أن غلب بعد زواله  
أخرج من تركه لكل يوم مدين جنس  
قطرة أو صمل عشرة يمسحها أو أضعى  
بأذن لمن مات عليه صلاة أو أصناف  
ويجب المسد فلا تضل على من أظلم بعد  
لا يرجز ولا يوضئه على غير مقربة  
أظلم لا تذاذ آدم مشرف على هلاك أو  
تخوف ذات ولعله كان آخر قضاء رمضان  
مع غنكه متى دخل آخره يتركه بترك  
السنتين فلا أثر للقضاء المذكور فإثم  
أن يحرم من تركه لكل يوم مدين لم يصم  
عنهم المصروف فغيره وسكينه صرف  
أمداد الواحد ويجمع قضاءه على  
واطن بالمد صوم يوما من رمضان لو لم  
أتمه له صوم ولا شبهة فلا تجب على وطوء  
وتوكل وسد فغيره صوم أو صوم غيره  
أو صوم في غيره شأن أو غير وطوء من  
ظن لئلا أو شاك فيه فإن أراد أو كل  
نسب أو ظن أنه أظلم به ثم وطئ وسافر  
ومضى أو لم يمتد خصا وتكرره بترك  
الامداد وحدوث سفر أو مرض بعد وطء  
لا يستلها (باب صوم التمتع)  
من صوم عرفة لسافر وساج وعشرون

أنه لا يشترط وجوده محرم لاحدا من وأنه يلزمه أحرم فلم يذم المخرج الإجماع الرابع أن يثبت  
على الرخصة لا يشترط شدة دينه على الأصح الحج أن وجد ثلثا وهو الحرام في حق المرأة المحجورة  
عليه لضعفه كغيره لكن لا يدفع المال اليه بل يخرج منه إلى أن ينصب بنفسه النوع الثالث  
استطاعة نفسه به بغير من ماله في ذمته يخرج من الإجماع تنص من تركه لضعفه العجز  
عن الحج بنفسه وجد أحرم من حج منه بأجر للثلاث لم يشترط كونها فاضلة عن الحليات  
المذكورة فحين يخرج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهابا أو بقاء بل هو له أو أن يجني مالا  
لأحرم ولا يجب جيرة في الأصح ولو بذل الواجب الطاعة وجب قبوله وكذا الاجتناب في الأصح  
(باب الحوائط) وقت لحرام الحج شوال وذو القعدة وعشر ربيع الأول من ذى الحجة في ليلة  
الفتح وسفلا أو به في غير وقتها فقد عطل على الصبح وجع السنة وقت لأحرام العمرة  
والمقات الكافي للصبي في سنه من مكة نفس مكحول كل الحرم وأما غير مقيات التوجس  
للمدينة فوالخليفة ومن الشام ومصر والقربى الخليفة ومن ثمة العين بطن ومن نجد المين وتجد  
الطائر ومن للشرق ذات عرق والاقصى أن يحرم من أول المقاتل يجوز ومن آخره ومن  
ملك طريقا لا يمتد إلى مقات فان حاذى ميقا أو حرم من محاذاته أو مقاتين فلا حرمه  
يحرم من محاذاته أو بعدهما وإن لم يحد أحرم على مرحلتين من مكوت من مكته من مكته  
والمقات فبقائه مسكوت من بلغ مقاتا غير من بدلت مكانه أو أدم مقاته موضعان لغيره بدأ  
لم يخرج جاورته بغير إحرام فان فعل لزمه العود لغيره منه إلا إذا أتى الوقت أو كان الطريق  
مخروفا فان لم يعد لم يحد أحرم ثم عدا لأصاحبه أن غلب عليه تلبسه بنفسه سقط الدم والأفلا  
والأفضل أن يحرم من دورته أهل وفي قول من المقات (قلت) المقات أطهر وهو الوقت  
الأحدث العصاة والله أعلم ومقات العمر من هو خارج الحرم ميقات الحج ومن الحرم  
يلزمه الخروج إلى أدنى الحل ولو بخلو فقام لم يخرج أو أتى بأفعال العمرة أو أجزأه في الظاهر  
وعليه عدم فلو خرج إلى الحل بعد إحرامه سقط الدم على المسدود وأفضل بقاع الحل الجمرات  
ثم التمتع ثم الحديث

(باب الأحرام) بقصد من شأن بنو حواء وعرة أو كلهم ما ملط القابان لا يزيد على نفس  
الأحرام والتعين أفضل وفي قول الأطلاق فان أحرم مطلقا أثم الحج صرفه بالنسبة إلى ما شاء  
من التمكن أو ألبس ما اشتغل بالأعمال وان أطلق في غير أشهر فلا يصح اعتقاده غير خلا  
بصرفه إلى الحج في أشهره أو أن يحرم كإحرام بذات لم يكن بدعمره تعسدا إحرامه مطلقا  
وقيل أن علم عدم إحرامه دليله بعدوان كان بدعمره اعتقاده إحرامه كإحرامه فان تعذر معرفة  
إحرامه بعونه جعل نفسه قارنا على أعمال التمكن (فصل) الحرم بنوى ويلج فان  
لم يلزمه لم ينعقد إحرامه وإن نوى ولم يلزمه تعقد على الصحيح ومن القبل للأحرام فان حج  
تيمم ولحقول مكة والوقوف بغيره فوجز ذلك فغدا الغرض في أيام التشرع إلى الرمي وأن يطلب  
بذنه للأحرام وكذا هو في الأصح ولا بأس باستدامته بعد الأحرام ولا يلبس حرم لكن لو نزع  
فوبه الطيب ثم لبس لزمه القدح في الأصح وإن تعصب المرأة للأحرام بدها وبغيره الرجل  
لأحرامه عن خيط الألبان ولبس أزار أو رداء أو بضع وتعلين ولبس ركعتين ثم الأفضل أن  
يحرم إذا ابتعثته وأحلته أو فوجز طهره ما شاسا وفي قول يحرم عقب أصلا لا يتبع  
أكارا التلبس وتوقف صوته بها في دوام إحرامه وخاصة عند تغير الأحوال كركوب وركوب  
وصعود وهبوط واختلاط رقة فلا تسحب في طواف القدم وفي القديم تسحب فيه بالجهز

أو ما عاونين وسبب وأيامه ضخم فمن وال أو أصالها أفضل ودر غير بدو تشرع أن لا يخط ضررا أو قوت ولقناها





يتخذ رويها وعديل جلس وشروط كونه  
فان لا من يؤخذ معه وغيره مما في الفلحة  
لا من مال الحارة وأمن طريقه فلو بشا  
وملاذ يأنزركوب غير معين فقلت لامة  
ووجوده مأمور اذا جعل في بلادها معانها  
في مثل زمانها مكانا عطف دابة كل مسلة  
وغيره وخرج في يومه امره أن يونسه فقلت  
معها لولي بأجرة كذا أهج وثبوت على  
من كونه بالضرر وشهدو زمن مع سيرا  
معهود التمسك ولا دفع مال فمجد وبغفه  
بلد يعبه ولا استطاعه غير فجب انابة  
من ميت عليه نسك من تركه ومضروب  
ينوب بين مكسر حلتان أو مشى فقلت  
عامة غير مائة سفر أو يجمع نسك  
بشره فلا يجمع على

باب المواقف  
شواله كغيره بل هو جمع لحال في غيره  
انصدح مرة ولو لا لاند الحالج قبل نفر  
ومكانها باليمن يحرم حتى وافقه الجمرات  
فالتيمم على يمينه فان يجرى وأقبلها  
أخرها عليه بعد فان خرج بعد احواله  
فقط فلا بد من الحج بل يكتفى وتسلط لوجه  
من المادية والخطية ومن الشام ومصر  
والعرب الحجة ومن ثمة اليمن يلم ومن  
تجد اليمن والحجاز فمن ومن المشرق ذات  
عرق الا فضل ان فوقه مائة احواله منه  
ومن آوله ولما لم يقات بطريقه ان ساءه  
مخاضاته أو مائة من حذاء أو من حاله  
والافر سنان من مكة ولما دون ميقان  
لم يحاذره من ينسك ثم أراد له ومن جاوز  
ميقانه من ينسك بلا احوال (مفعود لا  
لعد فان لم يعد أو لعد تلت معمل نسك  
لزمه الاتيمم) (باب الاحرام)  
الافضل تحسين ان ينوي جازعة أو  
كلها فان أطلق في شهرين مصر فيه ثلثا  
شده ان يمسكه وله ان يحرم كل ارض  
فنفسه معلقان لهم احواله بد والا  
فكل ارض من مضمرة فاحرامه نوى قرنا  
ثم أتى به ومن نقا بينه فلبس لا طواف وصي

معروف (فصل) يسحب الامام أو منسوبة به أن يتخطى مكة في سابع ذي الحجة بعد  
صلاة الظهر خطبة فردتها ثم يقرأ بالندوة التي وعلمها ما أمهم من التمسك ويخرج بهم  
من التذلل في ويستونهم فاذا طلعت الشمس قد صارت (قلت) ولا ينزلون بل  
يقيمون بغير قربة عرفات حتى تزل الشمس وانه علم ثم يتخطى الامام بعد الزوال خطبتين  
ثم صلى بالناس الظهر والعصر جمعا وخلا بجرقة الفرو ويؤذنه كروا الله تعالى وبعدوه  
ويكبروا التهليل فاذا غربت الشمس قد سددوا من دلفوا ونوا المغرب ليصلوا مع العشاء  
بجزء نصف جمعا وواجب الوقوف مشوره بجزء من أرض عرفات وان كان مارا في طلب آبق  
نحوه بشره كونه أهلا للعبادة لا معنى عليه ولا بأس بالنوم ووقت الوقوف من الزوال يوم  
عرفات الصبح فاقوال الغير يوم النحر ولو وقف بها ثم غارت عرفات قبل الغروب وبعد  
أراقدهما استحبوا في قول يبيح وان عاف فكانت مباحة الفرو فلا بد وكذا ان عاف ليلتي  
الاصح ولو وقفوا اليوم العاشر فلما أجازهم الا أن يتألفا على تحالف ان اعدا تيقنوا في  
الاصح وان وقفوا في الشام وعلموا قبل فوات الوقت وجب الوقوف في الوقت وان لم يلبه  
وجب التمسك في الاصح (فصل) ويستون بجزء دلف من دفع منها بعد نصف الليل أو  
قبله ولا يقبل الغير فلا تيمم عليه ومن لم يكن جاهلا في نصف الثاني أو فادما في وجوبه  
القولان ومن تقدم التمسك والاضمة بعد نصف الليل التي وبيح غيرهم حتى يصلوا الصبح  
مخلصين ثم يدفعون إلى العتيق وأنشدون من مزدلفة قصص الرى فاذا بلغوا المشعر الحرام وقفوا  
ودعوا إلى الاسفار ثم يبرون فصولا في يمدلوع الشمس فيرى كل شخص حيث ينسك سبع  
حصيات الجرة العقبو قطع التلبية عند ابتداء الرجو يكبر مع كل حصاة ثم يذبح معه  
هدى ثم يحلق أو يصر والحلق أفضل وتقصم الرأ أو الحلق نسك على المشهور وانه ثلاث  
شعرا ساقا أو تقصيرا أو تقفرا أو حرا أو آقا أو قصا من لاشعر برأسه يستحب امرأ للموسى  
عليه فلا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن وسعى ان لم يكن سعى ثم رعد إلى العتيق  
وهذا الرى والتزج والحلق والطواف يسن ترتيبها كذا كرتلو يدخل وقتها نصف ليلة النحر  
وبيق وقت الرى إلى آخر يوم النحر ولا يتقصم الذبح بمن (قلت) الصبح ابتداءه وقت  
الاضحية وسبأ في آخربحمرمان الاحرام على الصواب وانه أعلم والحلق والطواف  
والسعى لا تحل وتلاوا فاذا قلنا الحلق نسك ففعل التمسك من الرى والحلق والطواف حصل  
الاحمال الاول وحل به ليس والحلق والقلم وكذا الصيد وعقد الكاح في الظاهر (قلت)  
الظاهر لا يصل عقد الكاح وانه أعلم واذا فعل الثالث حصل التصل الثاني وحل به باقي احرامات  
(فصل) اذا دعا إلى ما ياتى به اليق التشرىق ورمى كل رمى إلى الجرات الثلاث كل جرة  
سبع حصيات فاذا رى اليوم الثاني فأراد التفرق قبل غروب الشمس جاز وسقط مبيت الليلة  
الثالثة ورمى يومه اقام لم ينفر حتى غربت وجب بيتها ورمى القود بدخل روى التشرىق وروال  
الشمس ويخرج بمروها وقبل يبق إلى الغير ويشترى روى السبع واحدة واحدة ترتيب  
الجرات تكون الرى جبر او ان يسمى روى فلا يكتفى الوضع والسنة أن يرمى بقدر حصى انذف  
ولا يشترط بقائه لحرى الرى ولا كون الرى خارجا عن الجرم من جرم الرى استند واذا  
ترك روى يومه تاركه في باقي الأيام على الظاهر والادام والاضحية يوم المذهب الرى استند واذا  
تلاصحت روى واذا أراد النحر وجب مكة لحاف للوداع ولا يكتفى بعده وهو واجب يجب  
تركه بم وفي قول سئل لا يجب نكاح أو جبا منفرج بلا دواعضاد قبل مسافة التشرىق لا

و يجب فحرم دخول من يحرم من لبه  
 ازار او ودها يشين ونعان وصلات كعبين  
 لاجرام والا فضل ان يحرم اذا فوهه لطرقة  
 ومن اكثار تلبيتو وضع رجله في اقدام  
 اجرامه وبعد تقار أحوال أكد ولغظا  
 لبك اللهم لبيلناخ ولبن رأى ما يجبه و  
 يكرهه لبيلنا العيش عيش الاخرة ثم  
 صلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسأله الجنة ورضوانه ويستجبه  
 من التار (باب صفة التسلط)  
 الا فضل دخل مكة قبل وقوف ومن تبتة  
 كذا عوان يقول عند لقائه الكعبة ترفعا  
 بده واقفا اللهم وهذا البيت شرس غالي  
 آخر اللهم انسا السلام الى آخره فيدخل  
 للمسلمين باب في شدة ويسد اطراف  
 قديم الاسلام ويخص به حلال وماح  
 دخل مكة قبل وقوف ومن تصد الحرم  
 لاسلكن احرامه به (فصل) واجبات  
 الطواف ستر وطهر ثوبا لا يبعدد وبنى  
 وجهه اليه عن يساره ما رات فاعوجه  
 ويدور بالجر الاسود حذاءه أو بجزءه يديه  
 فلو أدى بغيره لم يحسب كونه سبعا وفي  
 المسجد وثيقتان استقل وعدم صرفه من  
 أن يغشى في كفو يستلم الحجر أول طوافه  
 ويقبله ويسجد عليه فان عجز استلم يده  
 فتعود ثم قبل فأشار بسد فبما فيها  
 وبسأل الباني يقول أول طوافه بس  
 لقائه الله اكبر اللهم اعيننا لما نأخ وقاله  
 الباب اللهم ان البيت يشك الخ وبين  
 البانين با آتينا الذي احسنه في  
 الاخرة حسنة تالية ويدعو بمشاه  
 وآثوره فضل فاعرفه ما يؤزرو برعى  
 ذلك كل مرة ويرسل ذكر في الثلاث  
 الاول من طوافه عنه سعي مطير. أن  
 يسرع عتبة راحنا وما يقول في الله  
 اجله بحمد ربنا الخ ويضبط على طواف  
 يدبر من رضى سعي بأن يجعل وسط وداته  
 تحت سكره الابن وطرنه على الابر

أو بعد اخلاص الصبح والعتام في السفر بلا دواع وسن شرب من مزهر وز ياتر بقر رسول  
 اقتصلي الله طبعه لم يعد فراخ الحج (فصل) أركان الحج خمسة الاحرام والوقوف  
 والطواف والسبي والالحاق اذا احلها لشكا ولتجبره ما سوى الوقوف أو كان في العمرة أيضا  
 ويؤدى التمكن على أوجه أحدها الافراد بان يحج بمحرم بالعمرة كالاحرام المسحوق وأما  
 بعدلها الثاني القران بان يحرم من ماسن المقاتو يعمل على الحج فيصلا ولو أحرم بعمرة  
 في أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان فاولو ولا يجوز عكس في الحسد الثالث التمتع بأن  
 يحرم بالمعمرة من ميقات باده وطرغ منها ثم يتنحى حجامن مكة أو أضلها الا فراد ثم التمتع ثم  
 القران في قول التمتع أفضل من الاقرا وفضل التمتع دم بشرط أن لا يكون من حاضري  
 المسجد الحرام وحاضره من دون مرحلتين من مكة (قلت) الا صمن الحرم والله أعلمون  
 تقع عنة في أشهر الحج من سنته وان لا يعمد لاحرام الحج الى المقاتو وقت وجوب الحرام  
 احرامه بالحج والا فضل في يوم النحر ان يخرج من منتهى مائة عشرة أيلم ثلاثة في الحج  
 تسحب قبل يوم عرفته وسبعة اذا جمع إلى أهله في الاظهر ويندب تنابع الثلاثة وكذا السبعة  
 ولوقاته الثلاثة في الحج فالأظهر أنه يلزمه أن يرقى في قضائها بينها وبين السبعة وعلى القارن  
 دم كدم التمتع (قلت) بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وانه أعلم  
 (باب عرفات الاحرام) أحدها ستر بعض رأس الرجل بما يستره الاحرام فليس  
 الخطأ أو اللبس أو العتق سائر بدنه الا اذا لم يجد غيره ووجه المرأة كراهه ولو لم يس  
 الخطأ الا الغفار في الاظهر الثاني استعمال الطيب في ثوبه أو بدنه ودهن شعر الرأس أو الوجهة  
 ولا يكره غسل بدنه وأستعطى الثالث إزالة الشعر أو الظفر وتكامل المدة في ثلاث  
 شمرات أو ثلاثة أو ظفروا الاظهر أن في الشعر مده طعام وفي الشعر تين مدين ولعمدور أن  
 يحلق ويؤدى الراس الجماع وتقديسه العمرة وكذا الحج قبل التحال الاول ويجب بدنه  
 والمضي في سادس القضاء وان كان نكته قبل عولوا صم أنه على الفور انخاض اصطاد كل  
 ما سول برى (قلت) وكذا التمسكون من غير موافقه أعلم ويحرم ذلك في الحرم على الحلال  
 فان ألتف صدأ ضمنه في النعمة بدنه وفي بحر الوحش وحار به قوتو الغزال عز والارنب  
 عناق والبروع جفروا لاقتل فيه يحكم بذه عدلان وفيما مثل له التسعة ويحرم قطع  
 نبات الحرم الذي لا يستنت والاظهر تعلق الضمان به وبقطاع أنصاره في الشجرة الكبيرة  
 بقوت الصغرى شاة (قلت) والمستثب كغيره على المذهب ويجعل الاذخر وكذا الذوك  
 كالعوس وغيره عند الجهور والاصح حمل أخذ نباته لعل البهائم ولادواء الله أعلم وصيد  
 المذبذوم ولاضن في الجدي ويقتري في الصيد المثل بين ذبحه والصدقة على مساكن  
 الحرم وبين أن يقوم المثل ذواهم ويشتري طعاما لهم أو يصوم عن كل مد يوما وغير المثل  
 يتصدق منه طعاما أو صوم ويقتري فذبه الحلق بين ذبحه شاموا التصديق ثلاثة أصح لسة  
 مساكن وصوم ثلاثة أيام الاصح أن الدم في ترك المأمور كلاحرام من الميقات دم ترتيب  
 فاذا عجز اشتري بقيمة ثلاثة طعاما أو تصدقه فان عجز صام عن كمد يوم او دم افقوا كدم  
 التمتع ويصح في حجة القضاء في الاصح والدم الواجب بفعل حرم أو ترك واجب لا يتخص  
 بزمان ويخص بجهة بالحرم في الاظهر ويجب صرفه الى مساكنه وأفضل شتم تلج  
 المعتمر المروءة والجاع منى وكل حاكم واساق من هدى مكابرو قنوت الاضحية على الصبح  
 والله أعلم (باب الاحرام والوقوف)

ويقرب سراجا بيت فاولو ومن يقرب وأمن اسن ساعلم روح حرة مدو والى كرا واهو يصل بعد ركعتين وخلف المقام اولى في الحجر

في المجد في الحرم غيث شليموف  
ودخل وقت ماؤه وطاف به ولم ينو  
لنفسه أولوما وقع المعمول الا ان غاي  
وكان كالمعمول ولهم ان يستل الحجر  
بعد طوافه وسلاطه ثم يخرج من باب  
الملكالي وشرطه ان يبدأ بالصفا ويستم  
بالرؤى ويسبي سجده من كل الاستر  
في المسيرة و بعد طواف ذكرن اودوم  
ولا يتقلها الوقوف ولاتسن اعادته  
ومن لذكر ان روى في السقا والمرو  
فمنه يقول كل الله اكبر ثلاثا لله الحمد  
الى آخره يدعو بمشاه و ثلث الذكر  
والعلمو عني أول السبي وآخره  
الذكر في الوسطا وعلمه لمعرف  
\* (فصل) \* سن الامام ان خطبة  
سابع الجنبه طور أو جعة شليلة بأمر  
فيها الهدو التي وعلمه المسلسل يخرج  
بهم من غدا بعد صبح الفري و بينوا  
وقصدوا رفقا اشرقت الشمس على ثبير  
وقبيلوا بقرم البصرة الى الزوال فذهب  
بهم الى مسجد ابراهيم فيصحب خطبتين  
ثم يرجع بهم الى مصر في قدما يغفوا  
بمرة ويكررو الذكر والاعمال الغروب  
ثم يقصدوا امر دافو ويجمعون العرب  
والعشاء ثم يروا واجب الوقوف حذوره  
وهو أهل العبادة مفرقة بين الزوال وغيره  
ولو فارقها قبل غروب ولم يهدس دم ولو  
وقفوا العائنه غلظا ولم يقلوا آخرهم  
\* (فصل) \* يجب صلاته خلفه عز وجل  
نصف ثلثي نيكين ما فيه لزوم من  
ان يأخذوا منها حتى روى بحره قد نساء  
وضعة بعد نصف الليل و يبق غيرهم  
حتى يمارا الصبر فيلس ثم يقصدوا في هذا  
بلوا المشعر الحرام استقبلوا ووقفوا وهو  
أفضل ذكر كروادعوا الى اسفل ثم سجدوا  
ويستلموا بعد طواف خمس فري كل  
سبع صحيان الى جرة العاقبة ويقام التلبية  
عند ابد اعترى ويكره كل ريبه وحق  
وعقبه ويخرج من معه هدى وحق أو  
يقصر والحق فضل لاد كروا القصير لغيره واول ثلاث شمراته ن رأسه من لاش و برأسه امر زوسى عليه ويدخل مكة

من أحصر قتل وقيل لا تفضل الشربة ولا تفضل بالمرض فان شرطه تخطى به على المشهور ومن  
تخطى ذبح شربة من أحصر (ثالث) انما يحصل التصل بالذبح ونية التصل وكذا الخلق ان  
جنته فكانت قد اظهر أنه بدلا له فعلم بقية التصلان بغير صام عن كل بدو ما  
وله التصل في المال في الاظهر والله اعلم واذا شرب البسبب بالذبح فليسبب تخطيه والزوج  
تخليه لمن يح تطوع لاذن فيه وكذلك من الفرض في الاظهر ولا يخفى على المصر المتطوع  
فان كان فرضا مستقرا في نفسه أو غير مستقرا صحت الاستطاعة بعد ومن فاته الوقوف  
تخطى بطواف وسى وحق وفيه ما قول وعليه عدم والقضاء \* (كتاب البيع) \*  
شرطه الا يجب كميته وملكه والقبول كاشتريت وتلك وتقبل ويجوز ان تقدم اللفظ  
للمشروى ولو قال بعتي فقال بعتك انقضى في الاظهر وينقذ بالكتابة كجاءت لك بكذا في الاصح  
ويشترط ان لا يعلو الفصل بين الغلظ ما وان يقبل به وفيه في الاعجاب فلو قال بعتك بألف  
مكسر فقال قبلت بألف صحيح لم يصح وشارتا لاخرين بالعدد كالتخي وشرط العاقد الرشيد  
(ثالث) وعدم الاكره بغير حق ولا يصح شراء الكافر المحض والمسلم في الاظهر الا ان يعتق  
عليه فيعبر في الاصح ولا حرجي سلا ماؤه اعلم والمبيع شروط طارئة عليه فلا يصح بيع  
الكذب والخر والتشخيص الذي لا يمكن تملكه كالماء والبن وكذا البهائم في الاصح الثاني النفع  
فلا يصح بيع الحشرات وكل سبع لا ينفع ولا حتى الحنطة ونحوه والله الهادي وقيل صحح الا  
ان عذر ضاها مالوا يصح بيع الماعلى الشط والتراب والبحر افي الاصح الثالث امكان  
تسليمه فلا يصح بيع الضال والاق والقصوب فان باعه اقتاد على ان يتراه صاع على الصبيح  
ولا يصح بيع نصفه من الامام والسيف ونحوه وما يصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه  
في الاصح ولا لارهن بغير اذن من رهنه ولا الجاني المعلق برقبته في الاظهر ولا يصح تملكه  
بذمته وكذا تعاقب التعاص في الاظهر الرابع الملائمة في العقد فيسحق الغش والباطل وفي  
القديم وقوف ان ابلزما لك فخذوا الاخذ ولو باع مال سورته غلظا ناسه وكان متصاع في  
الاطهر الخامس العارية فيبيع أحدالو ين باطل ويصح بيع صاع من صبرة تعلم سبعانها  
وكذا ان جهات في الاصح ولو باع كل هذا البيت منفعة أو ربه هذا الحصاد هيا وبما باع به  
فان قرسه أو بالقدراهم ودنا بلم يصح ولو باع بقدر في البلد فقد غالب تعين أو نقدان لم  
يغلب أحدهما اشترط التعيين ويصح بيع الصبرة بالجهولة الصبيان كل صاع يدرهم ولو باعها  
بما يقدرون كل صاع يدرهم مع ان خرجت مائة او اقل على الصبيح ومتى كان العوض معينا  
كثمتا ما ينسب والاظهر أنه لا يصح بيع الغائب الثاني يصح و يثبت الخيل عند الرزبة  
وتكفي الرزبة قبل العقد فيما لا يتغير غالباً اليونة العقد ونما يتغير غالباً وتكفي رزبة  
بعض المبيع ان دلى بانية كظاهر الصبره أو عرج المتماثل أو كان صوابا في خلة كقشر  
الزمان والبيض والقشرة السلى العزوز والوزن متبروزة كل شيء على ما يليق به والاصح ان  
وصفه بصفة السلم لا يكتفي ويصح السلم الا على ما قيل ان يغيره فلا  
\* (باب الراب) \* اذا بيع الطعام بالطعام كان جنسا اشترط الحلول والمائة والتقاض  
قبل التفريق أو تسنين كمنطه وشعر جازا الفضل واشترط الحلول والتقاض والطعام  
ما قصد له اقباناً وتفكها أو دوا يوافقه الاصول المتفقة لجنس وحلولها أو ادائها  
أمناس والعموم والالبان كذلك في الاظهر والمائة تعتبر في المكيل كسلا والوزن وزنا  
وليعتبر غالب عدة أهل الحجاز في هدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يجهل راي فيه عدة  
بالد

وقد قبله وبقى وقت الرمي الاشرار الى  
آخرويه ولا يخرج وقت الحلق والطواف  
وسائر وقت الفرج وسب اثنتين من ربي نحر  
وحلق وطواف غير تكبوع وكبوع طرفة  
وبالثالث الباقي

﴿فصل﴾ بحسب ميتة في امدى تسرق  
مقام ليل ودي كل يوم بعدد والى البحر  
فان تغرق في الماء بعد سعة وسعة ميت  
الثالث ودي يومه وشرط طرقي ترتيب كونه  
سجدا ويد ويجهر وضد المرقى ويغتنق  
اصابعه من أن يرى بقدر حصى الحذف  
ومن عجز ثياب ولؤلؤ وسيلدار كفي باقى  
تسرى اداء والا من عدم شلثا وثمان  
ويجب على غيرة نحو سانس طواف واداع  
بقراته كغيره بغير كعدم ان عاد قبل مسافة  
قصر وطاف فلام وان مكث بعد الصلاة  
أقيمت أو شغل سطر أعاد وسن شرب ماء  
زمن من زارة التي صلى الله عليه وسلم

﴿فصل﴾ اركان الحج احرام ووقوف وطواف  
وسبي وحاق أو تقيروا ترتيب العظم ولا  
تجبر وغير الوقوف اركان للعمرة ويؤذان  
بافرادان من حجهم بغيره وينبغي ان يكسر  
وغير ان يحرم حراما وبغيره ثم يصح نيل  
شروع في طواف ثم يعمل عليه ويحتم عكسه  
وأفضلها افرادان اعتبر علمه ثم يفتتح وعلى  
المتنح واللة لودم ان لم يكونا من حاضره  
الحرم وهم من دون مرحلتين منه واعتبر  
المتنح في أشهر جعله ولم يدر لارحم الحج  
الصيقات وقت وجوب الدم احرامه  
بالحج والاقضال بجهنم بغير حرام بحرم  
سلم قبل صلاة ايلم تسن قبل فة  
وسبغ في طوافه الثلاثة لزمه ان يفرق  
في قضاءها يهاوي السبعة فادر فخرق

الاداء وسب سابع كل  
﴿باب ما حرم بالاحرام﴾ حرم على رجل  
سنة عرض رأسه بما بعد تراوسه  
بخطاة أو نزع وعقدى باقيلته وتوجه  
وعلى امرأة ستر بعض وجهه أو لبس  
بلا كرو بنشل وقته والاربع بنصف ليلة كمرلن

بلد البيع وقيل الكل وقيل الوزن وقيل بغيره وقيل ان كان له أسل اعتبره التقد بالقد  
كل عام يعلم ولو باع جزأ فقتضيا لبيع وان خر جساؤه وتغير المعاملة وقت الحلق  
وقد يعتبر الكحل أو لا فلا يصح شرطه ولا يبر ولا يصب بغيره ولا يبيع ولا يحلف  
له كاشفوا العيب للشي لا يترتب باع أصلا وقول تكفي مما تلتو شرطه لا تكفي بمائة  
العتيق والسوق وانما يبرل بغير المعاملة في الحروب حيا وفي الحروب كالمسلم حيا أو  
دهنا وفي العنب زيبا أو نخل صلب وكذا العسل في الاصم وفي الفين لنا أو سمنا أو غنشا  
ساقيا ولا تكفي المعاملة في سائر ما له كالجن والاحط ولا تكفي بمائة ما أثره به النار  
بالطبخ أو القلي أو الشئ ولا يضر تأخير كالعسل والعين وإذا جئت الصفة فتقو بيا من  
الحاثنين ولتختلف الجنس بينهما كالحجر ودرهم وكدرهم وكدرهم عدن أو درهمين  
أو التورع كصالح وكسرت ما أو بأحدهما فبالطه ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جبهه  
وكذا بغير جنس ما كحل وغيره في الاظهر

﴿باب﴾ من سئل بالله صلى الله عليه وسلم عن نصب الفعل وهو ضربه ويقال له  
و يقال أجرة ضربه فغيره من ماله وكذا أجرة في الاصم وعن جبل الحيلة وهو نتاج الساج  
بأن يبيع نتاج الساج أو يبيع إلى نتاج الساج وعن الملاحة وهي في البطون والمضامين وهي  
مالي أصلا بطول الملامسة بان يسل ثوبا على ما يشر به على أن لا يخرجه إذا أدا  
يقول إذا سلمته فقد بعتكم والمائة بان يجعل الملبىعا وبيع الحصة بأن يقول بعتكم من  
هذه الثوب ما تقع هذه الحصة عليه أو يجعل الملبىعا أو بعتكم ذلك الحمار إلى يومنا  
يبعتين في سبعة بان يقول بعتك بألف فقد أو ألفين إلى سنة أو بعتك ذلك العبد بألف على أن  
يتبعني داو كذا ومن يبيع بشرط كبيع بشرط بيع أو فرض أو اشتري زرعا بشرط أن  
يحصه البائع أو يربطه بالاصح فبالله ويستثنى من ذلك كبيع بشرط اختيار أو العراض  
الليب أو بشرط قطع اشتر والاجر والرهن والكفيل المعتات التي في الذمة ولا يشهد ولا  
بشرط تعيين الشهود في الاصم فان رهن أو لم يكفل المعتن في الجار ولو باع عبدا  
بشرط اعتاقه فالشهر رجة البيع والشرط والاصم أن البائع مطالبة المشتري بالاعتاق وله  
لو شرط مع العتق الولاة أو شرط ذبيه أو كتابته أو اعتاقه بعد شهر لم يصح البيع ولو شرط  
مقتضى العقد كالقتل والردع أو ما لا يرض فيه كشرط أن لا يأكل الا كذا ومن ولو  
شرط وصاية صد ككون العبد كاتباً أو أدياً حاملاً أو لوبواصم وله ان يمار ان يخلط وفي قول  
يطل العقد في الداء لو طالع بعتكم أو جاهد بطل في الاصم ولا يصح بيع الخل وحده ولا  
الحامل دونه ولا الحامل بغير ولو باع حلامه مطلقا دخل الخلف في البيع

﴿فصل﴾ من انتهى عملا بطل الرجوع الى معنى بقرته كبيع حاضر لباد بان يقدم  
غيره بمتاع ثم الحاحا له ليعيه بسعره فله فخر بلدى اثر كعتدى لا يبعه على  
التدريج بأعلى وتلقى ان كان بان يملك طائفة يحملون مئة الى البلد فيشتر به قبل قدومهم  
ومر فتمم بالسعر ولهم الخيار اذ اعر فوالعتن والسوم على سوم غير وانما يحرم ذلك بعد  
استقرار العتق والبيع على بيع غيره لزومه بان يأمر المشتري بالفسخ ليعممه  
والشراء على الشراء بان يأمر البائع بالفسخ ليقربه وان شرب بان يرد في التبرع لرغبة  
بل ليجد غيره والاصم أنه لا خيار وبيع الرطب والعنب لم يضر ويحرم التفرق بين  
الام والواحد بغير وفي قول لشيخ يبلغ وادافرق ببيع أو بعت مطلقا في الاظهر ولا يصح بيع  
الا الحجة وعلى كل طيب ليدنه أو لم يوسه بما تقدموا فتنه ولا يكرهه نحو خطمي ودهن شعر رأسه أو لحيته أو زنته أو فخره



تصرف وندم اگر با پیغمبر حق و اسلام من بشنیده معصوم او نخواهد (۳۹) او من را لایق طلب و عدم جواب من بشنیده معصوم

المسلم ان امكنه حتى ينهب على البائع أو الحاكم فان عجز عن الاشغال بغيره تلفظ بالعسق  
في الاصح ويشترط ترك الاستعمال فلا يستعمل العبد وتركه على العادة سريها أو كافيها  
بطل حقه و يعضد في كسب جرح بعسر وقتل أو قهره أو اذاعته أو بطل بغيره فلا يرش ولو  
حدث عنه عيب سقط العقد وان اثنى على البائع رد المشتري أو قبحه وبالأقل ضم  
المشتري لو اثنى الحادث على المبيع ورد أو بغيره البائع أو اثنى القديم ولا يرش فان اثنى على  
أحدهما فذلك بالأصح إيجابته طلب الاساءة ويجب أن يعلم المشتري البائع على  
القرار والحادث المختار فان اثنى على المبيع ولا يرش ولا يرش ولو لا أثر ولو لم يشرع في العيب  
الابن ككسر بيض ورائج وتقرير بطيخ يدور ودلو أو ريش عليه في الاظهر فان أمكن معرفة  
القديم بأقل مما أحسنه ففساد العيب وبالحادثة (فرع) ما شترى عبيد من معين حقيقة  
ردهما ولو ظهر عيب أحدهما رد على المبيع وحده في الاظهر ولو اشترى صدر جبين معيا  
فقد نصب أحدهما ولو اشترى بأقل لحدده المثل في الاظهر ولو اختلفا في قدم العيب ساقط  
البائع بعينه على حسب جوازه أو اذاعته المتعلقة كالمنع بتسليم الأصل والمنفعة كأولاد  
والأجر لا تخم الردوي للمشتري ان رد العيب وكذا قبله في الاصح ولو اعاها أساءا فلا فصل  
رد معيها في الاظهر ولا يمنع الرد الاستقدام ووجه التيب واقتضاض البكر بعد القبض  
نقص حدث وقبلة جنابة على المبيع قبل القبض (فصل) في التصريح بطل ثبوت  
الخباء على الفور وقيل بمقتضى ثلاثة أيام فان رد بعد تلف المثل رد معيها صاع وقيل بكنى صاع  
قوت والاصح أن الصاع لا يختلف بكمه أو المثل وإن شابهه ولا يختص بالتم بل يملك كل ما سول  
والجارية والأثان ولا رد معيها شأ وفي الجارية وجوب س ما الاقتنا أو المثل عند  
المبيع وتغير الوجه وتوسيد المشرقة به بثبوت الخيال لا يلحق ثوبه بتغيير المكانة في الاصح  
(باب) في المبيع قبل قبضه ضمان البائع فان تلف أضعع المبيع وسقط الثمن ولو أراه  
المشتري عن الضمان لم يرش في الاظهر بل يتغير الحكم وان تلف المشتري قبض ان عذر ولا  
فقر لان كل المالك طعامه الغصوب بطلان المذهب أن اتلف البائع كلفه ولا يظهر أن  
اتلف الاجنبي لا يفسخ بل يتغير المشتري بين أن يبيع ويؤجر الاجنبي أو يعضد بغيره المبيع  
الاجنبي ولو عيب قبل القبض فرضه أخذه بكل الثمن ولو عيبه المشتري فلا خيار أو الاجنبي  
فلا خيار فان أيا عجز المبيع الاجنبي الأرض ولو عيبه البائع فالله ثبوت الخيار لا التعرّف ولا يصح  
بيع المبيع قبل قبضه الاصح أن يبيع به البائع كعبره أو الأختواتي هن والوجه كالبيع وان  
الاعتناء بخلافه والثن المعين كالمبيع فلا يبيع إلا مع قبضه بوجه البيع في غير ما أمانة  
كردية ومشتري وكراض ومرحون بعد انفاكه ومرور وش باقي بدوله بعد رشده  
وكذا العارية وأخو ذبوم ولا يصح بيع المسلم قبضه ولا الاعتناء عنه الموجد جواز  
الاسه بدال عن الثمن فان استبدل من ائتمار على المالك كدراهم عن دنانير شرط قبض البدل  
في المجلس والاصح انه لا يشترط التعيين في العقد وكذا القبض في المجلس ان استبدل مالا  
وافق في الملة كقوب عن دولهم واستبدل عن القرض وقعة المثل في شرط اشتراط قبضه  
في المجلس ماسق ويبع الدين لغير من عليه باطل في الاظهر بأن اشترى عديذ بدمائه على  
عمرولو كان لا يدور عديذ دنانير على شخص فباعه بغيره ارضه بدينه بطل قطعا وقبض  
العقار نظمة للمشتري وتمكنه من التصرف بشرط فراغه من أمة البائع فان لم يحضر  
العائدان المبيع اعتبر بعض زمن يمكن فيه البض في الاصح وقبض المثل شر بطلان









مثلاً فليكن  $\lambda$  نفسه ثم لنعبره ويكتفي استحداث  $\mu$  فهو الكمال فالقول ان  $\mu$  يسبب

انقطاعه عنده فلا يساوي فيه الاصح وكونه معلوم القدر كمالا ورواؤه اذ وقع على وجه  
المكمل ولو لم يكن كذلك لكانت اقسامه حافظة على ان وزنها كذا لا يصح ويستمر الزون في  
الطبوع والابتعاد وان تقاموا السرج والامان ويصح في الجوز والوزن في نوع مثل  
اختلافه وكذا كلفا في الاصم ويجمع في التي بين العدوا والزون ويعني ميكالاسد ان لم يكن  
متادوا الاطلاق الاصم ولو لم يكن في غير ذلك فيصغر نوع الاصم او تظمه معنى الاصم ومعرفة  
الاوصاف التي يختلف فيها القرض اختلافا ظاهرا وذكرا في القدر وجلا لا يؤدى الى  
عز الوجود فالاصم فيقال يضبط مقصوده كاختلاف القصر والركن كهر يستعملون  
ونعاليه وشرفه بالاعمال والاصم عنق في الخطا المنضب كعنايب خنز وجبن واما وند  
وشل تراوز ييبلا الخبز في الاصم عند الاصطناع ولا يصح فيقال وجوده كعلم الصيد  
بوضع العزة ولا يجب الا يستغنى وصفه من وجوده كالزوايا والكاروا والياقوت جواربه وانما  
اولها (نوع) يصح في الحيوان فيشترط في التيقن ذكر قوله كثر كدوله كايض  
ويصف بياضه بجمرة واشترط في كونه واقتضى منقوله طولا وصرا وكه على التقريب  
ولا يشترط ذكر الكمل والمهر ونحوهما في الاصم والابن والانيبل والبخال والحبر  
الذكور والافقوس والسن والقوس والنوع وفي الطير النورع والفرور كبرالجنة وفي العلم  
لم يقر اوصافا ومزج كرمي وضع معلوف او وند هان فخذ او كثر او جنبو قبل  
عقله على العادة في الشيايب الجنس والطول والعرض والنقا والصفاء والفرقة  
والنعمرة والخشونة وملتصع على الخلق ويجوز في التصور وما سبق غره قبل السمع  
كالبرود والاقبص عنق المسبوح به (قلت) الاصم معنوه بفتح الجهور وانه اعلم  
وفي التمر لونه ونوعه بلده وصفر الحبات وكبرها وعقده وحدايتها والحقة وسائر الحبوب  
كالتمر وفي العمل جلي او بادي سفي او خربى ايضا او اصغر ولا يشترط العلق والحداثة  
ولا يصح في المطبخ غير المشوي ولا يشتر تأثير الشمس والظاهر منه في عرض الحيوان ولا يصح  
في مختلف كبره معنونه وبلده كوزوس وقته ومنار ونخبور ونحوها ويصح في الاساطيل  
الربعة وفيها سببها في قاله ولا يشترط ذكر الجوز في الراق في الاصم ويجعل مملكة على  
الجوز يشترط معرفة العاقل من الصلوات وكذا اصغر هان في الاصم (فصل) لا يصح ان  
يستدل على السلب بغير جنس معنونه وقبل يجوز في نوعه لا يصح يجوز اذ من الشروط  
ولا يصح يجوز اجمود يجب قبوله في الاصم ولا اصغر قبل مجله فانتع المسلم من قبوله  
لغرض صحيح ان كان حيوانا او قسرا لم يجبر والا فان كان السوي غرض صحيح كذلك  
وهو اصغر وكذا في غرض الراق في الاظهر ولوجود المسلم المالى به بعد الخلل في غير محل  
القبول لم يبره الادامان كان لقلته ونقوله لا يملكه بقسمة المعالجة على الصصح وان امتنع من  
قبوله هناك لم يبره ان كان لقلته مائة او كان المزمع خرفا لا لافلا الاصم اصابه

1. *Journal of the American Medical Association*, 2000; 284: 2689-2695.

[illegible]

ولو شرط أجل فهو كشرط مكسرين جميع ان لم يكن العقر شرط عرض وان كان كزمن نهية  
فكشرط صحيح عن يسرى الاميرة شرط وهن وكفيل وملك القرض بالقبض وفي قول  
بالصرفه الرجوع في صفة ما دام بقاها في الاصح وانه اعلم \* (كتاب الرهن)  
لاصح بالايجاب وقول فان شرط فمقتضاها كقتد الرهن به او مصلحة العقد كالا شاهد او  
ملاخرض فمقتضاها العقد وان شرط ما يضر الرهن يطل الرهن وان نفع الرهن وضر الرهن  
كشرط منقذه للمرته يطل الشرط وكذا الرهن في الاظهر ولو شرط ان تحضر زوجه  
مرهونه فالأظهر فساد الشرط وأنه من فساد العقد فساد شرط العقد كونه مطلق التصرف  
فلا يرهن الولي مال العبي والمجنون ولا يرهن له الا ضرره وأبغطة ظاهرة وشرط الرهن  
كونه عيني في الاصح وصحة رهن الماشع والام دون ولها هو كونه موعدا الحاجه ما كان  
وروز النبي والاصح ان تقوم الام وحدها مع الرهن فلا أثر فيه بقره ورن الجاني والمرد  
كبيعهما ورن الدبر والملق عقده بصفة يمكن سيقا حوال الدين باطل بل المذهب ولو رهن  
ما ليس عفاه فان امكن تحفيقه كطب فحل والا فان رهنه بدني حال أو جزئي حل قبل  
فساده أو شرط به وجعل الفلن وهناص وبيع عند خوف فساد هو يكون غنمه وهن او ان  
شرط به يعمل بصلوات أطلق في الاظهر وان لم يعمل به يفسد قبل الاجل صح في  
الاظهر وان رهن الماسع فساد قطر اماره فساد كخطة انبثت في نفع الرهن بحال  
ويجوز ان يستبرأ إليه رهنه في قول طه وبالأظهر انه ضمان دين في رقبته ذلك الشيء  
في شرطه ذكره كسرى الدين وقدم وصفه وكذا الرهن عند في الاصح فلو اتفق في بدل الرهن  
فلا ضمان ولا زوج عاقل بعد قبض الرهن فاذا حل الدين أو كان حالا زوج المالك  
بالسهم وبيع ان لم يقض الدين ثم رجع المالك بما سبه \* (فصل)  
شرط الرهن به كونه دينيا ثابتا لا زافا لاصح ما ليس المقتضى بتو المستعاق في الاصح ولا بمسعى رضو وقال  
آخر من هذا المذهب وارههم وارثتهم اعيان فقال اقترضت وروثت أو قال بعتك بكذا  
وارثت التوبه فقال اشتريت وروثت صح في الاصح ولا يصح بغيره كالكافة ولا بجعل  
الجماعة قبل الفراغ وقبل يجوز بعد الشروع ويجوز بالثمن في مدة التحليل والدين رهن  
بعد رهن ولا يجوز ان رهنه المروهن عنده بدني آخر في الجدد ولا يلزم الاقباضه من صح  
عده ويغني فيه النيابة لكن لا يستيب الرهن ولا يحد في المأذونه وجهه ويستيب  
كاتبه ولو رهن ودعته عنده مودع أو مضمون باعده غاصب بلزم ما لم يرض زمن امكان قبضه  
والأظهر اشرط اذنه في قبضه ولا يرثه ان عني النصيب بغيره ما دعى في الاصح ويحصل  
الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف بغيره بل المالك كونه مقبوضه موقوفه وكافة  
وكذا تدبيره في الاظهر وباجمالها لا الوطء والتزويج ولو مات القرض أو جن أو تخمر  
العصر أو أبق العبد لم يطل الرهن في الاصح وليس الرهن المقتضى تصرف بغيره بل المالك لكن  
في عاقبة أو قال أظهر ما يغني من المورس بغير قيمته يوم عقده رهن وان لم ينفذه فانقل  
ينفذ في الاصح ولو علقه بصفة فوجدت وهو رهن فكذا لا ينفذ أو بعده فنذ في الصحيح ولا رهنه  
لغيره ولا التزويج ولا الاجارة فان كل الدين حالا أو قبل قبضه لا الوطء فان وطئ فالوطء وفي  
نفذ الا سيلاذ أقوال الاعاص فان لم ينفذه فانقل من في الاصح فلو ماتت بالوادة تفرم قيمتها  
وهما في الاصح وله كل انتفاع لا ينفذه كالركوب والسكنى والبناء والعراش فان فعل لم يقطع  
قبل الاجل وبعده ان لم تقب الارض بالدين وركابه بغيره ان أمكن الانتفاع بغيره استرد لم تسترد

حلف من مذهبنا وأما ما ذهبوا إليه من أن حلف من مذهبنا

فإن نكر اليمين بالله البيع حلف

باب (باب) الرقيق لا يصح تصريفه في مال غيره

أذن سيد من سلك عليه رقبا لكانه فان

تلف يد مضمونه في ذمته أو يسد مضمونه

المالك أم ما شاء والرقيق إنما يملك بعد

مضى وإن أذن له في تحريكه تصرف بحسب

أذنه وإن أبقى وبأسه نكاح ولا تبرع ولا

تصرف في نفسه ولا أذن في تحريكه ولا عدل

سيد من عرفه بوقه لم يملكه حتى يعلم

الأذن بيمينه أو ينفذ أو يبيع ولو

تلف في يد أذن عن سلعها باعها فاحتقت

رجوعه على سيد بطله وله سلعها باعها فاحتقت

كالمالك بغير مال ستره الرقيق ولا يتناقض

دين تحريكه بيمينه ولا يملكه سيد بل يملك

تجارته وبكسبه قبل حجر ولا يملكه بغيره

باب (باب) السلم هو بيع موصوف

في ذمته بالقبض سلم فلو أسلم في مضمونه بغيره

وشرط له مع شرط البيع حلول رأس

ماله وتسليمه بالقبض ولو بغيره وتسليمه

بتسليم الدين فلو أطلق ثم قبله مضمونه

أو دعه بغيره السلم لأن أحيل به وإن

قبض فيه مضمونه فمضوعه وان دونه في

الحبس وبيان حمل التسليم أن أسلم في

مؤجل لم يعمل بالبيع له أو لم يملكه مؤثرا مضمونه

ومؤجلا بأجل يعرف أنه أو عدلان كاليه يد

أوجادى ويحكم على الأجل ومطلقة حال

وإن عينا مشهورا ولو غير عينة مضمونه

هالكية فان أسكر شهر حسب الباقي

بأجله ونعم الأول ثلاثين وقدوة على تسليم

عدو حجه به لأمسقة عتامة ولو لم يعمل

أشد فله بيع ولو أسلم في مضمونه

أو أفسد رده يهدن أن يهدن به يادن المهرن من مضمونه ولو جوع قبل تصريف المهرن فان

تصرف باعلا برجوعه فمكتسب وكيل جعله ولو أذن في بيعه ليعمل المهرن من مضمونه لم يصح

البيع وكذا الوشره رهن الثمن في الاظهر (فصل) إذا تم الرهن فالبذنيه المهرن

ولا تزال الألتفاع كسب ولو شرط مضمونه عدله بل أو صدق اثنين ونصا على اجتماعهما

على حقه أو الألتفاع فذلا وان ألتفاع فليس لأحدهما الألتفاع في الأصح ولو لم يأت العدل

أوفى بجملة حيث يتفق وان شاحل مضمونه الحاكم عند عدله ويستحق بيع المهرن عند

الحلقة و يدرم المهرن بيمينه وبيعه المهرن أو وكيله باذن المهرن فان لم يأت عدله فله الحاكم

تأذن أو تدرى ولو طلب المهرن بيمينه فأي المهرن ألتفه القاضي فضاء الدين أو يفسد فان أصر

بإعما الحاكم ولو باع المهرن باذن المهرن فالأصح أن باع بغيره مع والافلا ولو شرط أن

بيعه للعدل بل لا يشترط مراجعة المهرن في الأصح فإذا باع ثالث من مضمونه ضمان المهرن

حتى يقبضه المهرن ولو تلف عنه في يد العدل ثم استحق المهرن فان شاء المشتري رجع على

العدل وإن شاء على المهرن والقرار على ما يبيع العدل لا يضمن بيمينه ولا يضمن

وإذا رغب قبل انقضاء الخيار فليس صحيح وليده وموتة للرهن على المهرن وبحسب عليها الحق

المهرن على الصحيح ولا ينعى رهن من مضمونه المهرن كصدو عتامة أو أمانة في يد المهرن ولا

يسلم بطله مضمونه من دينه وحكم فاسد العقد وحكم بيمينه الضمان ولو شرط كون المهرن

مبيعا هذا المجلول فسد وهو قبل الحل أمانة وصدق المهرن في دعوى التلب بيمينه ولا

صدوق في الرصد إلا كثر من ولو وطئ المهرن المهرنة بلا شبهة فإن ولا يقبل قوله جهل

تخرجه إلا أن يقرب بأسناده أو ينشأ بادية بعد مضمونه العلماء وان وطئ باذن المهرن قبل

دعواجهل التصر في الأصح فلا وجوب على أن أكرها والرد حبيب وعليه قسمته

للمهرن ولو تلف المهرن وقبض به صار رهنا وانضم في البذل للمهرن فان لم يتخاصم لم

يتخاصم المهرن في الأصح فلو وجب خصاص اقتصر وان المهرن فان وجب المال بغيره

أو بجنابة تحاطل بيمينه فمضمونه أو أراء المهرن الجاني لا يدرى الرهن إلى زيادته المتفصلة

كثمر وولد فلو رهن حلا وحل الأجل وهي حلال بيعت وان ولته بيمينه معها في الاظهر فان

كانت حلالا عند البيع دون المهرن فالو ليس برهن في الاظهر (فصل) جنس المهرن

قدم الجنس عليه فان اقتصر أو يبيع بطل المهرن وان جنس على سيد فاقص بطل وان عطا على

مال لم يثبت على الصحيح في رهنا وان قتل مرموها بالسيد عند آخر فاقص بطل رهنا وان

وجب مال تلقى به سبق مرمه القتل قباض وغت مرمه وقيل يصير رهنا فان كان مرمه

عند شخص بدن واحد فتمت الوثيقة أو بدنتين وفي تقبل الوثيقة فغرض نقلت ولو تلف

مهرن باق فمال وبطل بفسخ المهرن وبالبراعن الدين فان بقي شيء لم ينفذ شيء من

الرهن ولو رهن نصف عبد بدن ونصفه ماخر فبرئ من أحدهما فله فله ولو رده فبرئ

أحدهما فله بيمينه (فصل) اشتقاق الرهن أو قدر صدق الرهن بيمينه ان كان رهن

تبرع وان شرط في بيع تحالفا ولو أدى أمره رهنا له عتامة مضمونه أو أحدهما منصوب

الصدق رهن يخصس والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وتقيل شهادة المصدق عليه ولو

اشتقاق قبضه فان كان في يد المهرن أو في يد المهرن وقال المهرن غصبته صدق الرهن بيمينه

وكذا ان قال أقبضته من جهة أخرى في الأصح ولو أقر قبضه ثم قال لم يكن إراري عن حقيقة

فله تحليفه وقبل لا يجله إلا أن يذ كر لا تراه أو لا يذ كر لا تراه أو لا يذ كر لا تراه أو لا يذ كر لا تراه

مكال غب بمرعنا وقد من غرق به قليل ومعرفة أو مضاف يظهر به اختلاف غرض وليس الأصل عدمه وذ كر هاهنا القدر لغيره فانها



أو المهر لا يرض فيه سهم لا ماهر أحدهما  
 لكن لا يباع كشرط منعتهم من أن  
 يمتدوا في البيع موهونة وفي العاقبة  
 القرض فله من وإلى ما لم يمتد ولا  
 يمتد به إلا الضرورة أو قبلة ظاهره في  
 المهر كونها صانوا شاعا أو مدين  
 ولها أو عكسها وانعتا الحاجة وتقرم  
 المهر كونهم مع الاتفاق القديمة لا تخ  
 ووزع الثمن على ما هو من جنس ومرت  
 كسهما ووزع مدر وماتى فته بصلته  
 يطرأ الحول قبلها باطل ومهر من ماسر  
 فساد ان يمكن تقبضه أو من حال أو  
 مؤجل على قبل فساد ولو استحالة أو شرط  
 به وجعل ثمرة أو جلف في الأولى ان  
 ومن مؤجل لا يحل قبل فساد مبيع في  
 غير هاتين شي في يكون في التبرع ويجعل  
 في غير هاتين وهما لا يضر طرق ما عرضته  
 كبرائيل ومهر من ماهر باطن وتعلق به  
 الدين في شرط ذكر جنسه وقدره وصفته  
 ومهر من بعد قبضه لا رجوع فيه ولا ضمان  
 لو تافه مبيع عراجعة ماله في حال ثم  
 رجوع به وفي المهر كونها كونه دينه علما  
 ثابت لا زام ولو لا الصع من جنس  
 بيع ان توسط طرف ومن وتأخر الاتي  
 وزاد من دين لا ماله ولا يضمن  
 بقضه باطن وأقباض من يصح عقده وله  
 أهلية فله لا يقبض ووقفه لا كاتبة ولا يضمن  
 ومن ما يدعيه منه الأجنبي زمن المكان  
 قبضه وقدره يسو ويترعن ضمانه  
 ايداعه أو ان يباع ويحصل رجوع قبل قبضه  
 يتصرف بربط ملكا كهبه مقوضه ومن  
 تذاك وكذا يترد بربطه لا يوطون  
 وموت فله وجنونه وتضمنه واثان وليس  
 لراهن مقبض من ومن وطوعه أو تصرف في  
 ملكا أو وقعه كتره لا ينفذ الاعاقى  
 موسر أو يادو ومهر من ثمة وقت اعتاقه  
 واجبه رهنا أو لادوس وان المهر فأنك  
 نفس الالاد فوات بالولادة غرم فته  
 رهنا ولو على صفة فوجدت بصل الملك فكا عتاقه ولا فسد له انما لا يقبضه كركوب وسكن لا ينافي من فان فصل لم يقطع قبل حلول

الحال أو شرط شاهد غيره باطنه على كل موهون ولا يضمن التي كثره لا يملك شيئا وإذ انته  
 اصابه لم يجز بسببه ولا يضمنه بل على كل حق ويرى القرض ماله من بينه لا يضمنه ولا يضمنه  
 القاضي من من حيث من ماله فأنقلب على ماله ما سواه منه (فصل) من يبيع ولم  
 يشبه الثمن حتى يجرى في المشتري أو يفسد في ماله المبيع واسترد المبيع والاصح ان  
 يشابه على الفور وأنه لا يحصل الفسخ بالولاء والاعتاق والمبيع وله الرجوع في سائر  
 الموهونات كالبيع وشروط منها كون الثمن حالا وان تعذر حصوله بالافلاس فلا تمتع  
 من دفع الثمن مع سداد أو هرب فلا فسخ في الاصح ولو قال المهر ماله ففسخ وتقدمه كالثمن  
 فله الفسخ وكون المبيع ماله كالمشتري فلا فسخ أو كاتب العبد فلا رجوع ولا فسخ  
 التزويج ولو تمسك بآفة أخذت ماله أو شرب الثمن أو بجنابة أجنبي أو البائنة فله أخذ  
 ويضمن عنه بنسبة نقص القيمة وجنابة المشتري كآفة في الاصح فلو تلف أحد العبدن  
 ثم أظفر أخذ الباقي وضارب بمسكة التالف فلو كان قبض بعض الثمن رجوع في الجلد فأن  
 تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي يبقى الثمن وفي قول يأخذ نصفه بنصف الباقي  
 الثمن ويضارب بنصفه ولو زاد المبيع في قيمته كسجن ومنه تظاير البائنة أو المفسدة  
 كالتمرة والولد المشتري ويرجع الباقي في الأصل فان كان له مغيرا وبذل الباقي قيمته  
 أخذ مع أموال الأقباض وتصرف بالمسكة الأم وقيل لا رجوع فان كانت مسكلا عند  
 الرجوع دون البيع أو عكسه فلا يصح تصدق الرجوع إلى الولاء أو مثل التبرع بكلمة  
 وظهوره بالتأخير في بيع استأجر الجاني ونفسه وأولى بتدري الرجوع ولو غرس الأرض  
 أو بنى فأنفق القرماء والمال على قتر يهفها فساوا وأخذها وان استعمل الجير وبأله  
 أن يرجع وبذلك القرماء والبناء يستعمله أن يقلعوه بغرم أرض تصدقوا الظاهر أنه ليس  
 له أن يرجع فله باق القرماء والبناء والمال ولو كان المبيع حنطة فقلعها بطلها أو دونه  
 فله أخذ قدر المبيع من الحنطة أو بأجره فلا رجوع في الحنطة في الظاهر ولو طعنها أو قصر  
 الثوب فان زادت القيمة ترجع والشيء للمثل وان زادت فالظاهر أنه يباع والمثل من عنه  
 بنسبة ما زاد ولو صبغ به صبغته فان زادت القيمة فقدر قيمته الصبغ ورجع والمثل شرك  
 بالصبغ أو أقل فالنقص على الصبغ أو أكثر فالاصح أن الزيادة للمثل ولو اشتري منه  
 الصبغ والثوب ورجع فلهما الآن لا زادت قيمته ماله قيمة الثوب فيكون فاقدا للصبغ ولو  
 اشتراهما من اثنين فان لم تزد قيمته صبغ على قيمة الثوب فمساو للصبغ وفاقدا وان زادت  
 بقدر قيمة الصبغ أكثر كالأذن زادت على قيمته ماله الاصح أن المثل شرك له بما زاد  
 (باب الجير) من مخرج المثل حتى القرماء والراهن المهر من الميرض والورثة والعبد  
 لسيد والمرد للمسلمين ولها أبواب ومقودر الباب جرح المجنون والمسي والبسوق والجنون  
 تسال الواليات واعتبار الأولو يرفع بالافاقه بغير الصبر يرفع بالوفاء وشيء داو البور  
 باستكمال خمس عشر سنة أو خروج الميرث وقت مكانه استكمال تسع سنين وبنات المأنة  
 يقتضى الحكم بالوفاء الكافر لا للمسلم في الاصح ويزال الميرث في الرشد صلاح  
 الدين والمال ولا يعلل بغير ما يعلل العدة ولا يندون في بيع المال باحتمال غبن فاحش في  
 العاملة أو موهون في بيع أو انفاق في محرم وادع أن صرف في الصدقة وجوبه والخير والمطاعم  
 والملابس التي تليق بجاهه ليس بتدبير ويختصم ورد الصبي ويختلف بالميراث يستعبر واد  
 التاجر بالبيع والتمرا والمواكسة فيه أو دواير الزراعة والرفاعة والنفقة على القوامها  
 رهنا ولو على صفة فوجدت بصل الملك فكا عتاقه ولا فسد له انما لا يقبضه كركوب وسكن لا ينافي من فان فصل لم يقطع قبل حلول

ان تسلمه وله باذن مرتب من ماله عليه  
لا يبع بشرط قبيل و قبل ارضه منه  
وله رجوع قبل تصرف وان قال تصرف  
بعدها **(فصل)** في اقاله خالد  
المر من غلبا و اياهما شرط و منه عند ثالث  
او اثير و لا يفرق احد هملت فله الا اذن  
و يقتل من هو بيد ما تافوا وان تغير حاله  
و تشاؤوا فله حكم عند عدل و يبيع  
الراهن باذن مرتب العادة و يقيم ختمه  
فان ابي الاذن فله الحاكم الممن او اقرئ  
او الراهن يبيع ارضه الحاكم او فواء  
فان اصر يامه لم يجرل مرتب يبيع باذن  
واهن و حضرة و **(١)** في بيعان شرطان  
لم يراجع الراهن ثمة له ماله من قبله  
و لا ردك و ان قبيل لزومه يبيع ولا فسخ  
والمر من عدس من اذن الراهن فان تلف  
فيه ثمة حق لمر من رجوع المشتري  
عليه اولى المر من التراجع عليه  
و من موهون ولا يتبع من مصلته كفسد  
و حرم وهو امانة يد لمر من و اصل فاسد  
كل فاسد من و يشد كصيفة فخر من و شرط  
كوه يبيده عند كل فسخ و هو قبله امانة  
و حلف في دعوى تلف لا رد و هو من لمر  
مهر ان هذوت ثمن كان لا يشهد و لا  
قبل دعواه بها و لا رد و فسخ غير ترتيب  
والا فلا وعليه قيمة لو افسد الكا و لو تلف  
مر من قبله و من و اذ لم يفسد المالك  
فلو بيب قصاص و انقص فان المر من او  
م لمر يصح طوعه و منعه و لا يراه المر من الجاني  
و يرد من الفسخ و يفسد و يفسد في مر من  
على طوعه او لوى مر من على اجبي قدم  
به فان اتصا و يبيع فان الراهن لو تلف  
اوجبي على سبب اتصا لان و سبب  
مال و ان قتل مر من مر هو دليده مد  
آخو اتصا فان المر من و لا و بيب مال  
تأق به حق مرتب القيسر يباع ارم  
تدنه على الزايب و نحوها و ان كانا  
مر من غير ارم و بعد نقص فان اتصا

و ان عرف ما يتعلق بقدره و انما يتعلق بالزوال و القطن و من ان امله من العرة  
و نحوها و بشرط تكرار الاستمرار بين اوا كرو و قبل البائع و قبل بعدي الاول  
الاصح انه لا يصح عقد بل يضمن في اما كس فاذ اراد العقد قبل فلو باع غير رشيد دام  
المر وان باع رشيد انك بفسد البائع و اصيل ماله و قبل بشرط فان القاضي فلو يتر بعد  
ذلك يجر عليه و قبل هو داخر بلا علق و فسخ و لا يجر عليه في الاصح و من يجر عليه لعله  
طرا قوله القاضي و قبل و يفي الصغر و لو طر استنون قوله و يفي الصغر و قبل القاضي  
ولا يبيع من المجهود عليه لعله يبيع و لا يراعه و لا اعتاق و هب و نكاح بشرط اذ قوله و لا يشرى  
او اقترض و يضمن و تلف المأخوذ في يد او تلفه فلا ضمان في الحال ولو بعد فدا الجرس و له  
صلى الله من عاله او جهل و يبيع باذن الولي نكاحه لا لتصرف المالك في الاصح و لا يصح  
اقراره من قبل الجرار بعد وكذا باتلاف المالك في الظهور و يبيع بالحد و القصاص و طلاقه  
و خطعه و نظله و لو يبيده بالنسب لانه ان حكمه في العادة كالرشد لكن لا يفرق في كل قبضه  
واذا اجمعت فرض اصيل لولي كفاية لقصة ينق عليه في طر بعه و ان اجمعت طلع و  
و اذن و من يفسد على نفعه الموهود قوله و يفسد المذهب انه كصير فيقتل (قلت) و يفسد  
و الصوم ان قلنا لم يحصل له من ع المالك و كان له في طر بعه كسب و قد يرد ياذ  
المؤنة لم يجر منه و الله اعلم **(فصل)** في الوصي او من يجره ثم وصيا ثم القاضي و لا تلي  
الام في الاصح و تصرف الولي بالصلوة و بين و دو ما لم يصر الى حواله من و الجلس و لا يبيع  
معاونه الا الحاجة او قبيلة طاهر قوله يبيع ماله بعرض و نسبة المصلحة و اذا عينة اشهد  
و لا تتر و باخذنه بالشفعة او بتركه بحسب الصلوة و كذا و ينق عليه ما لم يعرف فاذ  
ادعى بعد باو على الاب و الجدي ما بالامصلحة صدقا باليهين وان ادعى على الوصي و الامين  
مدق هو يبيته  
**(باب البيع)** و هو ضمان احدى ما يجرى بين المتداعين و هو نوعان احدى ما صلح على  
اقرار فان جرى على غير المدقة فهو بيع و لفظا البيع تثبت بحسب احكامه كالشفعة و الرد  
بالعيب و منع تصرفه قبل قبضه و اشترط التقاض ان اتفاقا في اذ لا اؤعلى مصلحة فاجارة  
تثبت احكامها اؤعلى بعض الامن المدقة فبعضها صاحب المدقة تثبت احكامها و لا يصح  
لفظا البيع و الاصح منه لفظا الصلح و لو قال من يفسد عيبه خصومة صالح من دارك بكذا  
فلا يصح بطلانه و لو صالح من دين على عيب من فان توافقا في حله بالاشترط قبض العرض في  
الجلس و الا ان كان العرض عينا لم بشرط قبضه في المجلس في الاصح او نداء اشترط تعيينه في  
المجلس و قبضه الوجهان و ان صالح من دين على بعضه فمواضع ارضه و يبيع لفظا الاراء  
والخط و نحوها و لفظا الصلح في الاصح و لو صالح من حال على مؤجل مثله او عكس لفظان  
على المؤجل مع الاداء و لو صالح من عشر حلة على خمسة مؤجل لمر من من خسرت خصة  
حالة و لو عكس لها السو ح الثاني الصلح على الاسكار بطلان ان جرى على نفس المدعى وكذا  
ان جرى على بعضه في الاصح و قوله صالح على العا و التي تضعها ليس اقرارا في الاصح القسم  
الثاني يجري بين المدعى و الاجنبي فان قال و كان المدعى عليه في الصلح و هو مقرر مع ولو  
صالح لفسد الحالة و نه مع و كانه اشتراوان كان مسكرا لو قال الاجنبي هو مبطل في انكاره  
و هو شره موصوفه فرق بين قدرته على ان تراعه عدمه و ان يقل هو مبطل لعا الصلح  
**(فصل)** في الطر بوا لا بد من تصرف به بما يصر المار و لا يشرع فيه جناح و لا سابطا







مطلقا فی الامع والاصح ان ما حتمه علی غیر جنس الذین لا تقع الرجوع ثم المجرع  
الضامن والمؤدی اذا شهد بالادعوا جنابا وریلا و امراتین و کذا لعل یطعن علی الاصح  
فان لم یثبت الرجوع ان ذوق غیبة الاصل و کذب و کذا الصلة علی الاصح فان صدق  
المضمون له اوردی بضره الاصل و جمع علی الذهب  
هـ (کتاب الشریک) هـ هی انواع شریکة لادیان غیره کما لایان و سائر المشرقة لیکون بینهما  
کسبه منسوبا و اشتقا و مع اختلاف الصفة و لئلا یشتبهوا شریکة المملوثة لیکون بینهما  
کسبهما و علیهما معا یرض عن قهره و شریکة الوجود بان یشتريک الواحد لیستاع کل واحد  
منهما جزا کل اهما فاذا بانا کان الفاضل عن الاصل بینهما و هذا لانواع ایاها لشرکة العنان  
صحبة و یشتريک فیها الفاضل علی الاذن فی التصرف فلو اقتصر علی اشتريک کل یکفی  
بالاصح و هیما اهل الذریک و التوکل و تصف کل مثلی دون التقوم و قبل یخص بالتقدم  
المضروب و یشترط خلط المالیین بحیث لا یمیزان ولا یکنی الخلط مع اختلاف جنس اوسفة  
کما صح و مکسر هذا اذا اخرج المالیین و عقد افان سلسکة شریکة لایر و غیرهما و اذن  
کل لا تحرف فی الجارة و عقد الشریکة و الحیث فی الشریکة فی العروض ان یمسح کل واحد  
بعض عرض بعض عرض الآخر و یأذنه فی التصرف و لا یشتريک تساو فی در المالیین  
والاصح انه لا یشتريک العلم بقدر ما ضد العقد و یسلسل کل منهما علی التصرف بلا ضرر و فلا  
یمسح فبیته و لا یجوز نقاد البدل و یفین فحاش و لا یسافر به و لا یضعه بغير اذن و لعل یخصه  
مشی شاه و یشترک من التصرف بکسبهما فان قال احد هما لیسک اولا تصرف فی منشی  
لم یستزل العازل و یشترک عت احدثها و یجوز و یأثمها و الرجوع و الحصر علی قدر المالیین  
تساوی فی العمل او تلوها فان شرط خلافه فقد العقد یرجع کل علی الآخر بان یعطف  
بأیه و یقتضی التصرف و الرجوع علی قدر المالیین و ید الشریک ید امانة فیقبل قوله فی الرد  
و الحصر ان التالف فان ادعی بسبب ظاهر ملو ب یشترک بسبب ثم یصدق فی التالف و لو قال  
من فی ید المالی هول و قال الآخر شریک اوانکس صدق صاحب البدل و قال انهما  
واصل صدق المنکر و لو اشتری و قال اشتری بکسرکة او لفضی و کذب لا تحرم صدق  
المشتری  
هـ (کتاب الوکالة) هـ شرط الوکيل محبة مباشرته ما لو کذب علیه اولا فلا يصح فوکيل صی ولا یجوزون ولا المرأة  
و الحرمة فی النکاح و یصح فوکيل لولی فی حق الطفل و یستثنی فوکيل الاصح فی البیع  
و الشراء فیصح شرط الوکيل محبة مباشرته التصرف لنفسه لاصی و یجوزون و کذا المرأة  
و الحرمة فی النکاح لکن الصبح اعتماد قول مسی فی الاذن فی دخول دلو و اصال هدية  
والاصح محبة فوکيل بصدق قبول نکاح و منعه فی الايجاب و شرط الوکيل به ان علیه الموکيل  
فلو کذب ببعده سلسکة مطلقا من سیکمها باطل فی الاصح و ان یکن قابلا لایابة فلا  
یصح فی عیادة الحج و تترکز کاتو ذبح اضیة و لا فی شهادة دوا و لمران و سائر الاعیان  
و لا فی الظهار فی الاصح و یصح فی طرق بیع و هدیة و زهر و نکاح و طلاق و سائر العقود  
و الفسخ و قبض الذیون و اقباضها و الدعوى و الجواب و صدق فی تلك المباحات کلا حایة  
والاصطیاد و الاحتساب فی الظاهر لانی الاقرار فی الاصح و یصح فی استیغاله عقوبة آتیی  
کما صرح و قد ف و قبل لا یجوز و لا یبصر الموکيل و لیکن الموکيل فی بعض الامور من بعض  
الوجود و لا یشتريک علیه کل وجه فلو قال و کسلس فی کل تلبیل و کثیرا و فی کل اموری او

وزار ع زواصة و نطقه علی الی الی الی  
غزل و صون فوا لعدة من قصوره فلو  
فتی بدلا جعرا و یذو جرحه علی القاضی  
و هو ولیه اوجن فویل و یل و یستغفر  
بل یغفر و یسئل و یصم من جرحه و یسئل ان  
بشکام او ذین او اتان مال و لا تصرف  
مالی کیم و لا یضمن ما یقتضيه من یسئل  
بأذنه و تلف قبل طلب و یصح اقراره بعقوبة  
و نفيه و نسأوه بدنه اویا لایة  
لکن لا یدفع المال بالاذن و لا تصحین و اذا  
سافر لیسک واجب تقدمه او توقع و ذوات  
مؤنة سفره علی نفقة المعویة و لا یضمنه  
ان لم یکن فی طریق کسب و قال یذو هو  
کمسر (فصل) هـ ولی صی اباؤه  
فوی صفتا و یصرف فی حیلته و لایبینه  
و یعرض و أخذت ففتوی بتهدی بیه  
نیه و یرض و یبی عقاره طین و آخر و لا  
یینه الا لحاجة او غیبة طاهره و یزکی  
ماله و یجوز به جرحه فان ذی بدله یما  
بلا صله علی وصی او ابن خلف او اب و  
أیه حلقا (باب الصلح) هـ  
شرطه لفظه سبق خصومة و هو یجری  
بین سدا یسبب فان کل ذی اقرار و جری  
من بین مدعی علی غیره فایصح اوجابة او  
غیرهما و علی بعضها فیه لسانی شئت  
أحکامها و من ذی بن غیره تقدمه او علی  
بعضها فراعن بایه و یصلح لفظا و اراء  
أومن حال علی مؤجل مثله او عکس لفا  
و یصح تعیل لان تل من جهة اومن عشر مثله  
علی خمسة مؤجله برئی من خمسة و یقت  
خمس حة او عکس لفا و کان علی غیر  
اقرار لفا و الحی عا دیه یس اقرارا  
و یجری بیدع و اجنسی فان صالح عن  
عیس و قال و کلی الغیر و هو مفرق و  
و یصلح و انما حتمه الله معن  
فالو هو مفر و الاشارة معصوب ان قال  
و هو یصلح و الا لفا (فصل) هـ الطریق  
البدل لا یصرف فی عیادته او غرس و لا یما

یضم ما و لا یخرج به مسلم جنسا او ما باطل اذا اذ الی الخ و یصح یجری عرقه و یضم علیه و لا یصلح و لا یجری یس  
یضم ما و لا یخرج به مسلم جنسا او ما باطل اذا اذ الی الخ و یصح یجری عرقه و یضم علیه و لا یصلح و لا یجری یس

ابعد من رأسه أو اقرب من طرفه من  
التقديم ويؤسج بماله في قبضه لاهل المخرج  
في نافذ أو غيره وأهل من تصديابه اليه  
وتقتضى شركة كل ما بين يده ورأس غير  
النافذ ولغيرهم فبالسبب لا تلتحق  
وبالك فتح كذا جواب بين دونه واخذوا  
بينما لكن ان اختصر به أحدهما منع  
الاتحاما غير كوضع خبث أو بناء عليه  
فلو رضي المالك فاعارة فليس يرجع بعد  
وضع أو اشد بائنا أو وضعه لغيره أو بعض  
فان اجره لاهل الوضع فاعارة أو باع فذلك أو  
حق الوضع فحسب شوب بيعه ولبارة فاما  
وضع لم يرجعه فاما لاجلدار ولولهم فاما  
فحسب حق الوضع ومخرضى بناء عليه  
ثم لا يباح له ومحمد وسفت ومفتق  
هنا على أرض سكي الاول وان اشتركا  
فيمنع كل ما يضر لرضا فله كاجبي ان  
يستحوذ سندا لاهل الباع ولا يضر ولا يضر شيكا  
معملة وينع اعادتهم بنقصة لالة  
نفسه للمعادنك ولواعاده بنقصة فشرط  
أو واحد مخرضى لاهل الاخرز يادنا زوله  
صلح على احوالهم غير غشاة في ذلك  
غيره أو القاء تلج في أرضه ولو تنازع اجداروا  
أوصفا بين ملكهما فان علم أنه بنى مع بناء  
أحدهما له اليد والامانة فان اقام  
أحدهما مائة أو حلفه فله والاحصل  
بينهما (باب المواة) \*

أو كلفه الجمل ويحتاج الى محال عليه ودينان  
وصيغة وشرط لها والاولين وثبوت  
الدينين وصحة امتناع عنهما كمن وضع  
يضم صكتابه واهل الدينين قدوا وصفة  
وتسوا بها كذلك ويبرأ من الجمل ويسعها  
دشو يلزم من محال محال عليه فان تعذر  
أخذه لم يرجع على الجمل وان شرط يساره  
أو وجهه ولو فوضعه وقد اختلف مشرب  
بيلت لا يباعه ولو ازاله لم يرق فافق  
البيعتين المتبذل على حرة أو بعت بيقلم  
تصح المواة فان كلفه المتبذل ولا ينسب  
فلكل تحليه على نقي الملو بقت ولوا تملحاهل وكل أو احوال لمعسكر المواة لاهل المواة لم يحتمل وكلة

فوقت المالك كل شيء يبيع وان قال يبيع أمواله وعتق أرقاني مع وان وكه في شراء احد  
وجب بيان لوجه أو دار وجب بيان المصلحة والسكنا قدرا في الاصح ويشترط من المالك  
لتقاضي رضاء كوكلك في كذا أو وقتته البك أو أمرك بكي نفسه فلو اطلق يبيع أو باع  
حصل الاذن ولا يشترط القبول ولا وقت ولا يشترط في صيغة العقد وكوكلك  
دون مبيع الاصح واعتق ولا يصح تعليقها بشرط في الاصح فان تجاوز شرطه لم يتصرف  
شرطا جزا ولو اذ لك وكنت دوني من ذلك فانت وكلي حصتي في الحال في الاصح وفي عدمه كسلا  
بعد العزل واليهان في تعليقها ويجوز بان يعلق العزل (فصل) \* لو كبل البيع  
مطلقا ليس له البيع وغير نقد المبدول لا ينسب ولا ينفذ فاحش وهو لا يحتمل فبالقوة باع على  
أحدهما الا انواع وسلم البيع ضمن فان وكه لبيع مخرضا وقدرا لاجل فذلك وان اطلق  
مصر في الاصح وحل على المتعارف فعمته ولا ينسب لنفسه وله المصغر والاصح أنه يبيع  
لا يسمونه البالغ وأن الوكيل بالبيع قبض الثمن وتسليم المبيع ولا يسلط على قبض  
المن فان خالف ضمن واذا وكه في شراء لم يشرى ميبا فان اشترى القصة وهو ساوي مع  
العيبا اشتراه وقم عن المالك ان جهل العيب وان علمه فبالقوة الاصح وان لم يسلمه لم يقع  
عنه ان علمه وان جهل وقم في الاصح واذا وقع لموكل فكل من الوكيل والموكل الرد وليس  
لو كبل أن يوكل بالاذن ان تأني معنوا كل فيه وان لم يتأن لكونه لا يحسنه أو لا يلق به فله  
التوكيل ولو تكرر وعرض الاتيان بكاه فالحديثه لو كبل فبما زاد على الممككن ولواذني  
التوكيل وقال كل من نكسك ففعل فالثاني وكبل الوكيل والاصح أنه ينزل بمره وانزله  
وان قال عني فالثاني وكبل الموكل وكذا لو اطلق في الاصح (قلت) وفي هاتين المورتين لا يعزل  
أحدهما الاخر ولا ينزل بالمره وحيث جرت ذالك الوكيل التوكيل يشترط أن يوكل امينا  
الا ان يعين الموكل غيره ولو وكل امينا فليس في ذلك الوكيل عزه في الاصح والله أعلم  
(فصل) \* قاله شخص معين أو ذن أو مكانه معين تعيين في المكان وجها ذال يملك  
به عرض واب قاله يبيع عاتلم بصره وأخبره أن يذال يذال بصره بالهتي ولو قال اشتر هذا  
الديار شرا ووصفه فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساو واحدة دينار لم يصح الشراء لموكل  
وان ساويه كل واحد فالاظهر العدة وحصول المالك فبها لموكل ولو امر بالشراء معين  
فاشترى في القصة لم يقع لموكل وكذا عاكس في الاصح وفي خلاف الموكل في بيع ماله او الشراء  
بعينه فصره باطل ولو اشترى في القصة ولم يسم الموكل وقع الوكيل وان سئل فقال البائع  
بعتك فقال اشترى بثلثان فكذلك في الاصح وان قال بعتك موكلنا فادفعا لاشترى بثلث  
فلذهب بطلانه ويد الوكيل يامانة وان كان يجهل فان تعدى ضمن ولا ينزل في الاصح  
وأحكام العقد تتعلق بالوصف دون الموكك فيعتبر في الرؤية وزوم العقد بغيره فالحكم  
والتقاضي في المجلس حيث يشترط الوكيل ودوا الموكل واذا اشترى الوكيل مالبا البائع  
بالثمن ان كان نفسه المالك والافان كان الثمن معيننا وان كان في القصة فاليان أنكر  
وكانه أو قال لا أعلم وان اعترف بمطالبة اياضي الاصح كما يطالب الموكك ويكون الوكيل  
كشامن والموكل كأميل واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف يد مخرج المبيع مستحقا  
رجع عليه المشتري وان اعترف بكونه في الاصح ثم يرجع على الموكل (قلت)  
والشترى الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح والله أعلم  
(فصل) \* الوكلاء جائرة من الجانبين فاذا مره الموكل في حضوره أو اذ رفعت الوكلاء

سبب ذلك فان من ائذ اجمعتوا لا انما  
يكسبه بعد اذن ومما يسد مأذون وفي  
الضمان معرقه لا رضاء ولا رضا  
الضمان عنه ومعرفة وفي الضمان فيه  
ثبوته وصحة ضمانه ولو بدينه في ضمان  
كان ضمن لغيره التمن ولما لم يبيع ان  
خرج مقابلته مستحقا أو مينا أو انقضا  
لنقص حقه أو صحت قبوله ولو ما لا تكفي  
وعليه الا في ابل دية كابر امول من من  
درهم الى عشرة صحت تسعة كافر ولو نحو  
وتصح كفاة عين مضومة وبدن غائب  
ومن سخط حضوره مجلس الحكم لحق  
اقله ان اول احدى بانه ولو ما يجوزنا  
وعبروا ومما يشهد على صورته فان  
كفل بدين من عليه بالشرط لزومه لا عليه  
ثم ان عين من تسليم والا فاعطاهوا بيرا  
كفيل بسله فيه بلا حائل كاتليمه نفسه  
عن كفل فان غلبه ان احضاره ان امكن  
وعمل مدته فان لم يحضره حبس وبالمطاب  
كفيل بالمال ولو شرط انه يغرمه لم يصح وفي  
الصيغة لفظا يشتر بالترام كضمت دينك  
عليه او فحمله او قتله او تركت بدينه  
أو بالمال أو بأختيار الشخص ضمان  
أو كفيل ولا ضمان بشرط اراءة أو قبل ولا  
تعاقد وتاقتب ولو كفل وأقبل احضارا  
بما لم يصح كضمان حل من حله وعكسه  
ولا يلزم تعجيل وللمحقق مطالبة ضمان  
وأقبل ولو برى برى ضمان ولا عكس في  
بأن مطالبة أو قبل بدينه بدينه أو بدينه  
طوبى لرجوع عليه ولو صالح عن الدين  
بما جوده لم يرجع الا بما جرم ومن أدى  
دين غيره بدان ولا ضمان رجوع ثم انما  
رجوع من اذا أشهد بدينه ولو رجعا  
تخلصه أو أدى بغيره مدعي أو دونه  
دان (كتاب الشركة)

أو باطنها أو أن يرضى منها المتزلفان حظه وهو غائب انزل في الحال وفي قول لاحق بلفظه  
المعروف ولو قال عزت نفسي أو رددت الي كل ما اتزلف به ينزل بخروج أحدهما من أهلية  
التصرف بغير أو بخبر أو صك أو انما في الاصح ويخرج من تصرف من ملك الموكل  
وانما الموكل الوكيل أو الوكيل أو انزل في الحال وفي قول لاحق بلفظه  
وإذا اختلفا في أصلها أو أصلها بأن قال كذا في البيع نسيته أو الشراء بشرط ان  
تقدا أو بشرط صدق الموكل بينه وبينه أو بشرط بغيره بشرط ان الموكل أمره قال بل  
بشرط ان كان اشترى بين مال الموكل وسما في العقد أو قال بعد ما شترت الفلان والمالك  
له وبشرطه البائع فالبيع باطل وان كذب حلف في نفي العمل ولو كذب ووقع الشراء الموكل  
وكذا ان اشترى في النسيئة لم يسم الموكل وكذا ان جعلت كذا البائع في الاصح من صدق  
بطل الشراء وحيت حكم بالشراء الموكل بسبب للقاضي أن يرقى بالوكيل يقول الموكل ان  
كنت امرتك بشراء فقهه بدينه أو يقول هو اشترى بدينه ولو قال أثبت بالتصرف  
للاذن فهو انكر الموكل صدق الموكل وقول الوكيل وقول الوكيل في تلف المال مقبول  
بينهم وكذا في الرد قبل ان كان يحصل فلا رادى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول  
صدق الرسول ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال ثبت التمن وتلف وانكر  
الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم المبيع والا فالوكيل على المذهب ولو كذب قضاء دين  
فقال قضيت وانكر المشتري صدق المشتري بينه والا فله ان لا يصدق الوكيل على الموكل  
الا بيمين وتوفيق اليمين اذا دفع المال اليه بعد البائع يحتاج الى يمينه على الصحيح وليس الوكيل  
ولا مودع أن يقول بعد طلب المال لا راد المال الا بشهادتي في الاصح وللقاضي ومن لا يقبل  
قوله في الرد قبل قال جازي كذا المشتري بدينه ما عسك من دين أو عين وصدقه  
دفعه اليه والمذهب لا يلزمه الا بيمينه على كذبه ولو قال أسألت عليك وصدق وجب الدفع  
في الاصح (قلت) وان قال أأمرته وصدق وجب الدفع على المذهب واقعه أعلم  
(كتاب الارزاء) يصح مطلق التصرف واقرار الصبي والمجنون لاغ فان ادعى البائع  
بالاحتلام مع الامكان صدق ولا يخلف وان ادعى بالنس طوبى بينه وبينه والمذهب والمفلس سبق  
حكم اقرارهما ويقبل اقرار الرقيق بوجوب عقوبة ولو أقر بدين جنابه لا فوجبه عقوبة  
فكذبه السبد تعلق بدينه دون وقتته وان أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد ان لم يكن  
ما ذكره في التجارة ويقبل ان كان يؤذي من كسبه وما في يدو يصح اقرار الرقيق بمرض  
الموت لاجنبي وكذا الوارث على المذهب ولو أقر في صحة دين وفي مرضه لا تخلف بدينه الاول  
ولو أقر في صحة أو مرضه وأقر وازنه بعد موته لا تخلف بدينه الاول في الاصح ولا يصح اقرار  
مكره وبشرط في القربة أهلية التحقيق المقر به ولو قال له ذاك الذي كذا فاقول قال  
بدينه المالك واجب ولو قال حل هذا كذا بارث أو موصته وان أسند الى جهة لا يمكن في  
حقه فاقول وان أطلق صغ في الاظهر وإذا كذب المقر الموقوف المالك في يد في الاصح فان  
رجع المقر في حال تكذبه وقال غلط قبل قوله في الاصح (فصل) قوله لا يذك أصفة  
اقرار وقوله على توفي ذني لادن ومعي وعندي لعين ولو قال لي عليك ألف فقال زنت أو أخذ  
أو زنت أو أخذ أو اشتم عليه أو أجهل في كذا فاس باقراره ولو قال بل أو تم أو صدقت  
أو امرأتني منه أو قضيت أو أقر به فهو اقرار ولو قال أنا مقر أو أنا مقر بدينه بدينه بدينه  
اليسر عليك كذا قال بل أو تم باقراره في تم وبشرط ان لا يرضى الا الذي في عليك فقل

وعليه ما ينفرم ووجوبه لا يكون بينهما ما يشترطه لهما وعنان وهي العينة وأركانها عقدان ومعهود به وعلى وصية ونشر فيها عا

ولا علم في سنة بعد عقد وفي العمل به لمحة  
بما لا يتقد بل لا يبيع بشر بلان توكيل  
بأز بدولاب فير بولا بيش بلان توكيل  
فصحو بلان توكيل بلان توكيل  
لا عز ليمزه لا عز والى عز والى عز  
المالين بلان توكيل بلان توكيل  
على اذ عز اذ عز له وتقد في كل  
والشراء كونه عصفور في الشراء  
أون ما يصدق في أول المقود كذا في اقسامنا  
وصار في  
(كلاب الوكة) أو كذا ما هو كوكيل  
وموكل في سنة وعصفور في الموكل  
بشره الموكل في عصفور في كوكيل  
وفي الموكل في بشره في عصفور في سنة  
في الباشا وعينه وفي الموكل في سنة في عصفور  
الموكل في سنة في بيع ما يملكه وعصفور  
من سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
في عصفور في سنة في سنة في سنة في سنة  
وتقد في سنة في سنة في سنة في سنة  
واستقام وعصفور في سنة في سنة في سنة  
زكاة وبيع في سنة في سنة في سنة في سنة  
فصل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
كيسع أموال في سنة في سنة في سنة في سنة  
أمور في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
بيل سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
موكل بشر في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
أقيتها وتطبق في سنة في سنة في سنة في سنة  
وكل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
عز في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
الوكيل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
بشر في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
فلا في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
صع في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
نفسه وموكل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
البيع في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
بشر في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
الموكل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
رضي موكل أو اشترى بين سنة في سنة في سنة في سنة  
ولوكل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة

ثم أوفى عدا أوفى يوم أوفى أوفى الكيس أو أوفى في السنة  
(فصل) بشر في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
على زيد لم يسمع وعصفور في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
وأوفى في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
بشر في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
الاصل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
ما يتوكل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
مهم في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
ولو أوفى في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
لا يبيع في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
وثنى أو كذا في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
الموكل في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
فدرهم في السنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
درهم في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
درهم في السنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
نصف في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
من درهم في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
أو أوفى في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
لا يبيع في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
عملة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
أبي ألف في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
درهم في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
درهم في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
وإذا في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
فما في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
ألف في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
بألف في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
بشر في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
فلا في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
صد في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
فاسد أو أوفى في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة



أوتدنه أولتختم عليه أو أجهده في كسك أو ألقه به أو أقر به (٥٦) أو عوه ولو لم يقره إلا خلق نصفه أو شيئا فلا يصح من مبي وجنحت

ومكره فان ادعى بالثبوت عليه يمكن مصلو ولا يحلف أو يسكن كلف ينفذ والسيو الخلفس  
مرحكهما وقبل اقراره في وجوب  
مقوية ودين جنايته وتسلط بتمتته  
فقط ان لم يصدقه وقبل عليه يدس تحارة  
اذنه فهو اقرا من مرض ولو اذولا يقدم  
اقراره خاصة ولا مرد في القربة أهلية  
استحقاق فلا يصح له ان يلقن له بسببها  
لغلان مع كمال خندوان استند لجله  
تكنن في مقصوده بتكذيبه وفي القربة ان  
لا يكون المقر مقوله داري أو ديني لعرو  
لهو لهذا الغلان كان له ان يقر بربه  
وان يكون يده ولوما لا فلا مقر بحرية  
مخصص ثم اشترى حكمه هو كان اشترى  
افدله من جهة مبيد من جهة البائع فله  
الميلار ومع مجهول فلو قال على شيء أو كذا  
قبل تخديره بغير جلد أو دود سلام ونجس  
لا يقتضي ولو اقر بمال دون وصفه بضره  
قبل تخديره بمال منسوب بمسرة فلو قال  
شيء أو كذا كذا لزمه شيء أو شيء أو  
كذا وكذا فاشيان أو كذا درهم بربع أو  
نصف أو جوا وسكون أو كذا كذا درهم  
بها أو كذا أو كذا درهم بالنصف فدرهم  
أو بة فدرهمان أو ألف درهم قبل تخدير  
الالف بغير درهم أو خمسة وعشرون  
درهما فالكل درهم أو الدرهم التي اقترنت  
بها النصفة لوزن أو موشوشة فان كانت  
درهم البلدة كذا أو بة قبل أو درهم في  
ضطرته أو اذعية فأحد عشر أو حسابا  
عنه فضرته لا درهم (فصل) قال  
له عند سبب أو وقف في طرف أو عيب  
عليه فوب له بانه الظرف والتوب أو عكسه  
لزمانه فقط أو دابة يسر بها أو فرب مطر  
لزمانه الكلى أو فربا أني ألف فافتر على  
أي يدين أو ميراث حسن أبي فوعده أو  
على درهم درهم لزمه درهم أو درهم  
فدرهمان أو درهم درهم ثلاثة الان  
فوي بالثالث نأكد الثاني فدرهمان ونبي

بغير اذن للتخرج ويجوز للثقي والاصلاح في الامم ولكل بيع ملكه وقبل ليس المستعير  
يبعه ثالثا والعار بقاؤته كالمطعم في قوله بالقطع فيها العار والرجوع وإذا أعلن زراعة  
ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح أن عليه الاقامة الى الحصاد وان له الحق فلو عين مضمون  
ذلك فما التعمير بتأخير الزراعة فكم بما جاوره لعل السبل يذلل الأرض فثبت فهو صاحب  
البذور والاصح انه يصير على نفسه ولو كذبها وقال مالكها انتم بها فقال بل اجزتها  
أو انختلف مالها الأرض وزارعها كذلك فالصحيح ان المالك على المذهب وكذا لو قال اعترفتي  
وقال بل غصبتني فان تلفت العين فقد اتاة فاعلى الغصب ان لكن الاصح أن العار به ضمن  
بقية يوم الثالث لا بأصق القيمة ولا يوم القبض فان كان ما يده مالاً أكثر لحلف الزيادة  
(تكميل الغصب) هـ هو الاستيلاء على حق الغير سواء كان فركب دابة أو جلس على فراش  
فغاصب وان لم ينقل ولودخل داره وأقره فيها أو أجمع قومه على الدار ولم يدخل فغاصب وفي  
الثانية وجهه ولو سكن بيتا ومنع المالك منه بعد ذلك فله ان يفسد ما فيه فليت فقط ولودخل  
بغض الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب وان كان ولم يركب فغاصب بالنصف الدار الآن  
يصحكون منعها لا بد من تليها على صاحب الدار وعلى الغاصب الردفان تلف منه ضمنه  
ولو أتاهم الحلال يدملكه ضمنه ولو فتح رأس زرقه مطرو على الأرض فخرج حافيه بالفتح أو  
منصب ففسقه بالفتح وخرج حافيه ضمنه وان سقط بغير ضرر دمج رضى ولو فتح قفصا من  
طائر وحبس فبطل رضى وان اقتصر على الفتح لا يظهره اذا طار في الحال ضمنه وان وقف ثم  
طار فلا والأيدي المترتبة على يد الغاصب أي ضمان وان جهل صاحب الغصب ثم ان علم  
فكلمه ضمنه غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عند وكذا ان جهل وكانت يدعى أسلها  
ضمنه كالعامة وان كنت يدأمنة كودبة فالقار على الغاصب ومن تألف الاخص من  
الغاصب مستغلا به فالقار عليه مطلقا وان حاله الغاصب عليه بأن قدم له طعاما مضرا  
بإضافة فأكله فكذا في الاطهر وعلى هذا الوجه ملكه كأي رضى الغاصب  
(فصل) هـ ضمن نفس الرقيق فبما تلفت أو تلفت تحت بدادته أو بضائه التي لا يتعدا رثتها  
من الحر بما نقص من قيمته وكذا القردة وان تلفت وان ألفت فكذا في التذمير وعلى الجديد  
تتقدمون الرقيق والقيمة فيه كالدابة في الحر في نصف قيمته وسائر الحيوان بالقيمة وبغيره  
مثلى ومتقوم والاصح ان المثل ماحصره كبل أو وزن وجاز السلم فيه كاه ورايب ونحاس وتبر  
وسلوكا كمو ووطن وعنب ودقيق لا غايه مجموع فيض المثل بطله تلف أو ألفت فان تعدو  
فالمقيمو الاصح ان المثل يبرأ من قيمته وقت الغصب أي أنه ذل المثل ونقل المصوب المثل  
الى بلد آخر فماله ان يكلفه رد وان عا به بالقيمة في الحال فاذا رد مداهان تلف في البلد  
المقول اليه طالبه بالمثل في أي البلد من شاء فان فقد المثل غرمه مرة أكثر بالبدن قيمة  
ولو ظهر للغاصب في غير بلد التلف فالصحيح انه ان كان لا يؤلفه كاله كالبغدة فطالب بالمثل  
والافلا طالبه بالمثل بل يفرمه قيمة بلد التلف وأما المتقوم فيضمن بأصق قيمته من الغصب  
الى التلف وفي الاتلاف بلا غصب قيمة يوم التلف فان جنى وتلف بغيره فالواجب الاصل  
أيضاً ولا تضمن الخمر ولا راق على ذي الأذن يظهر شر بها ويعاها وترد عليه ان ثبت العين  
وكذا الخمره اذا غصب من مسلم والاصنام والاثن الملاهي لا يجب في ايضائها حتى والاصح  
انه لا تسكر الكسر اللامش بل فصل لتعود كقبيل التأليف فان عجز المسكر من رعاية هذا  
الحلحلع صاحب المسكر أسأله كيف تيسر وتضمن منعه البار والعبد ونحوهما بالثبوت

أقر بهم كموطوب بيله فأي حير ولو بين وكذب المقره فليدين ولیدع ويحلف المقر على نفيه ولو أقر بألف والغوان





من نحو مكره كالحق في شغل المالك في انتفاع مأذون (٥٨) ومثله ضرر الأذن ثم الحظر وأصغر من هو مشعر الاعتكس وتوليدناه وأعرض بزوج

لا يحكس وتوليدناه بأعرض وعكسه وان أطلق الزارع مع وزع ماشه لا اعوان متعدد جهة بل بعين واعيم (فصل) لكل وجوع بشرط في بعض كدفن قلنا يرجع قبل الموراة أو بعد المراس وان تأمر لنا بأرض واس والواقعة ثم يرجع فان شرط قلنا لا والاشارة لا تعلق بجانها ولزوم تسوية الأرض والاعتبر به بين ثقله خبثته وقله بارش وتيقنه بأرض قلنا لا يجوز كحقه بغيره أحدهما ولا غير فيقولها وانتفاع به ولو لم يستمر دونها لأصلاحه لكل يسع ملكه وإذا لم يجمع ثلث ادراك زرع على قدر قلناه منه يتيقنه البسه بأرض ولو لم يدر طول مدته فيها التغير فقل بجانها لا يجوز في سبيل بذل الأرض فثبت وتوليدنا بين يده من أعتري فقال مالكها أو طول أو قصبي ومقتضيه لها أجرة صدق فان تلفت في الثانية أخذت في وقت تلف بلاعين فان كانت دون أقصى قببه سلمت المزارعة (كجلب الغصب) هو استيلاء على حق غير باق كركوبه دابة غير موجه جالسه على فراش أو زاجعه من داره ودخله لها بقصد استيلاء فان كان المالك فيها لم يرجع فغصب فغصب لمنها ان عدستوليا ولو منع المالك من انما الغصب له فقط وعلى انما صبر ذو ضمان فهو تلف كما لو أتاه به مالكه أو فخره أو ماله وحفر جرفه مائه بالتلف أو منعه باستيلاء به وفخره مائه أو بابا عن غير مكره كغيبه بغيره بلا وحسن أخذ منغصو بالقرار علمه ان تلفه عند الانهال وهذه أمثلة لا تهاجم كودعة فكسه متى أتاه بالقرار عليه وان حله الغائب عليه لا تعرضه كان قد قدم له طمعا ما لم يجد له لونه ماله فكاسكرى (فصل) يعين مغصو بمعتوق تلف بأقصى قيمته غصب إلى تلف وأما غصبا نقص مثلا ان تلفت نفس رفيق ولها ما قد من حرقا أكثر الامرين يولي وهو ما صرحه

لا تبت في مقول بل في أرض وما قبل من بناء وشجر وما عدا ذلك ان لم يرب في الاصع ولا شغف في حجرة ينشأ على سقف غير مشرك وكذا مشتركة في الاصع وكل ما قسم بثلث منغمة القصود كملام وحشي لا شغف في الاصع ولا شغف في الاشرط ولو باع داره في شرط في غيرها فلا شغف فيها والصحيح ثبوتها للمران كان المشتري طريق آخر إلى الدار أو أمكن فتح باب الشارع والأفلاوات أثبتت له ملكه ولو لم يملكه كان له ما كان من ملك الشفع كبيع ومهر وموض خلط وصلح دم ونحوه وأمر بترأس مال سلم ولو شرط في البيع ان يغير له مال أو البائع لم يؤخذ بالشغف في قطع الخيار وان شرط المشتري وحده فلا ظهر أنه يؤخذ ان ملك الملك المشتري والأفلا ولو وجد المشتري بالشخص صبا أو أدره بالعيب وأراد الشفع أن يذهب يرضى بالعيب فلا ظهر إيلام الشفع ولو اشترى انان دارا أو حصلا فلا شفعة لأحدهما على الآخر ولو كان المشتري شرك في الأرض فلا يصح أن الشريك لا يأخذ كل البس بل حصته ولا يشترط في التنازل بالشغف كما هو ولا أحضار اثنين ولا حضور المشتري ويشترط لفظا من الشفع كملكك أو أذن بالشغف بشرط مع ذلك اما تسليم الموض إلى المشتري فإذا سلمه أو أذنه القاضي السليم ملك الشفع الشخص وأما رضا المشتري بكون العرض في ذمته وأما رضاه القاضي بالشغف فاذ لم يرض بملكه وأثبت حقه فقبله في الاصع ولا يملك شفعه براء الشفع على المذهب (فصل) ان اشترى يمشي أخذه الشفع عتله أو يمتدق ومقتضيه يوم البيع وتقبل يوم استقره بانتفاع الخيار أو يجرى جمل فلا ظهر أنه غير بين أن يعصل أو يأخذ في الحال أو يبرأ الجمل ويأخذ ولو يسع شخص وغيره أنه منحصص من القيمة يؤخذ للمهر ويهر مثلها وكذا عوض الخلع ولو اشترى يجرى أو تلف امتنع الاختذان عن الشفع قدوا وقال المشتري لم يكن مالم القدر وحلف على نفي العلوان أدى عليه من حين قدوا لم يسمع دعواه في الاصع وإذا ظهر الثمن مستحقان كل معينا على البيع والشفعة تولا أيا دلو بقبول وان دفع الشفع مستحقا لم يعال شفعتان جهل وكذا ان علم في الاصع وتصرف المشتري في الشفع كبيع ووضعوا لغيره صحيح والشفع نقص مالا شفعتيه كالوقف أو أخذوه بتغير فافيه شفعة كبيع ومن أن يأخذ بالبيع الثاني أو ينقصه يأخذ بالاول ولا يختلف المشتري والشفع في قدوا الثمن صدق المشتري وكذا لو أنكر الشراء أو كون المالك بشر كالفان اعترف الشريك بالبيع فالاصع يثبت الشفعة وسلم إلى البايع ان لم يعترف بقبضه وان اعترف فعمل يترك في يد الشفع أم يأخذ القاضي ويحلف فيه خلاف سبق في الآخر أو قل بولو استحق الشفعة جمع أخذوا على قدر الحصص وقول على الرؤس ولو باع أحد الشرى بكن نصف حصته لرب لم يثبت له الشفعة في النصف الاول للشرى القديم والاصع أنه انصفان النصف الاول له وكذا المشتري الاول في النصف الثاني والأفلا والاصع أنه لو عفا أحد شفعين سقط حقه وبغير الاسترخاء أخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصاد على حصته وأن الواسط إذا سقط بعض حقه سقط كله ولو ضر أحد شفعين فله أخذ الجميع في الحال فإذا حضر العايب تأذركه والاصع أن له تأخير الاخذ إلى قدوم العايب ولو اشترى شفعة فالشفع أخذ نصيبه أو نصيب أحدهما ولو اشترى واحد من اثنين فله أخذ حصته أحد البايعين في الاصع والأظهر أن الشفعة على الفور فإذا علم الشفع بالبيع فليدار على العادقان كأن مر به أو غابا من بلد المشتري أو غابا من عدو فليكون كل قدوا والأفلا يمد على الطلب فان ترك

كبل أو زود جلا سلمه كذا أبو نوح ومن وقف ودقق يثب في أي مكان حل به المثل فان ذبح أقصى تيم المكان من المقدور



وعليه قيمته وقت الفسخ ليعاير جمع  
على التام بمسماه بأوش نقص بناءه  
وغرا سله لخرم ما تلف أو يفسد عند أو  
منه تفسد ثلثها وكل ما يفسد من جمع به  
لوفره الفاسد من جمع به ولا يبرج  
ومن انشئت على بناء فكم مشتر  
\*(كتاب الشفعة)\* أو كلها أخذ  
وما خذ منه وما خذ غيرها فأن يكون  
أرضاً ابتاعها غير نحو عمر لثاني عنه وإن  
يملكه بعض كبيع ومهر دعوى شلح  
وملح دم وأن لا يملك نفسه المقبولون  
كلهم وحكم كثير من في الأخذ  
كونه شركاً وفي المأخوذ منه تأثر بيب  
ملكه عن جميعه الأخذ فلو ثبت  
شيلح باع لم يثبت الإبداء ولم يثبت  
فقطبت ولا يبرج دعوى به الشفع  
ولو كان لشركه فاشترى مع الشفع  
ولا يشترط في شوبها حكم ولا شوب  
ولا مشتر وشروط في ثلثها لورثه شفع  
النقص ولغنا شعر به كذا كذا أو أخذت  
بالشفعة مع قبض بشر الثمن أو وناه  
بشفعة ولا بأوسكه (فصل)  
بأخذ في ثلثي ثلثه واستوفى بشفعة وقت  
العقد وشيلح في ثلثي بيع يملك مع أخذ  
ولا وسم إلى الخ لم أشد ولو بيع شخص  
وغيره أخذ به بشفعة من الثمن ويمنع أخذ  
بشيلح من ثلثه أو في علم مشتر ولو لم يسه  
لم يمنع وحلف مشتر في حله وقدره  
وعدم الشركة والشراء فأن أقر البائع  
بالبيع ثبتت الشفعة مسلمة الفقه أن لم يقر  
قبضه أو أترك به الشفع وإذا استحق  
فأن كان معايناً للبسه والشفعة والا  
أبدل وبقا وإذا دفع الشفع بمقتل  
تبطل وإن علم مشتر تصرف في الشفع  
والشفيع فخصه بأخذ وأخذ بشفعة  
ولو أخذه جميع أخذ وأخذ والحصل ولو  
باع أحد عشر بكن بعض حصل جـ لـ ثم  
باقي الأسماء لشفعة الأول لشركه الأقره  
فأن عاينته لشركه المشتري الأولى والثاني ولو عاينته أحد شفعين سقطت حصة واحد الآخر الكمال أو تركه أو حصر آخر إلى

ويجوز أن يملكه رأس المال أو ربعه مشرون وأسد عشر من ثلث ربع سدس المال  
فيكون المأخوذ سدس من ربع فيستقر لعمال الشروط منه وبقية من رأس المال وان استرد  
بعدا لحسن أو فالحسن موزع على المأخوذ والباقي فلا يبرج بشفعة المأخوذ ولو برج بذلك  
ملكه المال المأخوذ لحسن عشر من ثلث سدس عشر من ربع الشر من حصة المأخوذ يعود  
رأس المال إلى خمسة وسبعين ويصدق العمل بينهما في قوله أوج أولم أوج الأكل أو  
أشترت هذا القرض أولى أو لم يثنى من شره كذا في قدر رأس المال ودعوى التفرق كذا  
دعوى الردي الأصغر ولو اشتكى المأخوذ له تعالاه أجرة المثل \*(كتاب المساقاة)\*  
نقص من جائز الصرف والسعي ويجوز بولايه ومودعه القتل والعبودية وحقوقها التقديم في  
سائر الأجناس المقررة ولا تصح الحاقه وهي على الأرض لبعض ما يفسد من شيلح الأجر من العمل  
ولا لزراعة وهي هذه المعاهد واليدون المالك فلو كان في القتل بياض صحت المزاوله عقبه  
مع المساقاة على التقتل بشرط اتخاذ العمل وعسر أجرة القتل بالسقي والبياض بالعمارة  
والاصح له بشرط أن لا يملك بينهما أن لا يقدم الزاوية من كثير البياض كقتله وأنه  
لا يشترط تساوي الجزء الشروط من الثمر والزرع وأنه لا يجوز أن يفتقر تعا المساقاة فأن  
أخذت أرضاً بالزراعة فاعطى المالك وعليه العمل أجرة عمله ودوابه وآلاته وطريق جعل  
الغله له ولا أجرة أن يستأجر ونصف البذل يزرع له نصف الآخر ويبيع نصف الأرض  
أو يستأجر نصف البرز ونصف من ثمنه الأرض ليزرع النصف الآخر في النصف الآخر من  
الأرض \*(فصل)\* يشترط شخص الثمر بما واثراً كحماقه والعلم بالتميين  
بالجزئية كالقراض والاعطى المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح ولو ساء على  
دوى يفسد أو يكون الشجر لهما لم يجوز ولو كان مقروصاً بشرطه جزأين الثمر على العمل  
فأن قدره مدة يثمر فيها بالبصع ولا فلا قبل أن تعارض الاختلاف مع له مساقاة شره  
في الشجر أفا شرطه زاد على حصته يشترط أن لا يشترط على العامل باليس من جنس  
أعماله وأن ينفرد بالعمل وباليد في الحقيقة ومعرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر  
ولا يجوز التوقيت بأدراك التفرق في الأضع وسبقها سابقاً على هذا التقتل كذا أو أملكه  
الملك لثمنه ويشترط القبول دون تفصيل الأعمال فيحمل المطلق على كل ناحية على العرف  
العالم وعلى العامل ما يحتاج إليه لصلاح الثمر واسترادته مما يتكرر كل سنة كقني وثقبة  
ثم وأصلاح الأباين التي يثبت فيها المأخوذ وتجب شيلح وضمان مضر توقعه  
حرج به عاينته كذا لحظ الثمر وجداً وتجب في الأضع وما يقصد به لحظ الأصل ولا يتكرر  
كل سنة كبناء الحيطان وحفرهم بجدد على المالك والمساقاة لازمة فلو عرّب العامل قبل  
الفرغ وأتم المالك شربه على استحقاق العامل والاستأجر الحاكم علمين فموان لم  
يقدر على الحاكم فليس له على الاتفاق أن أراد الرجوع ولو مازن وخلف تركه أتم الوارث  
العمل منها وله أن يتم العمل بنفسه أو بغيره ولو ثبتت شيلحة عامل ضمن البهشرف فأن لم يخطأ  
بأستؤجر من ماله على ولو خرج الثمر منه فاعمل على المساقاة أجرة المثل  
\*(كتاب لا حارة)\*  
شرطها كائنه مشتر والصيغة أو أو أكثر بكذا أو ملكك منافع مستبكية  
فيقول قات استأجر أو أكثر شلحاً أو اعطاه بقوله أجزلت منفعته أو منعها بقوله  
بملك منفعتها وهي قد أن وارد على عين كإجارة العدة أو دابة أو شخص معين وعلى النسيبه

في طر يته أو تو كيه فيلزمه بعدد تو كيل  
 فاشهاد فان تركه مقدور من جهة أو أوش  
 لتكذبه بثقة أخيه بالبيع أو جامع حصة  
 ولو باعها بالشفعة أو بشيء على ما يطل حقه  
 وكذا لو أخيه بالبيع بقدر تركه بغير ما كثر  
 لا بد منه أو لولي المشتري قبل طه أو باركة  
 في شفخته \* (كتاب القراض) \*  
 أو كانه مالك وعمل وعمل ويح ويح وصيفة  
 ومال بشرط فيه كونه مقدور على الصامع أو ما  
 معين على عمله فلا يصح على عرض  
 ويشترط ويح ولول ولا يشترط كونه يبد  
 غير مولى المال ما في كل وفي العامل مافي  
 وكيل وأن يستقل بالعمل وفي العمل كونه  
 تجار وتوان لا يشفعة على العامل فلا يصح على  
 شره بطله غير مولى ومعه عشر اشعين  
 وأدور ومعه مائة شخص ولأن اقتضاها منه  
 الشره فقط بعد مدة صم في الحج كونه  
 له ما هو مولى بغير ثبة فلا يصح على أن  
 لأحد مافي الحج أو شركة أو نصيبه أو  
 عشرة أو ربع صف أو أن المال نصف  
 وصع في فاضل والي ربع بيننا أو نصف  
 وفي الشفعة مافي البيع فاضل  
 \* (فصل) \* فأرض العمل أو خولنا ركه  
 في عمل وربع يصح وتصرف الثاني بغير  
 اذن المالك نص فان اشترى بغير مال  
 القراض لم يصح أو في ذمة فالرب لا ذل  
 وعليه الثاني أجره ويجوز تعدد كل إذا  
 فسد قراض م تصرف العامل والرب  
 للمالك وعليه أن يفسد والي ربع أو ربع  
 وتصرف ولو بعرض بمصلحة لا يبعين  
 فأش ولا يشفعة إلا أن ولكل وذهب  
 أن فقت مفعة إلا أن مابا اختلاف على  
 بالمصلحة لا يعمل المالك ولا يشترى بأكثر  
 من مال القراض ولا زوجه المالك ولأن  
 يعق عليه بلاذن فان فعل لم يصح إلا أن  
 يشترى في قولنا بغير مال بالاذن  
 ولا يحرم منه نفسه وعليه فعل ما يعتاد كعلي  
 ثوب ووزن خف فكذا به ولا أكثر ما يدره  
 في ذلك حصته بقدر ماله ما حصل من مال القراض كمنه وكتبه ويح والي ربع مذهب

كاستقباله موصوفة وبأن يلزم فتمت شياطة أو بانه ولو قال استأجرتك لتعمل كذا  
 فأباعد عن وقيل فمضى بشرط في الجارية تسليم الأجر في المجلس وإلزامه لا بشرط  
 ذلك فيها ويجوز لها التجهيل والتأجيل إن كانت في الشفعة أو أطلقت ففعلت وإن كانت  
 به بتسلك في الخلق بشرط كون الأجر موصوفه بالصفة والعقد لا يفسد بالجلد  
 ويطعن بعض الدقيق أو بالتأجيل ولو استأجرها لرفع وقتها بعض في الحال بما على الصم  
 وكون المنة مستمرة فلا يصح استيعاب باع على كلفة لا تعبر وإن وقتت السلعة وكذا لأدور  
 ودانير التز بين وكاب الصدق في الأصم وكون الما مؤجرا أو على تسليمها فلا يصح استيعاب أو يق  
 ونصير أو أعي العفا وأرض الزاوة لاهلها أو لا يقضها لغيره ولا يحد ويحوزن كل لها  
 ما دام زكك أن كفاها لغير المعتاد أو ما لا يخرج بالجمعة والنفال بصرفها في الأصم  
 والاستناع الشري كالخس فلا يصح استيعاب لغير من مخصصة لا ماض لخدمته مخصص وكذا  
 مكره لراض أو غيره بغير اذن الزوج في الأصم ويجوز تأجيل المنفعة في الجارية لقيمة  
 كانت فذلك الجل إلى مكة أو لشهر كذا أو ليجوز الجارية من المنفعة مستقبله فليأجر السنة  
 الثانية استأجر الأولى قبل انقضاءها في الأصم ويجوز كراه العقبة في الأصم وهو أن يجر  
 دابة ولا يحل كراهه في الطريق أو ليجوز غير كراه هذا أياما أو أياما وبين البضين ثم  
 يتقسمان \* (فصل) \* بشرط كون المنفعة معلومة ثم تارة تقدر زمان كذا رصنة  
 وتارة يعمل كدابة إلى مكة كذا ليلة أو ثوبا أو جهم ما استأجر ليطه بياض التهار يصح  
 في الأصم وقد تعلم القرآن بعدة أو اثنين سرور في البيت بين الموضع والعلو والعرض  
 والسمك وما يفي به انقدر والعمل وإذا صحت الأرض لغيره أو راض أو غراس اشترط تعيين  
 المفعول يعني تعيين الزاوة من كذا ريار ربع في الأصم ولو قال تنتفع بها ما شئت مع وكذا  
 أو قال شئت فآزرع وان شئت فآزرع في الأرض وبشرط في الجارية كذا ريار ربع  
 الزاوب بمشاهدة أو وصف تام وقيل لا يكفي الوصف وكذا الحكم فيما ركب عليه من يحمل  
 وغيره أن كانه ولشرط حل المالك مطلقا فقد العقد في الأصم وإن بشرطه لم يستحق  
 وبشرط في الجارية العين تعيين الدابة في شرائط رؤ بها الخلاف في بيع العائب وفي الجارية  
 النعمة ذكر الجلس والنوع والذ كورة أو الأوتنة بشرط فهم ما يدين قدر السير كل يوم إلا  
 أن يكون بطريق من منازل مسبوطة فبقدر عليها ويجب في الأجير العمل أن يعرف الممول  
 فان خسر أو ما منته مديدان كل في طرف وان غلب قدر وكيل أو وزن وجنس لا جنس الدابة  
 وصفتان كانتا جارية فذلك لأن يكون الممول زجيا أو نحو \* (فصل) \* لا تصح الجارية تسليم  
 لها أو لآبادة تعجب لهاب فالأصح ونفرت كذا تصح لتفويضه وتنفذ تعليم القرآن  
 والحضنة أو راضع أو مالاً حدها مفعة والأصح أنه لا يستسبح أحدهما إلا أن هو الحضانة حفظ  
 صي وتعهده بفسل رأسه وبنيه وثيابه ودهنه وكله ورطه في الهدنة وتجر بكة ليلام ويحها  
 ولو استأجرها أو ألقه ابن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة والأصح  
 أنه لا يجب سر وخبط وكحل على وراق وشباب \* (فصل) \* قال صحح الرازي في السرح  
 الرجوع فيما في العادة فان اضطررت وجب الإرجاع إلى الجارية وإنه اعلم \* (فصل) \*  
 يجب تسليم مفتاح الدار إلى المكثري وعلمه من قبل أن يجره وأصلها ولا للمكثري  
 الجبار وكس الناحي السطح على المؤجرتة في عرصه المار عن اليد وكسالة على المكثري  
 وإن أجد بالقر كواب في المؤجر أو كلفه بذهن مؤجره ونفرتة ونظامه وعلى المكثري

نصرفه (فصل) السكك فمطبوقة بغيره في التفتيح (١٢) به القوكة ثم يلزم العمل استيفاء وهو ذو رأس المال ثلاثة وأخذ المال بعهده

قبله من سائر ربح رأس المال الباقي أو  
 بعد بيعه أو نحو ذلك من رأس مال ثلاثة المال  
 مائة والربح عشرون وأخذ عشرون  
 قد علم من الربح فيستقر العمل الشروط  
 منه أو بعد خسارة المرسوم على  
 المأخوذ والباقي مثاله المال ستة والعشر  
 عشرون وأخذ عشرون فحسبها أربع  
 العشر وحسب العمل في عدم ربح وقدره  
 وشراؤه أو اقتراضه ولم تنه عن شراء  
 كذا أو شدة رأس المال وهو في التفتيح  
 ولو اختلفا في الشروط لم يخالفا وله  
 أربعة \* (كتاب المساقاة)  
 أو كالمعاذات وعلى وغير وصية ومورد  
 شرط مذكورته على أو عن بائع أو يباع  
 يبدل على غير ما يبدل في صراح غيره وفي  
 القاعدتين ما في القراض بشرط ما كان  
 كاجتناب في العمل أن لا يشترط على العائد  
 ما ليس عليه وان يقدر زمن معلوم يترتب فيه  
 الثمن على ما في التمر ما في ربح وساق في  
 فتمت أن ياتي غيره وفي الصيغة ما في البيع  
 كاستقلال التفتيح أعمال نابعة فيها  
 صرف غالب عرفا هو يجعل المطلق عليه  
 وعلى العامل ما يحتاجه الثمر بما يتكرر كل  
 سنة كسقي وتربية الثمر وإصلاح أحيائه  
 وتقليم ونجسة شيش وتضيق مضرة  
 وتعرض حوت به على حفظ الثمر وجذاه  
 وتخصيصه على المال ما بقصد به حفظ  
 الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء سطلان  
 وحفر نهر ذلك لعمل حصته بالهجر  
 \* (فصل) هي لازمة فلا يهرب العامل  
 وترجع غير به العمل بقى حق العامل والا  
 اكثري الحاكم عليه من يعمل ثم اقتضى  
 ثم عمل المال أو تفتق بانهما شراؤه  
 وجعلوا لوليان المساق في خست وخلف تركه  
 عمل ولا يمنعه أو من ماله أو يفتق ويضيق  
 عمل اكثري من ماله مشرف فان لم يفتق  
 به فبالمساق ولو استحق الثمر فله على عمله  
 أو شدة لا تصح تخلفه أو يفتق عمله على  
 أو من بعض ما يفتق جهته بالهجر من العمل ولا من اربعة وهي كذلك بالهجر من المال فلا كان بين الشجر يباح فيفتق

أرض بعض ما يفتق جهته بالهجر من العمل ولا من اربعة وهي كذلك بالهجر من المال فلا كان بين الشجر يباح فيفتق



وزن الانبياء فان بشرط لم يسبق في الجادة (١٤) مبرزة في النهاية وفي فخر كبريت كبريت ورفوع وكورة أو أو فو فو فو فو

سبع وفي جملة ذكره في مري أو تأوب  
 بحث لم يرد في عرف وجرل وزيه في محمول أو  
 امتهه يبدأ وقد روى كبريت كبريت كبريت  
 فمعة على نحو الجاد كبريت كبريت كبريت  
 وتصحح على قولنا رضاء ولا يتبع أحدهما  
 الا نحو لهما فان انقطع الين انفس في  
 الارضاء والحفاة تر يستعمل بها  
 (فصل) عليه تسليم فمعة دار المكر  
 ومجرول كس ثلج سطحه فان يلدو والا  
 فلكم كبريت خبار وعلية تظفر فمعة  
 ثلج وكس فو على مكر دابة كوربا كاف  
 ووزن فو كبريت ووزن فو كبريت ووزن فو كبريت  
 محل وقله ووطا وغطا فو كبريت ووزن فو كبريت  
 في نحو سرج وجرول كس ثلج سطحه فان يلدو والا  
 مكر في الجادة فمعة كبريت كبريت كبريت  
 واعان فو كبريت كبريت كبريت كبريت  
 حل وسطه وشده محل وقله (فصل)  
 فتح الجادة مد يتي فيها العين غالب الجاد  
 ابدال المستوف ومستوف في كس ول  
 وفيه جملها المستوف منه الا في الجادة  
 ذمت فيجب تلف أو تعيب ويجوز نزع  
 سلامة فو كبريت كبريت كبريت كبريت  
 المدة كبريت فو كبريت كبريت كبريت  
 الانتفاع بالهابة فمعة كبريت كبريت كبريت  
 انتفع بها استوف كان ضرر أو انتفع بها فو  
 عادة أو كبريت كبريت كبريت كبريت  
 قهرا أو جملها فمعة كبريت كبريت كبريت  
 عكسه وعشرة فمعة كبريت كبريت كبريت  
 ولا حرة فعل بل بشرطها ولوا كبريت كبريت  
 قد دخل وان ذلت أو حرة فمعة كبريت كبريت  
 منهن ان لم يكن صاحبها معها والاضمن  
 فمعة ان تلف بالجلج كبريت كبريت كبريت  
 كبريت كبريت كبريت كبريت كبريت  
 فازد ولا ضمان ولو قطع فو باخاطه فمعة  
 وذل بذامه رسي فقال بسل في صاحب  
 المالك ولا حرة فمعة كبريت كبريت  
 تنقص تلف مستوف في معة في مستقبل  
 ويجبس غير مكره مد معة في قدر فمعة  
 لا يجوز فمعة كبريت كبريت كبريت كبريت

كل واحد للمحكي يبلغ الكسبين فان كان في الارض ارتفاع وانخفاض أفرد كل طرف بسقي  
 وما انخفض من هذا المالك انفسه على الصبح وحافر بروجان لا يرتفع أولي بجماعه حتى  
 يرتحل والظهور فمعة كبريت كبريت كبريت كبريت  
 من حاجته لزوع ويجبس المصلحة على الصبح والقناعة المشرقة كبريت كبريت كبريت  
 عرض النهر فيها فمعة كبريت كبريت كبريت كبريت  
 (كتاب الوقف) شرط الوقف فمعة كبريت كبريت كبريت كبريت  
 لا مفعول ومجرول كس ثلج سطحه فان يلدو والا  
 وكذا استوف كبريت كبريت كبريت كبريت  
 لهما فالاصح جواز فان وقف على معين واحد أو جمع اشترط لمكان فمعة كبريت كبريت كبريت  
 ولا على العبد فلما طلق الوقف عليه فهو وقف على سيد ولو طلق الوقف على جهة لقفا  
 وقفا هو وقف على مالكها يصح على ذي الامتداد سري ونفس في الاصح وان وقف على  
 جهة نصبة كبريت كبريت كبريت كبريت  
 مفعول أو جهة لا تقبل فيها القرية كبريت كبريت كبريت كبريت  
 أو أرض موقوفه على التيسير والتيسير مفعول على الصبح ولو قال تصدقت بكذا صدقة  
 محرمة أو موقوفه أو لا تباع ولا توهب فمعة كبريت كبريت كبريت كبريت  
 وان فو الان يضيف الى جهة علمت وينوي الاصح ان قوله حرمة أو أودته ليس يصرح  
 وان قوله جعلت للفقير صدقة نصير به مسجدا وان الوقف على معين بشرط فمعة كبريت كبريت  
 بل يحق شرطه القبول أو لا ولو قال وقف هذا سنة باطل ولو قال وقف على أولادي أو على  
 زيد ثم لم يولد فلا يظهر صحة الوقف فاذا انقض المذكر والظاهر انه يبقى وقفا وان مفرقه  
 أقرب الناس الى الوقف فمعة كبريت كبريت كبريت كبريت  
 من سبيل الى فمعة كبريت كبريت كبريت كبريت  
 فالذهب بمقتضى الوقف فمعة كبريت كبريت كبريت كبريت  
 وقف ولو وقف بشرط انفسار بطل على الصبح والاصح انه اذا وقف بشرط أن لا يزوج حواشي  
 شرطه بأنه اذا شرط في وقف المسجد انفسار به طائفة كاشافه انفس كالدوسة والرباط  
 ولو وقف على شخص ثم الفتر اعفاه أحدهما فالاصح انفسه يصرف الى الآخر  
 (فصل) قوله وقفت على أولادي وأولاد أولادي متضمني النسب بين الكل وكذا الوراد  
 ما تناسلوا أو ما يتناسلون ولو قال على أولادي ثم أولادهم ما تناسلوا أو على  
 أولادي وأولاد أولادي الأعلى فالأعلى أو الأولاد فلا دل على قرب ولا يدخل أولاد الأولاد  
 في الوقف على الأولاد والاصح يدخل أولاد البنات في الوقف على الفمعة والنسب والعقب  
 وأولاد الأولاد لأن قول على من ينسب اليهم ولو وقف على ماله ماله معق ومعق قسم  
 بينهم وقيل بطلان المصلحة المتقدمة على جمل معلوفة تعسفي الشكل كوقف على محتاجي  
 أولادي واحداي واخوتي وكذا المتأخر علم اولادنا متناحدا على فمعة كبريت كبريت كبريت  
 واحداي واخوتي والحق الجاهلين أو لأن يسقط بعضهم (فصل) الاظهر ان المالك في قرية  
 الموقوف ينتقل الى الله تعالى أي ينفك عن الخصائص التي فلا يكون لواقف ولا  
 الموقوف عليه فمعة كبريت كبريت كبريت كبريت  
 وفوا كبريت كبريت كبريت كبريت كبريت





ويستقر كسوتيت لولاها لاسم لوتى  
 وجع نفسه أو جعون منظمها فاض  
 وبات في الليل الحامس متوينا على نيل  
 وشرب طير جرح صمغ طاقول من ثابده ووط  
 الان أسرو قذف في فودة ولا يولدوا من  
 ولوم السكين يتمرناها التي ولدوا من هفت  
 من عقوبة بشت ولد فيها وان باتت ولا  
 ولد الاتم بر تاديب فلو تبت زناها أو عشت  
 من العثرة به أولم تطلب أو جئت بعد قذفه  
 ولولا فللمان وتبقى بامته انفسه  
 وموتى بدقا تنفاه نسب فاموسقوط  
 عتو به عن طهار لولان جهاد فموصاتنها  
 في سنة ان لم تلعن ووسوب عقوبة زناها  
 وله العان لافها وانما يني به محكماتى  
 مستوا لا كان ولنه لسنة أشهر من العقد أو  
 طلق مجلسه لا يلا من لخير ما نتي غورى  
 الاعدو تصير عفاه لده لوتى حل وان غلار  
 وضعه لقتة فان قال جهل الوضع وأمكن  
 حلف لا أحقر أو من يان ان تحال بينهم ماسة  
 أشهر ولو هي بولها غلاب عايش من اقرارا  
 كامين أو لم ينفذ ولو انت م قذفها برنا  
 مطلق أو مضاف لاجل النكاح لامن لتي  
 ولولا لالاعان له انشأ و يلا من لغبه  
 (كتاب العدد) تحب عدد طوء شبهة أو  
 بفرقة زوج حتى منى المهرم أو وطى  
 ولوى دبر أو تبت رامة رسم صدقة  
 تحيض ثلاثة أفرز و لو مسخانة والقره  
 طهر بين دميين فان طلقت طاهر انقضت  
 بطن في حصة ثلاثة أو شاطن رامة  
 ومخيرة طلقت أول شهر ثلاثة أشهر ردا  
 وغير محرر آن خان عتق في عدة نوحه  
 فكسر نوحه بشرطها شهران وحرم  
 تحض أو يشت ثلاثة أشهر فان طلقت  
 في أثناء شهر كل من الرابع والاربعين وغير  
 حرم شهر ونه فون انقطع مدها ولو بلا  
 عدة تصير حتى تحض أو تيش فلو طلقت  
 من لم تحض أو أسفة فيها بقره كاسية  
 ساحت بعدها لم تنك وفي المعتبر بأس كل  
 الما هو طل ولضعه حتى ثوى قامين ولو بائنا

قلن فان حوت عدة ليلته فكان أو حرم حتى الاصم ويجب ما تقدم عليه كزلة أو ولد  
 أو حرم وكذا فرش لثمنه في الاصم وعقده ولحافى الستة أو أه تنقلب كشما ودهن  
 وباتسل به الرأس ومثلها ونحوه طلع صان لكل ونشاب وازن من دود وامرض وأجرة  
 طبيب وحاجم ولها طعام أيام المرض وأدمها والاصم وجوب آخر حجام بحسب العادة وغن  
 ما غسل جراح ونفاس لحايض واحتلام ولها آلات كل شر وطير كقدر وضعة  
 وكوزو حوت ونحوها وممكن يلقى لها ولا يشترط كونه ملكا عليه بل ان يلقى بمخالطة  
 نفسها اندامها بحرة أو أمانة أو مسخرة أو بالانفاق على من يحبها من حرة أو أمانة لخدمة  
 وسواها هذا مرسوم ومعد فان أندمها بحرة أو أمانة حرة طيس عليه غير هأ أو يات  
 انفق عليها بالمال أو بين عصبته (لأنه نفقتا وجنس طعامها ليس طعام الزوج وهو مدعى  
 معسر وكذا متوسط في العقيم وموسر مدون ولها كسوة تليق بحالها وكذا المد على العقيم  
 لآله تنقلب فان كروم وتأخذ تسمل وجبان تره فون من تحسدهم نفسها في العادات  
 احتاجت المشعة لرض أو زمانه وجب اندامها ولا لخدم لرقبة لول الجلبه وجوب  
 في السكن لمتاع وما شئت كاعلم تحب وتصرف فيه فلا تترن بما يضرها منها وما دام  
 نطفه مكسوة وظروف طعام ومسا تحب وقيل لمتاع وعلى الكسوة أول شاه وصف  
 فان تافت فيملا تحسبه لم تبدل ان غننا تحب فان سائت في لم تدول بكس مدقة  
 (فصل) الجديد أن تحب بالتمكين لا للعقد فان انتكاه بمصدق فان تعرض عليه  
 مدة فلا تنفقه فان مرضت وجبت من بلوغ الحيرة فان غلب كتاب الحماكم لما كرم بلده  
 ليعاله فيصير أو يترك فان لم يفعل وخي زن وسوله فزها القامى والعشيرة بمجنونة  
 ومراقة عرض ولو نكحها بشوز ولو منع لمس بالعدو ومبالاة زوج أو مرض يضرمه  
 الوعد ودر والخروج من بيته بلاذن أو زوال أن يشرف على لتمام وطرفها ياتنه معه أو  
 لحبسه لاسبقا ولحاجته بسقط في الظاهر ولو تشرنخ غلبا فطاعت تحب في الاصم  
 وطرفها أن يكتب الحماكم كما سبق ولو تشرنخ غيت لا يزوجها لم تقط والظاهر  
 أن لا تنفقه لمسخيرة وأنما تحب لكيرة على من غير لمرها ينج أو عيرة بلاذن وشوز أن ملك  
 تحبها فان ملك فلاح حتى تخرج فاسرة لحبها أو بلاذن في الاصم لها نفقة مالم تخرج  
 وبتمها موم نفل فان أبته اشترى في الظاهر والاصم ان قضاه لا يشترى ككل فيها ما واه  
 لامن من تحبيل مكتوبة أو لوقت وسن راتبه وجب لجة المأون الأونة تنظف فلو ظنت  
 حلالا فنفق فيا نسا لا مترجع مادفع بعد عنها والحال البان يجمع أو ثلاث لا تنفقه لها  
 ولا كسوة وتحب حاملها وفي قول الجدل فلي الأول لا تحب لحامل عن شبهة أو نكاح  
 فاسد (قلت) ولا نفقة لخدمته وفاتون كانت حلالا والله أعلم ونفقة العدة مقدرة كزمن  
 النكاح وقيل تحب الكفاية ولا يجب دفعها قبل طهر وحل فإذا طهر وجب وما يوم وقيل  
 من تنفع ولا تسقط بعض الزمان على المذهب (فصل) ما عسر بها فان حبر صارت  
 دينيا عليه والأفها الفسخ على الظاهر والاصم أن لا فسخ ينج موصرا وأغاب ولو حصر  
 وغاب ماله فان كان عسافة أفسرها الفسخ والأفلا يوم بالاخبار ولو تزعرج رجل بها لم  
 يلزمها القبول وقد روى على الكسب كالمال والتمام فسخ بعين من نفقة معسر والاصم  
 بالكسوة كسوة بالنفقة وكذا بالادام والسكن في الاصم (قلت) الاصم المنع في الادم والله أعلم  
 وفي عاصره بالهر أو ال أ طهر ما فسخ قبل وطعه بدو لا فسخ حتى يثبت عند قاض عاصره





أَوْ يَجِزُّ أَوِ اجْعَلْهُ أَوْ يَهْدِكُمْ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ (١٠١) كَوْنُوا حَيَّاتٍ تَارَةً فَالْوَقْتُ إِعْرَاضًا وَغَيْثٌ

استعدا أو لم يهره وعلا فلا أو تفرق له  
تدعى الآخر أو كانت للشغل عفيفه فقلت  
فلا هو حليته انتعت أو جرحا أو  
عكس عرفه عن غير اللمعة أو مودوا إلى  
أياهم سوى الحسرة إلى أصولها  
وتروها وما أشبهها وإلى خروج  
الزمن ولوا رضع من خسر لبين لربيل  
من كل رضعها وأبغض من حليته لأخس  
بنات أو أخواؤه والبن إلى حلقه وقد نزل  
به ولو غامق إلى البن ولو وقى واحد  
منكوه أو أثنان امرأته شبهة فقلت  
فالبن لحقه الولد والبن لا يتطاع نسبة إلى  
عن صاحب الأولاد من آخر البن بعداه  
(فصل) عتقه صغيرا فأرضعها من عزم  
عليه بنته انفس كاحولها اتمعه مهرها  
وله حتى المروعة أن ياذن نصف مهر مثل  
فان أرضع من ثأمة أو سوا كنفه لا عزم  
أو أم كبيرة تحتها انفسه كنفه أو أم  
أبنتها حوت الكبيرة أبدا والسيرة  
ربية والتمهر ما لان وطى الكبيرة  
لأجلها مهر مثل أو الكبيرة حوت أبدا  
وكذا الصغيرة ان أرضعت لبنه والا  
فر يمتو فيعقم ولو أرضعت ثلاث صفائر  
تحت ولو أرضعت أربعين وجبة انفلحت  
ولو نكحت مطلقته صبرا وأرضعت لبنه  
حوت عليها أبدا (فصل) أو رجل أو  
امرأته ينسأ سائر طاهر ما أو أمكن حم  
تنا كهما أو زوجا فر قالوا مهر مثل  
ان وطئها معذرة أو أذاع فأكرت انفس  
ولها المهران وطى والاختصاف أو كسبه  
حلف انزوت رضاه أبدا  
والاحلاف مهر مثل بشرط ما لا يق  
وحلف منكر رضاع على طه وندبه  
على شرب ثبوت أو الاقرار به بما ياتى في  
الشهادتين قبل شهادة امرئ عظم طالب  
أجرة وإن ذكرن فعلوا بشرط الشهادة  
ذكرت وعددت وقرفق ووصول إلى  
حرفه و يعرف ظل حب أو يحار وادوا

لأدبه ولولا القتل لربما أوجر الفليس بأكرامه (عقل) هـ ويدعم اثنين ما فعلت  
من هذه المذغبات كمرؤسه أولاً لقطع عضو من أختائهم وان أتهموا رجل الحي كمنذرو ح  
بأنهم يقيم إيسار وعقل وجرحاً شديداً حتى آخر فلا يزالوا قاتل ويمنون النفي وحسب التناقض  
قبيل الانتهاء اليها ما كان ذلك كثر بعدد حرقه فالتفتوا قاتل وعلى الأول خصاص العشر أو مال  
بحسب الحال والافقتان ولو قتل من صفات القراع وعيشه عيش مذوح وبسبب القصاص  
هـ (عقل) قتل مسلمان كافر بعد الحرب لا قصاص وكذا لأدبه في الأظهر أو يدار  
لإسلام ويجاوى القصاص قول أوسن بعد مرده أو بعد ما أوعيداً أو نكته قاتل أبيه فإن  
شكاه فلأنه يوجب القصاص ولو ضرب من يضاجل مرضه ضرباً يقتل المرض وبسبب  
القصاص وقيل لا بد بشرط وجوب القصاص في القتل إسلام أرومان فهو الحار والمرتد  
ومن عليه قصاص كثيره والزاني الحصن إن قتله ذمى قتل أوسنم فلا في الأصح وفي القاتل بلوغ  
وعقل والمذهب وجوبه على السكان ولو قال كنت يوم القتل صبياً أوجبتني ما صدق به من أن  
أمكن العباد بعد الجنون ولو قال أتعلمى فلا قصاص ولا يصف ولا قصاص على حي وبسبب  
على المصوم المرتد كما قاله قتيل مسلم يذو يقتل ذمى به وذو وإن اختلفت ملتهما  
فأولاً القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح يذو فذموا لم الجروح ثم إن الجرح فكذلك  
الأصح وفي الصورتين إنما يقتصص الإمام طلب الوارث والأظهر قتل مرتد يذو يجر ذلادى  
جرم ولا يقتل حين فبهرق يقتل حين ويدور مكاتب وأمه بعضهم بعض ولو قتل عبد  
عبدانهم عتق القاتل أو عتق بين المرح والموت فكذلك الإسلام ومن بعضه ولو قتل مثله  
لا قصاص وقيل إن لم تزدح به القاتل وجب ولا قصاص بين عبد مسلم وحرى ولا يقتل ولا  
إن سخط ولأله وبقتل ولأله ولو تداعى بهما لا يقتله أحدهما فإن الحق القاتل بالآخر  
اقتصص والأما ولو قتل أحد أي من الأب والآخر إلا معاملة كل قصاص ويقدم فرقة فان  
اقتصصها أو يدار فألوارث المقتصر من مقتل القصاص إن لم نورث فالتابعي وكذا إن قتلا  
مرتبلاً وذو وجب ولا في الثاني فقط يقتل الجميع أو أحد لولي الطوع من بعضهم على  
حسبتمن الأدب باعتبار الرؤس ولا يقتل شريك خطئ وشبهه بعد وقيل شرىك الأب وبسبب  
شارك حرافى بعد وذى شارك مسلماني ذمى كذا شرىك ذى وقاطع قصاصاً أو دماً  
وشرىك النفس ودافع الصائل في الأظهر ولو جرحه جرحين بعد خطأ وماتهما ما أو جرح  
حرى ما أو مرده ثم أسلم وحرى ما ثانياً فإن لم يقتل ولو أدى جرحه بسبب ذمى فلا قصاص  
على جرحه وإن لم يقتل غالباً تشبه بعد أو قتل غالباً على ما قتل جرحاً جرحاً نفسه وقيل  
شرىك خطئ ولو ضرب أو سباً أو فقتل أو ضرب كل واحد غير باقي في القصاص عليهم أوجه  
أنهما يجب أن يؤامروا من قتل جعامة اقتتل بأولهم أو معاها بقدر عقولها بين الأدب  
قلت فلو قتله غير الأول صرى وقع قصاصاً لا لأدبه ولأله أعلم هـ (عقل) عرج  
حرى ما أو مرده أو بعد ذمى فاسلم وعق ثم مات بالجرح فلا ضمان وقيل تجب دية ولو ماها  
فاسلم وعق فلا قصاص والمذهب وجوب دية مسلم يخلفه على العاقلة ولو أداره الجرح وإن  
بالسراية فالنفس هدر ويجب قصاص الجرح في الأظهر يستوي بقره بالمسلم وقيل  
الإمام فان اقتضى الجرح ما لأوجب أقل الأسم من أرش ودية ونيسل أرشه وقيل هدر ولو  
لو تدم أسلم فأت السراية فلا قصاص وقيل إن قصرت الرخو جب وعقب الدية وفي قول  
نصفها ولو جرح مسلم فاسلم فاسلم أرش عبد أعتق وما بالسراية فلا قصاص وتجب دية مسلم  
وأقر أن كل قصاص يذو حركة بدهه على أنه ثباته إن كليل الغفان هـ يجب لغير

من المسكن ومن يورثه من بعده طعام وشوفا (١٠٢) وهو من يزوج بشكيلة من منصفه احد نصفه وموت وهو من لا يزوج

وهي لسيد العبد فان زاد على قيمته قال يادخلو وتو لو قطع يدعده فحق ثم مات بسراية  
فليس الاقل من الالة الواجبة نصف قيمته في قولنا الاقل من الالة وقبته ولو قطع يد فحق  
لمرجه آخون ومان بامرهم فلاقصاص على الاول ان كان كل واحد يوجب على الاخرين  
(فصل) بشرط لقصاص الطرف والجرح ماحشر النفس ولو وضع اسلما على يده  
وتمايلوا على دفعة فاقوا فاقطعوا وشجاع الرأس والوجه عشر غرامة وهي ماشق الجلد  
قليلاداءية تميمه او اضعه تقطع العجم وملاجه تنه ص نفسه وشجاعا تبلغ الجلدة التي بين  
العجم والظلمة وضعه فوضع العظام وهاتمت منه موضع ثلثة تنقه وامامة تبلغ ثلثة الصاع  
ودامه ففقرها وجب القصاص في الموضع فقط وقيل وفجرها لاسرى المظلمة ولو اضع في  
باقي البدن او قطع بعض مارت او اذن ولم ينسج وجب القصاص في الاصم ويحبس في القطع  
من مفصل حتى لا اصل تلذ وتنكب ان يمكن بلا اظفار ولا لانه في الصم وجب في غيره  
عين وضع اذن وجفن ومارن وشفته ولسان ود كروا شين وكذا الابان وشفران في الاصم  
ولاقصاص في كسر العظام وله قطع اقر بمفصل الحوض الكسر وحكمه السابق ولو  
اوجعه وهشم او قطع واخذ شمة ابرة ولو اضع وتقل او وضع له عشرة ابرة ولو قطع من  
الكوع قابض له التقاط اصابعه فانه عز ولا يجرم ولا اصم انه قطع الكف بعد دونه  
كسر صدعوا باله قطع من الرق في حكمه السابق فلو طاب الكوع يمكن في الاصم ولو اضعه  
فقط بوزر او وضعه فان ذهب الشدة او الاذية بانخف يمكن كثر بحدية بحدية بمحاشن  
حدقه ولو لم يملط - مذهب من عتالها فذهب اطعمتها فان لم يذهب اذبح والاصم  
كالصم يجب القصاص فيه بالسراية وكذا البطش والقوق والسراية في الاصم ولو قطع اصبع  
دنا كل غيرهما فلاقصاص في اليد كل (باب كيفية القصاص وموتيه والاختلاف فيه)   
لاقطع بسار يسري ولا يفسد على يداه وعكس مولا اذية باخرى ولا اذية برأه في محل آخر ولا  
يفترقون كبر وطول وقوة بطش في اصلي وكذا اذن في الاصم وبغيره في الموضع طولا  
وعرضا ولا يفرقون طاقا لحم وجلد ولو اضع ككل رأس ورأس الشاج اسفر  
استوجبه ولا تنه من الوجع والمقابل يؤخذ فقط الباقي من ارض الموضع ولو زرع على  
جميعها وان كان رأس الشاج اكبر اشد قدر رأس الموضع فقط والصم ان الاختلاف في  
موتيه الى الجاني ولو اضع ناصته ناصته افرع من باقي الرأس ولو زاد القصاص في موهنة  
على حقه لم يمتص من الزيادة فان كان شظيا او قطع على ما يجب ارض كل وقيل سقط ولو  
اوجعه جرح او وضع من كل واحد ثلثا او قبل فسطه ولا تقصص حجة تشلوا من رضى الجاني  
ولو قطع لم يقصصا بل عليه دية الجسري فليست مقصصا النفس وتقطع الشلاء بالصحة  
الا ان يقول اهل الظفر لا يقطع الدم وينتفع به استوفها و قطع سليم باصم وأسر ولا اثر  
لخثرة الاظفار وسادهاوا للصم قطع فاه بالاظفار بسلمها دون عكس مولا كثر مجفوقا  
كاسد والا شل منقبض لا ينسج او كثر مولا اثر لا تشل وروعه في قطع لخل يصبى وعين  
وانتصمب وانضمم واذن سمع باصم لا عين حجة بحدية عموال لسان طاقا بانفس وفي  
قلم السن قد صلا في كسرها ولو قطع من غير فلا ضمان في الخلل فان ساقوت نباتها  
بان سقطت البواق وعدن دون اوقال اهل المصم قد الميت وجب القصاص ولا يستوفى  
في مصم ولو قطع من متهو فبقيت بسقط القصاص في الاظفر ولو قطع يده امعاف قطع  
كله قطع واما ريش امعاف ولو قطع كامل فاقطع اظفار شاة المظالم اشد ذية امابعه لا ربح

مدان من غالب قولنا الجاني ان اشتاف  
فلان يده والدمائة واحد وسبعون درهما  
وثلاثة اسباع وروهم وعلمه دم يجب  
ولمته وعينه وشعرها والاضاح ان يكون  
ويلاو فقط نطقها كلها عنده كالعادة  
وهي ريشة او اذن ولو لم يمسحها ادم  
غالب الجاني وان لم تأكله كثر يشوي  
وتحمر ويتقلب الفصم ولو لم يلقه  
كذلك لم يمسحها فاقطعها بالمتاد  
ويذون بغير السلاطة كسوتك كليلين  
تص وشعرها ونحو سار او يلو وكسب ويزد  
في شدة جرحا يجب عاقبته وقطعها  
على مسرعة في شاة موهنة في صم  
ومن موهنة في شاة موهنة في شاة ونام  
في صم تحت مالزية او حصير ولو لم يمسحها  
فراش ويخمد لحاف او كساف شاة  
وردا في صم و لا تأكل شراب وطبخ  
كشعة وكوز وجوز سدروا لا تنفق  
كشط ودهن وسدرو ونحو مرن لعين  
لصان او جرح جرحا عيشه ونام ففصل  
بسيه لا يزين كليل وشعرها ودواء  
مرض واخره يمسحها وسكن ياتو بها  
واخذام حوتقدم عذبة يثابها بن  
يجعل قمارها فيصمها ان صمها ما يلقه  
من دونه لا روية فوعا من غير كثر ودونه  
جنسا فويعنه فله فوعلت على موهنة  
ومد على غيره لاله تنفق فان كثر وجع  
وتأذى فعمل وجب ان يرفه واخذام بن  
استحبت لنفسه لمرض والمسكن  
والخادم امتاع وغيرهما تخليق فلو تزين  
بما يضر منه يا ونعلى الك و اكل كل  
سنة اشهر وان تلفت يهال بدل او مات لم  
تدولم تكس مقلدين  
(فصل) في شح الماثر ولو على موهنة  
لا الصغرة بالتيكنا والعمر في موهنة موهنة  
بشكس وامعاف لزوج على عدمه  
فان مرضت شل وجب من لوجها فان  
غيرها وظهر التام كسب العاصي قتادى  
باله لعل فيهي ولو ما بها بان في موهنة موهنة موهنة

وان

معها الى ما ذكره من خبر الاذان الا بعد تكبيره فوالله لو كان ياتى في حديثه وبسطر (١٠٢) ولو بانته لامعها ولو بانته حاجته كما هو الحال ولو بانته

أخضعتم في حوله منها ما كان طلاقاً وفلما  
موسى قال أيسئنا من قولك حينئذ من غير  
تنظيف فلو ألقى للناس حمل فأخضعوا  
ما بعد صحتها ولو أنه لم يأت رجب  
للجلل له إلا عن شبهة فهو صحيح فثبوت زوجة  
ومؤنة كونه زوجة ولا يجب دفعها إلا  
بظهور رجل **هـ** (فصل) **و** أسهر المأ  
وكسالاته باق في نفقة أو كسوا أو  
بمكس أو مهر واجب قبل ولده فان صفت  
بغير المسكر دين أو الظاهر فسخ لانه غير ولا  
أن تبرع أبقر له أو سيد فافسخ باستناع  
قسير ما لم ينشأ من غير مؤنة فيكون  
مسافة قسر وكس استطراد وليس بين  
جعل له ولأولاد ولا في غير مهر ليد أمة  
له له إلا وقاله بأن ترك واجها و قوله  
افسخي أو أصري لا قبل بل ثبوت أصاره  
عند فاض فيه له ثلاثة أيام ولا يخرج فيها  
لتصديق نفقة عليها وجوبه لا ثم يفسخ  
القاضي أو هي باذنه صيغة الرابع فان لم  
يقضه فلا أن أسهر نفقة الخامس بثبات  
أو أسرى في الثالث ولو ضيف ما عساه فلما  
الفسخ لا بالمهر **و** (فصل) **ز** لم موسر  
ولو كسب بليق بما يفضل عن مؤنة موه  
وه ولولته كفالة أصل و مخرج على كفاها  
وعجز الفرع عن كسب بليق وإن انفلسا  
دينا ولا تبرع بوقها ديناً إلا ابتراض  
فاض لغبة أو منع وعلى أمارة اه البأثم  
إن انفردت هي أو أجنبية وجب إرضاءه  
أو جسدنا لم يتغير هي أو ثبت فليس  
أي به جسدنا إلا ثابت فوق أو ينشأ أو  
تبرعت أجنبية أو دعت باق لم يمتد من  
استوى فراء وهاء فالأقرب فالورث  
إن تفاوتوا أو ما موه من له الواو فعلى  
الأب أو أجداد و جدات فالأقرب أو أم  
و فرع فالفرع أو محتاجون وهم الأقرب  
**ح** (صل) **ط** الحضرة يمتن لا يستقل  
والأناث أنيق ما أو لأهل أم ما لها أو  
أو نزل الفرع فالقريه مهات بك ذلك  
أو وثقت لاني تركه فغير حرم أو نسابة

وإن شاء قطعها والامع أنكمومة مشابهن تحبان لقلالان أنشد بكن وإنه يصيق  
الحالين كسومة خسر الكسوة ولوعظ كقلالاصابع فلاقصاص أن تكون ككته مثلها  
ولو قطع فأقد الاصابع كالمواضع ككفو أخذية الاصابع ولولشت أصبعاء قطع وكأكلمة  
فإن شاء قطع الثلاث السبعة أخذية أصبعين وإن شاء قطع يد وقدميها **﴿فصل﴾**  
قبطه وقدمه مومته مسدق الولي يمينه في الأظهر ولو قطع طرفه مومته قطعته فذهب بقدمه  
إن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر والأفلاو يديه وربط جسمه فمات وزعم سراية والولي  
إذا لمالكاً أو سيقاً فالامع قصد يد الولي وكذا ولو قطع يد مومته يمينه والولي سراية ولو أوضع  
موضعين ودفع الحاضر وزعم قبل انهاء مسدق أن أمكن والاحضار يخرج وبث أن شأن قبل  
وثالث **﴿فصل﴾** الصبح ثبوته لكل وارث وينتظر ثابتهم وكل أصبع مومته ومومته ويجب  
القاتل ولا يعلق بكفيل ولا يعلق على مستوفى ولا يفرغ من قطعها العاجز ويستحب وقيل  
لا يدخل ولو بدأهم فقتله فلاظهر لأقصاص واليمين تسعة الدية من تركه يوفى قول من  
المبادرون باليد بعد مومته من الأقصاص وقيل لأن لا يسلح ويحكم قاضيه ولا يستوفى  
قصاص إلا بالذنن إلا ما كان استقل عزرو وأذن لأهل في نفس لأطرف في الامع فإن أذن في  
ضرر بدنية فأصاب غير هامة عزرو لم يجره ولو قال أشطأت وأمكن عزله ولم يجره وأحرز  
الجلادة على الجاني على الصبح ويستعمل الفرور والحرم والحر والبرد والمرض وتجب  
الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى تردها البأ ويستغنى بعيرها أو قطم أو حلون  
والصحيح تسدقها في جملها بغير عيشة من قتل بعدد أو شق أو شق يع ونحوه اقتصه أو  
بغيره ينفذ وكذا آخر ولو أوط في الامع ولو جرح ككفو به فارتد زيد وقول السيف  
ومن عدل إلى سيف فله ولو قطع فسرى قالوا عزرو وقبضه أو قطع ثم أحرز وإن شاء انتظر  
السراية ولو لم ينصف أو كسر ضد فالحرز وقول ككفه فإن لم يحزم ثم أحرز أو أقتى  
الأظهر ولو اقتص منقطع ثم مات بسراية فلو لم يحزمه فهو نصف دية ولو قطعت يده  
فأقتص ثم مات فلو لم يحزمه فمات سلاية ولو لم يحزمه من قطع قصاص فهدر وإن مات  
سراية ما أو سبق الجاني عليه فقد اقتص وإن تأخره نصف الدية في الأصم وقال مسحق  
بين آخر جهات خرج بسراية أو قصداً باحتياطه فهدر وإن قال جعلت العين وظلنت آخرها  
فكذلك فالامع لأقصاص في اليسار وتجب دية وبيع قصاص العين وكذا قال دشت  
فقطنتها العين وقال القاطع ظنتها العين **﴿فصل﴾** موجب العمد القود والدية بدل عند  
سدق طه وقول أحداهما عليها وعلى القولين الولي عضو في الدية بغيرها الجاني وعلى  
الاول لو أعلق الضرع فالذهب لاديه ولو عفا عن الدية لعاوله البهي بدهاها ولو عفا على غير  
جنس الدية ثبت أن قبل الجاني والأفلاو لا يقط التوفد في الامع وليس لمحور رأس مومته  
مالان أو جيناً أحدهما والأفان عفا على الدية ثبتت وأن أطلق فكساق وقصصاً عفا على أن  
الامال فالذهب أنه لا يجب شيء للمذوق الدية ككفلس وقيل كصبي ولو لم يمانع التردد على  
ما تبي بعير لكان أوجب أحدهما والأفلاصم المحذور ولو أقترب وقاضى ففعل فهدر وإن  
سرى أو قال أقتل فهدر وفي قول تجب دية ولو قطع فصاعن قوده وأوشه فإن لم يسر فلا شيء  
وإن سرى فلاقصاص وأما الرش العدو فإن جرى لفقاومصة ككومته بلوش هذه الجنابة  
مومته لقاتل أو لفظا إياه أو ساقا أو عضو سقا أو لول وسب وتجب التي يادعاه إلى تخام  
الدية وفي قولان تعرض في عضو ملياً يحدث منها عقلت فالسرى إلى عضو أخراً فدخل ضمن

فأخبرت خالَةَ قَيْنَتِ أَخْتِ أَخِ قَيْمَةَ وَتَعَدَّمِ أَخْتِ وَحَاةٍ وَعَدَّ نَازِلًا مِنْ هَاهُنَا لِيُؤَلِّبَ لَهَا وَلِأَخَوَاتِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا قَرِيبَةٌ غَيْرُ مَحْرُومَةٍ كَمَا تَسَاءَلُ

فأما هذه فلا تقرب من الحواشي فلا تقي  
قبرته ولا حادثة لغيره وورد سيد وامن  
وسلم عليه وقالت ليزن ان ترضع الولد وانما  
غيره الا انه حق في مخالفة ورضي  
قال زال المانع فمات على والميراث تفرق  
أما هذه فتعذر اختار من ماله ما يرضى  
وسيد او غيره من الحواشي كآب وأنت أو  
خالة وله بعد اختياره تفرق في الميراث  
اختير من آبي له ثلثه والباقي لغيره اما ان يرضى  
على العادة وهي أولى بغيره فماتت هذه  
رضي والا فماتت وان اختارها ذلك كرضيها  
ليسلا وعند هذه لم أر أوتى عند هذا  
ورويها الاب على المدة وان اختارها  
أقرع أولم يفرق في الميراث أولى ولو سافر أحدهما  
لانظره فالتيم أولها لصفة ان أن خونا  
﴿فصل﴾ عليه كناية في حقيقة مكانه  
من غالب علة لثمة المدة لا يكتفي بتميرة  
بلاذنا ومن أن يناله مما يرضى به ونسقا  
بعض الزمن ويبيع فاضل فماتت فان فقد  
أمره ببيعه أو بآله ملكه ولو اجار أمه  
على ارضاء وانها لو كذا غيره لم يفل وعلى  
قطعة في قولين وارضاه بعد هذا لم  
يضر ولم يفرق في قوله ليس لاحدهما  
فلمه قبل قولين وارضاه بعدهما  
الابراض بالضر ولا يكف ما لو كمالا  
يلقبه على خلافه في حقيقة تراض وهي ضرب  
خارج لم يرضى بغيره كقولهم أو نحو مواعله  
كناية في دواء الخمر من امتنع به مال الجبر  
على كناية أو أزاله ملك أو جميعاً كقول  
فان امتنع فعل الحاكم ما روي بالحب  
ما يرضى ولا روح له كناية ودل لا يجب  
عائنه ﴿تجيب الجواب﴾  
هي عند وشبه وضاع لأنه ان لم يرضه عين  
من وقت به قطعا أو قدسها بما يتلف غالبا  
فعدم أو غير مفسد ولا قد دال في عدم ظلم  
كسر زاب يقتل أو غيره وتأم من ممتلكات  
لم يظهر أو ممتلكات قدسها بآله فيما  
لا يؤمن بكلمة تعقب ولزمه ما دام أو شرابا بطا بحتي ما كان معضد تعقبه فيها بالاجور أو عطشا فعدمه أو افان لم





أحدهما ولو بادر الخوارج إلى استرقاقه أو زوجية فلا ذل وبقتل شريك من امتع قومك في لاقائل غير يعجز عن عدو غيره أو مضمون وغيره ولو لدواي سرجه عند قتال نفسه أو ما (١٠٦) لا يقتل غابا أو جهلا عنه فسيب عدوان عليه فبشر الجراح تقسمو بقتل

جمع لواحده ولولى بطريق عن بعضهم بحسنه  
 من اللحية باعتبار عدددهم ولوضربوا بسياط  
 وضرب كل لا يقتل فـ (فصل) ان الاقل من  
 والاقلية باعتبار الضربات ومن قتل جمعا  
 مرتب اقل بالوهم او ما عاقره عقوبتين  
 البتة فلو قتله غير من ذ كرمى ووقع  
 قردا والباقيان البتة (فصل) شرح  
 بعد اوجيبا او مردها فتقت وصم فالت  
 فهو لولو ما فتقت وصم قربة خطأ ولو  
 اوتدبج ومانت فقتل مسدد ولو اوتدبج  
 المرح ان اوجيبه والاقل من ارضه  
 وقربة فالت اسلم فقتل سارية قربة كما  
 لو جرح مسلم فذبا فاسلم وحيدا فتقت  
 ومانت سارية ودمته فقتل سارية فالت على  
 قربة فالت بالذبح ولو قطع بعد فتقت ثم  
 مات سارية فقتل الاقل من اللحية والارض  
 (فصل) كالنفس فقتل سارية فالت على  
 جسم بعد الذبح او علم بانها ذوات النضاج  
 حارسة نشق الجلودامة تدعى بانضعة  
 قطع العم وتلاحة تعرض فقتل سارية  
 فصل بجلده العم وموضعها فالت على  
 شهمة وموتة قطع ومأومة فتقت سارية  
 السماغ واذنفة فقتلوا الاقل والاقصى  
 موضع ولو بقي البدن وبسبب قطع  
 بعض مارن وان لم يكن وفي قطع من  
 مفصل حتى في اقل فقتل من كان امكن  
 بلا اضافة فوق ومن قطع اذن ومارن  
 وشغولسان وذكروا بين والذين وشغل  
 لاني كسر عظم الاسنان وامكن وله قطع  
 فقتل اسفل الكسر فلو كسر عنقه واباله  
 فقتل من المرقق او الكوع والحكمة  
 الباقي ولو وضع وشتم او قتل اوضح  
 واشد ارض الباقي ولو قطع من كوعه لم  
 يقطع شأنا من امابه فان قطع عرو ولا عزم  
 وله قطع الكف ويجب باطل بالصر وجمع  
 وبالش وذوق ومن كلام فـ (فصل) اوضحا

علمه، علمه تذهب، وأغلب فذهب، فل به كنهه، فل ذهب، والأدب به بأخص، ممكن كثر، يب حريدة بمحاولة وقاع  
 أم بقاء، كل شيء، فلا فرق، المتأكل (باب كيفية القود والاختلاف فيه، وموضع) لا تؤخذ سائرهم ولا شقة، فل، علما

وكانه هجر إلى بلادهم ولا غلبت جود ولا زاد رزقهم إلا أصلى لله أو جعل آخره بغير ثلثون كبر وقولهم قسوا على الله وعنفوا عليه  
ولا يضر ثلثون فلما لم يجدوا رجلا وأرادوا رأسه أمهر (١٠٧)

استوجب من رؤس خديس من أرض الوصاية  
أكرم أخذ قدره والخير في حقه العاقبة  
أو نكحت وتبعته أمهر كل من رؤس رؤس  
فيهم شدة عدل لا يقرده فلان جبريل  
غارش كمل ولوا فجمع أوسع من كل  
منها ولوا في ثلث لأمير بأهل منته أودعه وصح  
أن أسرف دم ويقع به لا عكسه ما في غير  
أنه وأذن سرية وإن رضى الخلفي فلو فعل  
بلاذن فعله مدته فلو سرى فغدا لنفس  
والشئ سلطان العمل والأمر لا تشاؤا في كسر  
وهدمه ونزع سلمه أصم وأمر جواد  
أخلفا بسلمها أتكفه ولا أثر لغيرها  
وأفكسها بأشتم وأذن جميع بأصم  
لأصم صفة جعله لسان ناطق بأمر  
وفي قطع من قود ولوا من ضمه مغفور  
انظر فإن بان فسد سلبها واجب قود ولا  
يقص له في مغفور تقصت بداهة أصم قطع  
كاملة قطع وعلمه أرض أسبع أو العكس  
فلا تقصو مع حكومة سحر الكفدية  
أصابعه وألقها وحكم مقتلتها ولوا قطع  
كامل بأصابع ولوا قود إلا أن يكون كفه  
مثلا ولوا ثبات أصابع قطع كاملة انما  
الثلث أنفذ به أصبعين أو قطع مدونه  
بها (فصل) قد قصوا زعم مونه أو  
قطع يديه وجعلته فنان زعم سريه ولوا  
المدام كما أو سابعه وأمكن اندمال  
حلف الولي كقطع غمائل وزعم سريه  
ولوا سريه ولوا لآخر طاعها وزعم  
فصه ناطق أو وضع موضعين ورفع  
الحاجر وزعم قبل المدام حلف أن قصر  
ومن والا حلف جبريل وثبت أوشان  
(فصل) القود القود في سحر بلان  
كالمصم ويتنوعهم وحسناتهم ولا  
يستوفيه إلا بدعته أو بقرعة أو  
ولا يشكها حرقه بدوا أحدهم قصه بعد  
لقرعه قود أو قود نذرة شدة قصه  
من تركه ولا يستوفى إلا بدين علمه

كل سنة ثلث وذي سنة وقيل ثلاثا وأمر المستين في الأولى ثلث وقيل ثلاثا وتصل العطف  
العطف في الظاهر في كل سنة ثلث وذي سنة وقيل ثلاثا وقيل ثلث في ثلاثا وقيل ثلث في ثلاثا  
والأطراف في كل سنة ثلث وذي سنة وقيل ثلاثا وقيل ثلث في ثلاثا وقيل ثلث في ثلاثا  
الغاية ومن مات في بعض سنة سقط ولا يعقل في القدر ورويق وصي وجنون ومسلم من كافر  
وعكس هو يسلل في حرم من نصراني وعكس في الظاهر وعلى التقى قصه يتلوا المتوسم  
ربيع كل سنتين الثلاث وقيل هو واجب الثلاثا ويصبر أن آخر الحول ومن أعسر فسقط  
(فصل) ماله سبانية العبد يخلق بقرته وسلبه يمه لها قود بلا لقل من ليمته وأرشد  
وفي القدر بأرشد ولا يخلق بدمه في القدر في الظاهر ولوا غدا في سله ليس أوقدا مول  
جني ثلثا قبل الفداء باعه فيها أوقدا بلا لقل من قيمته والأرش وفي القدر بالأرش ولو  
أعتقه وأبوه يحسنها أوقده فداء بلا لقل وقيل القود لوهر بأمرات يرى سبانه الأذا  
طلب غنمه ولوا اختار الفداء لعل أصم أنه الرجوع وتسليه ويغدي أم ولا يلا لقل وقيل  
القود لو جنايتها كوا حديق في الظاهر (فصل) في الجنين غرة أن انفصل ميتا  
بجنايته في حياته أو ميتا لو كان ظهر بلا انفصال في الأصم والأفلا أو حيا أو يقر زمانا بلا لقل  
ثم مات فلا ضمان وإن مات حين خرج أودام ألم وما نذرة نفس ولو أقتل جنين من فترتان  
أوبد أمه لو كان لم يمت في القود بل قصه في القود أو ظن لو بقي لتصور وهي صيد أو أمة  
بمزمسلم من عيب يسع والأصم يقول كبر لم يجر بهرم وبشرط بلوغه نصف سرية  
فلان فقد نفيسة أي وقيل لا بشرط فلفقة قد تمتها وهي لوردة الجنين وعلى عاقلة الخلفي  
وقل إن تمده فله والجنين المودى أو النصراني قول كسل وقيل هدو والأصم غرة كانت  
غرة مسلم والرقوق شربة أمه وهم الجنانية وقيل الإحصاء ليدها فان كانت مقطوعة  
والجنين سليم قومت سلمة في الأصم وتعمله العاقلة في الظاهر (فصل) يجب  
بالقتل كفارة وإن كان القتال ميلا ويجوز ولو بعد رذم أو طرد أو بطلان أو بطلان مسلم  
ولو بدار برؤوسه وجن في عيده نفسه ونفسه في نفس وجهه لا أمر أو موصى حرمين وباغ  
وصائل وقص منه وعلى كمن الشريعة كفارة في الأصم وهي كفارة لكن لا طعام في  
الظاهر (فصل) كفارة دم والقسامة

بشرط أن يفصل ما يدعيه من عود ونظاما والفراد وشركتان أطلق استغفله القاضي وقيل  
يعرض عنه وأب يعين الذي عليه فلا قتله أحدهم لا يحلفهم القاضي في الأصم وعرض يان في  
دعوى غضب وسرقة وتلاف وانما سمع من مكلفاتهم على مثله ولوا دعوى انفراد بالقتل  
ثم أدى على آخره تسع الثانية أودعا وصفه بهير لم يسأل الصلح في الظاهر وثبت  
الصلح في القتل لعل لو شره قمر بصلح الذي بأن وجد قتل في قتله أو قرة صغيرة  
لأعداته أو تفرق من جميع ولو قتل مكانا لقتال وانكسروا من قتل قال النجم قتال فلو في  
حق الصلح الآخر والاقني حق صفه وسهاده العدل لو شكا بعد أو أنه وقيل لا بشرط  
تفرقه وقول وسعة ومياد وكفار لو في الأصم ولو شره قمر بصلح الذي بأن وجد قتل في قتله أو قرة صغيرة  
وكذبه الآخر على اللرب وفي قول لا دليل لا يسأل بكذا بفسق ولو قال أنه دمه قتله زيد  
ويجوز وقال الآخر عرو ويحبو لحوار على كمن عساه وله ربيع الحية ولو شكر الذي  
استقل عرو باذن لاهل في غرضه فان أذنته في ضربة قطاع رها عدا عرو ولوا عرو أخطأ محكمه لا لما شره لم يضره من حلفه حرة  
بلا دلم رزق من المالح على جاله وله قود ولو في حرم وحرم ودرورض لا يمتد وقصه ذات حلي وثبت بقائه في حرمه

[illegible]

عليه الموث في حقه قتل أم كنيم للتطرق عندهم بميمه ولو ظهر لوث بأصل قتل حون حمد  
وتحدا فقلسه في الاصح ولا يقتضي طرف وانا لا مال الا في عيني الاظهر وهي أن عطف  
المدى على قتل ادعاء تحسب عينا ولا يشترط موالاتها على المذهب ولو عطفها حسون وانما عطفه  
بنى ولو مات المدعى بن واثنه على الصحيح ولو كان قاتل في دونه وتوزعت بحسب الارث وسير العسكر وفي  
قول بعض كل تحسب ولو كنسب أحدهما انف الا تحسب ولو عطف الحلف الا تحسب تحسب  
واخذ حسنة والاصبر القاص والمذهب ابن عيينه المدعي عليه باللوث والمروءة على المدى أو  
على المدى عليه ميث لوث واليمين مع شاهد حسون وحببها القاص في قتل خطأ أو نسبته  
على المدعي على العلة وفي العمد على المقسم عليه وفي القسمة قصاص ولو ادعى عبد ابوت على  
ثلاثة سخر أحدهم أقسم عليه تحسب واخذ ثلث الدية فان خسرا أخرا أقسم عليه تحسب وفي  
قول الخواص عشر بن إن لم يكن ذكر في الاعيان والافتقار الاكتفاء بها بنائه على صحة القسامة  
في بقية المدى عليه وهو الاصح ومن استحق قبل العلم أقسم ولو لم يكتب القتل لعبد مؤمن أو نذر  
فالاصل تأشير اقسامه ليعلم من أقسم في الرد مع على المذهب ومن لا ورثة له الا ذم القاص  
في قوله ١٠ انما يشترط وجوب القصص باقرار أو عدل بن والمال بذلك أو برجل وامرأتين  
أو عين ولو عطفان القصص ليقبل المال برجل وامرأتين قبل في الاصح ولو شهد هو  
وهما بناته قبلها الناحي بحسب أرضها على المذهب ولو صرح بالشاهد بالمدعي فلو قال ضربه  
بسيوف فخره فالت يثبت حتى يقول فالت منه أو فقتله ولو قال ضربته فأدماه أو أفاضل  
دمه ثبت دامية بشرط أو مضمرة به فأوضح علم رأسه وقبل يكتفي فأوضح رأسه ويجب  
بيان شهادته رواه اليكن قصاص وثبت القتل بالبحر باقرار الابينة ولو شهد بواوثة بجر  
قبل الاند مال قبل وبعده يقبل وكذا بمال في مرض موته في الاصح ولا تقبل شهادة عاتقة  
بشقي شهود قتل بملونه ولو شهد اثنتان على اثنين بقتله شهدا على الاولين بقتله فان صدق  
لولى الاولين حكمهم ما أو الاثنتين أو الجميع أو كد البسيع سلطانا أو طرف بعض الورثة يعفو  
بعض سقط القصص ولو اختلف شاهدان في زمان أو مكان أو آلة أو هيئة بلغت وقيل لوث  
١١ كتاب الغنا ١٢ هم مخالفو الامام يفرج عنهم ولو لم الاتقياد أو منع حتى توجه عليهم  
بشرط شوكهاتهم وأويل وطاع فيهم قبل وامام منصوب ولو أظهر قوم رأى الخواص كثر  
الجنائن وتكفير ذى كبريتو بقاتل أو تركوا أو الاقطاع طريق وقيل شهادة البهائم قضاء  
قاضهم فيما قبل قضاء فاضاها الا أن سخل دماءه لا ينفع كذبها بالحكم ويحكم بكتابها بسماع  
البينة في الاصح ولو أقاموا حدا وأخذوا وكلة وخزى وخربا وفرقوا سهم المرتزقة على  
سندهم مع وفي الأخير وهو ما أنفقه ما يغ على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال ضمن والا فلا  
وفي قول ضمن الباني والمتأول بالشوكة ضمن وعكسه كباغ ولا يقاتل البغاة حتى يبعث اليهم  
أسيافنا نأصا يسألهم ما ينعفون فان ذكر أو عاتلة أو نسبته أو أزالها فان أصر وانصهم ثم  
آثمهم بالقتال فان سفلوا الجهد وفعل ما أصرأوا ولا يقاتل مدبرهم ولا معتمدهم وأبصرهم  
ولا طاق وان كان عبدا وامرأتين تقتضى الحرب وينفوق جمعهم الا أن يطيعوا بانشاره  
و يرد سلاحهم ويصلحهم اليهم اذا انقضت الحرب واستغاثتهم ولا يستعمل في قتال الا  
لضرر ورواها ثلثون بغيره كلهم ومقتضى الاضر ورواها قالوا أو أساطو استولوا لستم

يدن وصلى فلائح ولولمان بان بتوديه  
 نفودوان التامر ايضا اوسبي الجنى ما ه  
 مفادقتص والا تصفدية ولولفاسل سق  
 عير آخر بها فافرح سباراوقدر رابا دها  
 ففسدة ولوبها عها فلانا اخرها ما او  
 آخر جهادها ولنا ساهالين اولالقاطع  
 الاخرامطرية الهوى في قودا قيب الا في ن  
 القاطع الاخره ﴿فصل﴾ وجب  
 العمدوقودا ادية بدل الخوصصن سبلا او  
 مطلقا فلائح في حق ادية فلانا اختارها  
 فصب سبفومطلقا او ساهالين ابد عفوه  
 فها وبسبوت ان مرض بان ولولعاصلي  
 ففهمه او اكفرها فبشبان قبل بان  
 والا فلا فبشبان اقود ولولقطع او قتل  
 مالك امر ما فذه ندر ولولقطع فصفين قودا  
 وارش من لاراش السراية وان قال عفوه  
 عدو الا ان ففاعته بالقدومسة ونية  
 قود نفس يسرية طرف فضا ففلاقليم  
 او عن الطرف فلا خرا قيتو ولولقطع تم عفا  
 عن النفس فصرى القلع بان بلان الفو  
 ولولكل تم عفا فقتل الكل بلعاصليه  
 ادية ولا يرجع بها ولولزه نفود ففكمها  
 مستحقه بلولسمة بان قاتل قبل ولولجمع  
 بنف اوش ﴿كل الدان﴾  
 ادية حوسلم ما تفهمه ثالثة في عدوشه  
 الاونسة قوتلاون فذرة او برون  
 مخالفة قول خمر بن وخمس في خطا من  
 بشان فخره و بشان لبون وبى لبون  
 وحقق واذن الا في حكمة او اشر حر  
 او حرم ورم فثمة قوديه جعل جان هله  
 وفبره على عاقبة فوله ولا يقبل معبلا  
 برضول لزمه في ابله ففكمه قارب  
 برضول من عقتش من غالب ففصل  
 العدم ادية فكل ثلث ملرم ففجوى ففحو  
 فففي ثلث ففوا في ففصف فففون  
 لم يسهه اسلام ان ففك عمال فدر لدية

دينم والا فكمجوسى \* (فصل) \* في موضعنا رأس أوجو ووصرت والتمت نصف عشرية صاحبها واسمته علم  
أوصفت أو أوجب له عشر وبدونه نصف ومثله ما أو ما مئة ثلثية كباثقة حوى حى بنف لجوى باطن يحمل أو طر بق له كبطن





ولو لم يضمنه أو ادّعى ما أو ذمّه كان له سدأوسطان فكذا بشئ وبالأصلان كرا كين فلا تكن غم للقاتل أجنبي ثم كذا مع الغنمين وفي  
 أسرف سطينة على غرق جاز طر حستانه أو وجب لربها نجدة وأكب (١١١)

وعر سدر ودر مسله من آنية ولباب بله لاجل وتدو لنام بعصره أو مسد على قوب أو  
 قوسه متاعه من زوايا قلوب لال منه قلوب وسواع وشبهه بقره بعصره ان لاجله من زوايا  
 والا فلا شرط الملاحقة قدره على منع سارق بقرة أو استغاثه وداو منه في عن العمارات  
 كلبم اقوى بقتل من زرع فتح الباب واغلاقه والا فلا شرطه من زرع اغلته وحافه ولو نائم  
 ومع قصه ومو في بحر و زبلار كذا انما اولى الاصم وكذا اغلته تظله سارق في الاصم فان كانت  
 فلا ذهب انما من زهر لار من أس وأغلاقه فان فقد شرط فلا وجبه بعصره ان لم تشد اطنامها  
 وروى اذ باله في وماتها كساع بعصره او لا غرق و بشرها لحنا غرق فيها ولو نائم وماشية  
 بأية متعلقة بمنسلة بالمعادرة بحرة لاجلها وبه بشرها ساقا ولو نائم وابل بعصره من زوايا  
 يحافظ اها ومقطره بشرط الثلاث فانها لها كل ساعة بحيث رها وان لا يرد بفطار  
 على تسعة وغيره مقلد وتلبس بحرة في الاصم وكفن في قبر بيت بحر وحرز وكذا في غيره  
 بطرف المعمار في الاصم لاجل في الاصم (فصل) \* يقطع من حماره وكذا  
 معبره في الاصم ولو غصب حرام لم يقطع مالكه وكذا أجنبي في الاصم ولو غصبه الا وحزره  
 بحر زعفران المسالك من مال الغائب أو أجنبي الغصب فلا قطع في الاصم ولا يقطع من ثمن  
 ومنتهب واحد ودعوى لوقب وعاد في ليله أخرى فسرق قطع في الاصم (قلت) هذا لا يعلم  
 المسالك النقب ولم يظهر المارق ولا فلا يقطع قطعاً والله أعلم ولو نقيب أخرجه غيره فلا قطع  
 ولو نقيب اولى النقب انفراد أحد ما بالانحراج أو وضعه ناقب قرب النقب فأخرجه آخر قطع  
 الفرح ولو وضعه بوساطة فأنشده من حرمه يساوي نصاباً لم يقطع على الظاهر ولو رماه  
 في النار حرام أو وضعه على ظهر دابة سائرة وحرز له يرميها فلا يخرجه قطع أو وافقة  
 شئت فوضه فلا في الاصم ولا يضمن حديد ولا يقطع سارق ولو سرق صغيراً بخلاد فتكد في  
 الاصم ولو نام بعد على بعير قائده وأخرجه عن القافلة قطع أو حرز في الاصم ولو قتل من بيت  
 مخاف على من دار بابه مفتوح قطع والا فلا وقيل ان كلامه لفظي قطع وبينه وبين مقتضاه  
 كبيت ودان في الاصم (فصل) \* لا يقطع من يمينه ومكرهه يقطع مسلم وذى  
 بمال مسلم وذى رقه معاهد أو أوال أحسن ان شرط قطعه بسرقة قطع والا فلا (قلت) الظاهر  
 عند الجمهور لا قطع والله أعلم وتثبت السرقة بيمين المدعى المردودة في الاصم و بقر أو السارق  
 والمذهب قبول رجوعه ومن أقر بقوله تعالى ما يصعب أن لقاضي ان يرضى به بالرجوع  
 ولا يقول ارجع ولو أقر بالعدوى أنه سرق مال زيد العائى لم يقطع في الحال بل ينتظر  
 حضوره في الاصم أو أنه أكرهه فغائب على زاد في الحال في الاصم وتثبت بشهادتين  
 فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال والقطع ويشترط ذكر الشاهد بشرط السرقة ولو  
 اثنتان شاهدان كقوله سرق بكر أو أوال آخره تسعة قطعا وعلى السارق رد ما سرق فان تملك  
 منه وتضمنه بيمين سرق ثياباً بعد قطعها فربما انيسر وادابها انيسر وابعادها  
 البهى وبعد ذلك يزور بعصره محل قطعها ويرث أو ذم على ثيل رتته لعدو الاصم أنه  
 حق لقطع سرق ثمنه على ولا لادام له له وتضاعف يمينه كمن زبل من يمينه يمينه  
 ومن سرق من اربال قطع كفت يمينه وان نصف أربع صا ح (قلت) وكذا لو ذهبت لـ  
 في الاصم وانه أعلم وقطع يمينه أو أبا على الاصم ولو سرق فمغفلت يمينه فمغفلت يمينه

شمان والعزق في رابعه سبب وهرم يبلغ عشرة الام وفرض كلب بالاصل \* عشر دينة تجوز في جدي وقين  
 عشر أنصى قيم أم من جنابه الى انقضاء بده وقوم ما عه والواجب على عقبه (فصل) \* على من حارب ولوه به جدي وورقة وده

متاح على من ضحاه أو نحو من ضحاه غرقاً  
 ولم يخص نفع الاثام بالثمن ولو قتل جرح  
 مخيف أو أضره ما هدره على عاقبه  
 الباقين الباقى أو غيرهم بلا ضحاه لظلمه أو به  
 فمعدن غلبت الاصلية (فصل) \* عاقبة  
 جان صحت وقدم أقرب جان بقي شيء غير طيلة  
 ويدل بأبواب من غرق فمعدن غلبت غلبت غلبت  
 غرق أى الجاني غلبت غلبت غلبت غلبت  
 وهكذا ولا يعقل بعض جان ومقت ولوا من  
 ان عموه ضحية المقتله عاقبتهم ولو لم يقتل  
 وكل من غلبت على مقتى أو مقتى ولا يعقل  
 على قيت مال من سلم على جان وتوكل  
 عليه كعاقبة تلبس كاله ثلاث سنين  
 في كل سنة ثلث وكان معصومة وامرأة  
 وخشني سائب في الأولى ثلث وقطع عاقبة  
 رقة فاني كل سنة قدر ثلث كغير نفس ولو  
 قتل مسلمين في ثلاث وأجسل نفس من  
 زهو فغيره من جنابه ومن مات في أثناء  
 سنة فلا شيء ويعقل كغير ذوات من عمنه  
 لا تقير ورقق وسبي ويحترق وامرأة  
 وخشني وسلم عن كافر وكسه وعلى نفس  
 ملك آخر السنة فلا من حاجته عشر من  
 ديناراً نصف ديناراً ومتوسط ملك ذواتها  
 وفوق ربعه (فصل) \* مال جنابه  
 رقيق يتعلق برقبته فقط وليس له يعقلها  
 وقد أوده الاقل من قيمته والأش وقها ان  
 سبع يمينه ثم تمت قيمته والا فقتله  
 ولو جنى قبل فداءها فيها أو فداءها الاقل  
 من قيمته والأش وقها ان فداءها الاقل  
 كأم ولو جنى ما لم يكو واحدة ولو عر أو  
 مات برئ سيده الا ان طلب فدهه ولو اختار  
 فدهه رجوع ع ويبيع (فصل) \*  
 في كل جنين أو ضره مينا ولو جنى فدهه  
 صورة خذقة بقول أو بطل جنابه  
 الحية ومعصوم غرقوا افضل حديث  
 ما عفا ودام ثلثة دينة واولاد

لشربها كالماء قتله معصا عليه ولما عادوا جئناوه فماتوا **باب دوى الدم والقسامة** **§** شراب الكلب دوى في ان شرب من كلبا  
 كفته جدا وشبهه اخطا افرادا او شربها فان اطاق (112) من استشفه ولم يؤمن به عينه دوى عليه وان يكون كل فيسرى ككافا وان

**باب فاعل الطريق**

**أوساره غلايل المذهب**

هو مسلم مكنته شوكة لا تختلص بتعرض لاشترائه يتعدون العرب والذين يغلبون  
 شرمة يتوهم قطاعا على حقهم لا تقاطعه تنالهم وتحيث يلقى غوثا ليس يقطع وقفا القوت  
 يكون الجعد اضعافا وتغلبون والحالة هذه في بلادهم قطاعا ولعلم الامام وما يغلبون  
 الطريق ولم يأخذوا ولا ولا نفا من زعمهم يحبس وغيره واذا أخذ القاطع نصيب الصرة فقطع  
 يده البني ووجه اليسرى فان عاد فيسارهو غنا من قتل قتل حثما وان قتل وان أخذ ما قتل  
 ثم صلب ثلاثا ثم نزل وقيل يرقى حتى يسيل مديده وفي قول صلب بقليل ثم نزل فيقتل ومن  
 اعلمهم وكثر جمعهم عزو يحبس وتغربو غيرهما وقيل يمين التريب الى حيث راه  
 وقيل القاطع ينال في معنى القصاص وفي قول لا الحد في الاول لا يقتل ولو دوى ولومات  
 فدية ولو قتل جعائل واحد والباقي بان يلوغها وابعال وجب وسقط القصاص ويقتل  
 حدا ولو قتل يقتل او يقطع عضو فيله به مثله ولو جرح فاقبل له بضمه صاص في الاظهر  
 ونسقط حقو بقتل قصص القاطع توبته قبل القدرة عليه لاحد هاعلى المذهب ولا تسقط سائر  
 الحدود بها في الاظهر **§** (فصل) من لم يقصص وقطع وحد قتل وطالب محاد ثم  
 قطع ثم قتل وبادر بقتله بعد قطعه لاحد بعد جلدان غلب مقتق قتله وكذا ان حضر وقال  
 علوا القطع في الاصح واذا اخرج مقتق النفس حقه بجلد فاذا اقطع اخرج مقتق طرف  
 جلد على مقتق النفس الصريح يستوفى الطرف فان باق فاقطع فليس مقتق الطرف دية  
 ولو اخرج مقتق الجلد حقه فالجسد سائر الا تخون ولو اجتمع دونه تعالى فدم الاخف  
 فالأخف او عتق بالثقة تعالى والا كمين قدم حد فدل على زنا والاصح بقتله على حد  
 شربوا ان القصاص قتلا وقطعه يقتل على الزنا **§** (كتاب الاشرية)

كل شراب اسكر كبر محرم قليله وحده شارب به الاميد او مجنون او سبي او قديم او جرحا وكذا  
 مكره على شربه على المذهب ومن جهل ككروما اخر اليه ولوقربا اسلامه قتال جهات  
 تحرر جهال يحد او جهات الحد يحد بدري خرو لا يتبرع عن دقيقتها ومجرب في ديه  
 وكذا احسنه سوط في الاصح ومن غصب لقمة اساقها بغير ان لم يحد غيرها والاصح  
 قهرها بالدماعطش وحد الحرار يرون ورقين عشرون سوط اودى اوزعلا أو اطراف  
 ثياب وقيل يبعين سوط ولو رأى الامام بلوغه ثمانين جاز في الاصح والزيادة تعزيرات وقيل  
 حد يحد بانه اراه او شاهدت رجلين لارب خرو وسكره وفيه في اقرار ومنها دقترب خرا  
 وقيل بشرط وهو عالمه بخناره ولا يحد حال سكره وسوط الحدودين قضيب وعصا وطب  
 وباس وبقره على الاضواء القتال والرجسه قيل والراس ولا تشده ولما لا تجرد ثيابه  
 ووال الضرب بحيث يحصل زجر وتشكيل **§** (فصل) يعزوفى كل معصاة لاحد لها  
 ولا كفارة يحبس او ضرب او سفع او فوجع ويحد الامام في جنسه ونفده وقيل ان تناق  
 با دى لم يك فوجع جلد وجب ان ينقص في عبد عن عشرين جلد وحرين او بعين  
 وقيل عشرين ويسترى في هذا جميع المعاصي في الاصح ولو عفا مقتق حد لا تعزير بالامام  
 في الاصح او تعزير في الاصح **§** (كتاب الصايل وضمان الولاء)

له دفع كل مائل على نفس او طرف او يبيع اموال فان قتله فلا ضمان ولا يجب الدفع عن مال

لا ساقضا اخرى فلا دوى انفراد يقتل ثم  
 على آخره جميع الثانية وجد او قسر رعيه  
 على تخدير او ما تثبت القصاص في قتل ولو  
 (تقريب) على لوث وهو ثوبه تصدق الدوى  
 بكان وجد نيل او بعضه في حصة او ثوبه  
 معيرة لاهله او تغرد عنه حصو ورون او  
 انبر بقتله عدل او جردان او امرائان او  
 صبة اوضة او كفار ولو قاتل مسلمك  
 وانكسها فان تبسبى ما لوى في حق الاخر  
 ولو ظهر لوث قتال احدثا بقتله زيد وكذا به  
 الاخر ولو اساقب قتل او وجعول والاخر  
 عمرو وجعول حلب كل من من عتبه له  
 ويعد دية ولو انكر مدعى عليه ما لوى حلف  
 ولو طهر لوث بقتل ما لوى حلفا متوهمي  
 ساقه مستحق بدل الدم ولو مكاتب او مرثدا  
 وانحره ليل ولو جرح عينا ولو متفرقة  
 ولو مات بين وارثه وفور عسى وديته  
 بحسب الارشاد ويحسب كسر ولو نكل احدهما  
 او غلب ظنه الاخر واخذ حصة وله مير  
 القاتل ومن مدعى عليه باللوث ومردودة  
 ومع شاهد خرون ولواجب ابقاشة  
 دية ولو ادعى عدا بالوث على ثلاثة حضر  
 احدهم - احسنين واخذ ثلث دية فان  
 حضر آخر فكدان لم يك ذكره في الامعان  
 واذا اكتفى بها واثنان كالثاني ولا قسامة  
 عين لا وارثه **§** (د) انما يثبت قتل  
 بيجر باقرار او موجب قوده او به دلائل  
 وبالذات او برجل وامرأته او بين  
 ولو عفا من قود يثبت للعمال الاخر بران  
 كوش شمه بالاضاح والبرص الشاهد  
 بالاضافة ولا يكتفى بحرمه فان حق يقول  
 منه وقتله وتبنت دية بغيره فاعلمه  
 اودا من الدمه وموتحه بأوضح رأسه  
 ويجب ان يذبحها او يقتل شهاده لمروره  
 بمرحاضه او مال في مرض لا شهادة  
 غايه في عينا بغيره لو شاهد

اشان في ان من قتل مدعى عليه على الاذنين فان صدق الولى الاذنين فخط حكمه سائر الا بطله ولو اقر بعض ورونة  
 به ومشرقا القود والاشكاف شاهدان في زمانه هل او كانه أو آتته او حية ماتت والوث **§** (كتاب البعاه) هم من الغوامد

بأن يول بالحل فلهذا هو كالمهم ويجب قتالهم وأما الخوارج وهم قوم يكفرون من تكبيره ويتركون الجهاد للرب سبحانه وتعالى واليه المرجع والمآب  
في قتلهم والاولى ان يولوا ليجب قتل القاتل منهم وقيل شهادة بخلافه وشأنهم (١١٢)

وأما النوازل وكما انفس شهداء كافر أو جبهة الاسلام في الاظهر والظهير من غير كونه من  
نفسه وقيل يجب قتله ولو لم يسلط في قول تدفعه الابطح كسر هاء منتهى الاصح ويدفع  
المائل لا الخاف فان أمكن قتالهم واستقامت مع الضرب أو ضرب يدعهم سوط أو سوط  
حرم صاعاً ويقطع ضرعهم قتل فان أمكن حرب فالذهب وجوبه وقيل قتال ولو وضعت  
يد منقطه بالاسهل من ذلك لم يضرب شوقه فان عجز فيها فاندون استلهمه ومن نظر  
الى حرمه في دوا من كوة أو قتب عد اقر ما يخلف كصاة أو أعماء أو أصابع ضرب عنه فخره  
فان فخر بشرط عدم جرم وزوجها لا طرفه ولا استلوا الحرم قبل وانذار قتل وسو لو ميز  
وول والزوج ومعلم فمضت ولو دم مقدور فلا ضمان ولو ضرب ساروب بئال ونياب  
فلا ضمان على الصبي وكذا الزوجون سوطاً على المشهور أو أكثر وجميعه بالعدو في  
قول تصديه ويغير يان في نافذ جلد أو دوا من وسيل قطع ملعة الاخرى فلا خطر  
في تركها أو الخطر في قطعها أكثر لا يوجد قطعها من مبي ومجنون مع الخطر ان واضطر  
الترك لا سلطان له ولا سلطان قطعها بالخطر وفقد حكمة فلو لم يتحاربين هذا فلا ضمان  
في الاصح ولو قتل سلطان مبي بلع من دية في مقاطعة ماله وما وجب بختا امام في حدوسم  
ضلي بقتله وفي قول في بيت المال ولو جده شاهد بن بيا بجد بن أودسين أو مرهقين فان  
ضفر في اشتباهه ما لم تكن عالماً به أو لا فلا ضمان في اشتباهه أو في قتال فلا يرجع  
على المسلمين والبعدين في الاصح ومن جرم أو فسد بان يذبح يشن وقتل جلا دونه في بامر  
الامام بكسر الامام ان جعل عليه من حاشاء والاقطاع من الضمان على الجلا داب لم يكن  
اكراماً ويجب بختان المرائيز من العمة بأعلى الفرج والرجل يسلط ما يظن حشمة بعد  
البواغ ويندب فقيهه في سابعه فان ضعف عن احكامه آخر من خشنه في سن لا يحتمل لزمه  
خصاص الاموال فان استعمله وشتمه في فلا ضمان في الاصح وأجره في مال المتون

• (فصل) • كل من جمع دابة أو دواب ضمن ان اتلفها فلهما أو لابلها ولو لم يات أو اراثت  
بغيره فقتله نفس أو مال فلا ضمان ويجوز عالا متاد كرش شديد في وحن فان خالت  
ضمن ما تولى من من حمل صاحب على ظهره أو جبهة غلبت بناه من سقطا منه فان دخل سوطاً  
قتله نفس أو مال ضمن ان كل نزع لم يكن وخرق ثوب بدلا الا ثوب اعمى ويستدبر  
لهيمة فيجب تقيها وانما يضمنه اذا لم يصر صاحب المال فان قصر بان وضعه بطريق  
أو مرضه لعدائه فلا وان كاشد الباطن وحدها ما تافست زعراً وغيره من ارض صاحبها أو  
لبس ضمن الا أن لا يقرط في بولها أو حضرم صاحب الزرع وتم ان في دفعه او كذا ان يكن  
الزرع في حرطه لا يات تركه مقتو حالي الاصح ومز تنلفط بيرا أو طعا مال عهد ذلكها  
ضمن مال الكفاي الاصح لابلها أو الا في الاصح • (كتاب السير) •  
كان الجهاد في عهد رسولنا صلى الله عليه وسلم لرض كفاية وقيل عمن أو ما بعد ذلك ككار  
سالان أو مداهما يكونون بلادهم فرض كفاية اذا انهم من فهم كفاية سقط المرح من  
الباقي • من فرض الكفاية انما له باقاة الجميع وحل الماشكول في الدين و ملوك الشرع  
كأنه يروى في فروع عبيد يسخ القضاء والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واداء  
الكعبة كل سنة بالزاد دفع من راسه لم يكن كركه وقلوا واعلم به ثم ادله بسدع من ركة

(١٥ - منهاج) فمن عمل ولجب فضيل شهادة ودونوا دعيا كراهوا فله هدية بدفعه بطلان كفر أو بعد ادعاء أو ورثه ولا  
قبل واولا أحد الذين • بلين • بلين • مرهاتان • بدونه فنيه في هوالة لعل ونجب • كتابة مرهاتان • فقول وأسلم







عن ديار أو نحو ذلك بهم مملوحتوح لايته  
و من آخر بقوله فلهذا نرى تعرض بروجع

(116)

عن (فصل) ثبت المرقومين وروجلين وبقاوا يكملان فيما وعلا رجوعا ثم شرفا  
واضحا الاصل فلما قرأ سورة فاتهم بصلح لا أو ربنا ما به حسلا

و يشترط رجل وامرأتان المقتضا وعلى  
السيرة والمسلمة أو بدله وتقطع يد الباني  
ولو عيسى أو سحر مراراً فأنظر جله  
البري في يد الباني فخرج الباني من كوع  
وكتب ثم عز وسنم على قطعه مدين  
مقل لمسلحه ثم رتبته عليه ولسر قد فسلخت  
فمناسقا القطع

باب (طاع الطريق) هـ هـ ما تم مختار  
مخلف بقاوم من يرويه بحث بعد غوث  
فن أعلن القاطع أو أضاف الطريق بالأخذ  
نهاب وقتل عز أو بأخذ نهاب الأشبه  
من حرز فقتل يد الباني ورجله اليسرى  
فمن عاد فمكة أو يقتل قتل حتما أو أخذ  
نصاب قتل مصلب ثلاثاً حتى يتم ثلاثان  
شيف تهره قاتل أو أزالوا المصلب في قتلهم معنى  
القدود فلا يقتل بشر كنهه ولو بان فدية  
ويقتل واحد من قتلهم وأب قيديان ولو  
معاوية ليعال وجب وقتل حدا وزراي  
المعاوية ولا يضمن قتلهم ومصلب وسماع  
بثوبه قبل القود وعليه عقوبة بختنه

(فصل) هـ من زن مقل وقطع وحده فقف  
وطالبه ببلد ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بالامالة  
فان أخره سق الجاد مبراة نزن حتى  
يستوفى أو القاطع مبرس حتى القتل بان ياد  
وقتل عرو ولستحق القطع دية أو عقوبات  
له قدم الانف أو رداً حتى يدم حقه لم  
يفوت حتى أو كذا قتل (كلب الأشرية)  
كشراب أسكر كثير محرم تناوله ولولندا  
أو عسل أو دورد يابلي ملتزم تحرر بختنار  
عليه و بخرجه ولا ضرورة وحديه وان  
جعل الحد لتناول أو عسل ويستهلكا  
ويقتضى سوط وحسد أو يعون وغيره  
عشرون ولا يعصو سوط أو يد الامام زادة  
قدرة وهي تعازي بروجع باقر زود بشهادة  
رجلين أنه شره سكر أو سوط القوبة

على أن يذللوا جزية وتقادوا الحكم الاسلام والا صرحوا ما ذكره قوله هـ كذا الحسن  
من الله تعالى وروى صلى الله عليه وسلم ودينه ولا يصح القتل في قتال المذهب بشرط  
للقا قول ولو وجد كافر يدار فانتال دنانير سماخ كلام الله أو رسولاً أو بامان مسلم صدق  
وقد دعوى الامان وجب بشرط لعددها الامام أو نائبه عليه الصلاة فاطلبوا الا يمسوا  
نخافه ولا تعد الا الامم ودوا النساوى والجوس وأولاد من يهود أو نصر قبل النسخ أو شكا  
في وقتهم وكذا زاعم التمسك بحضرة ابراهيم ورواد وصل الله عليهم وسلم ومن أحد أقربه  
كتاب والآخر وثيق على المذهب ولا جزية على امرأ أو شتى ومن يفر من دوى ويجنح فان  
تقطع جنونه قبل كساعتين شهر زيمته أو كبراً كيوم ويوم فلاحص تعلق الاقامة فادامت  
سنة نوبت ولو بلغ ابن ذى ولهم يذلل جزية على قاتلهم أو نائبه عليه كجزية  
أبيه والمذهب وجب على زن وشجرهم وأعمى واهب وأجر بروقتهم عز من كسب فاذا  
نفسه وهو محرم في فتمتعي وسرو عن كل كافر من استعان الحجاز وهو كذا ولد بنته  
والجامة ونفراها وقتله لا فاقمة في طرقة المحدث ودخله بفراذن الامام أخرجه وعززه  
انتم اعلم أنه ممنوع فان استأذن أذن ان كان مصلحه للمسلمين كسواءه وحل محتاج اليها ان  
كان لصاوة ليس فيها كبير ساجن لم يأن الا بشرط أخذت منها ولا يقسم الثلاثة ألبم ومنت  
دشول حرم مكنتان كان رسولاً لا يخرج اليه الامام أو نائب يسمعه وان مرضه نقل وان خفف  
مونه فان مات لم يدفن فيه فلان دفن في نيش أو أخرج وان مرض في غير من الحجاز وعظمت المشقة  
في نقله ترك والاقتل فانت مات وتدفن في حقه هناك (فصل) هـ أقل الجزية دينار لكل  
سنو يسحب للامام مما كسفو يأخذ من متوسط دينار ونعنى أو يعطو ليعتد بأكثر  
ثم لرجل أو زدينار لزمهم ما التزمه فان أفرأ لاهم أتهم تقصون ولو أسلم ذى أمان بعد  
سنتين أخذت جزية من تركت منه مقدمة على الوصايا أو بسوى ينهاون بين دمن ادعى على  
المذهب أو في خلال سنة مضى وقول لاشي وتؤخذ بها عنه فيحصل الأخذ يقوم الذي  
وبما طرأ أسوي يحثي ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الاخذ فيقبض ويضربها بغيره  
ويكسب سحبه قبل واجب على الاوله فوكيل مسلم بالأدوا حواله عليه وان ضمنها (قلت)  
هذه الهبة باطلة ودعوى استعجاب الاستحط واقعه أعلم وسحب الامام اذا أتته أن يشترط  
عليهم اذا سوغوا في ابا ذهم شياقة من بحرهم من المسلمين اذا شاعلى أقل جزية وقيل يجوز  
منها وجعل على غنى ومتوسط لا تقبض الا الاصح ويذكر كد الدان فينزل بالافان سائلو جنس  
الطعام والادام وقد رهاها لكل واحد كذا أو على الدواب وينزل الضيفان من كسبتوا فاضل  
مسكن ومقامهم ولا يجوز ثلاثة أيام ولو قال قوم نؤدى الجزية باسم صدقة تجزى به قلا نام  
ابائهم اذا راوى يشف عليهم ان كلفن خسة ابهره شاتان وخسة وعشرين بنتا شخص  
وعشرين ديناراً وبار دينار وماتى درهم عشر وخنس العشرات ولو سببتا شخص مع جيران لم  
يضع الجيران في الاصح ولو كان بعض نصاب يجب تسط على الاظهر ثم المأشور في فلا  
يؤخذ من مالهن لاجزى به عليه (فصل) هـ يلزنا الكف عنهم وضمان ما تلقتهم عليهم  
نفسا وما لا دنع أهل الحرب عنهم وقيل ان انفردوا بإبدالهم بالدينار دفع وتغنمهم أحداث  
كسبة في بلد أحدناه أو أسلم أهل عليه وما تقع عنو لا يجد فونهم فيقولوا يثرون على كسبة

ببقتضيه وصار طبيباً يسير ويقره على لاضاعه وثق القاتل والوجه لا تشديد ولا تعذر ذهابه الحيفه ولا يجد كانت  
في سكره ولا في مسجد فان فعل أجزاً (فصل) هـ عزه لمصية لا حد فيها ولا كفارة قالها بحس وضرب باجتهاد امام وليقبضه من

ألفه حلفز ووه لمز من هضاعته سبعة (كتاب البلاء في الجهاد والفتح) له دفع مسائل على مسمى بل يجبه  
 ينع ونس ولو لمكة قد هاهن مسلم يحقن الدم بعد لاجن ساطعة (١١٧) ولدفع لاختان أمكن كبر بفر حقا سفاقة

فرب يد بفسو قضا قطع قتل ولو  
 حشيد عليه باطن فم بفسره فسلما  
 فانسخت أسسته حدرت لأن رى  
 من ناطر عدا البعور أوالى حوت  
 داره من نحو أثبت تخلف كماء ولا ب  
 لتاخر ثم يحرم غير مرة أو حلية أو مشاع  
 فأجهل وأصاب قرب صهه خات ولولم  
 ينزوه التز برمن بلسه مضمون لا لحد  
 والزلفى حدر من بفسه واستقل قطع  
 حشره كبر أنطر ولاب وان علاقه هامان  
 صفر يحقن ان ذات حشر زك ولولم سما  
 علاج لانتطره فلو با تبحر فلا ضمان  
 ولولم سما من عدية فمأنة فله وما  
 وجب بطلان لم على عاقبه ولوحده  
 بشاهدين ليسا أهلا فان قصرنا الضمان  
 على الأقل على عاقبه ولا رجوع الاعلى  
 متباين بنطق من عالم باذن لم يحسن  
 وقيل جلا بامر مالم كمل وان علم خطاه  
 فالضمان على الجلا لان لم كرهه ولا  
 فله ما وجب شستن مكلف طريق رجل  
 قطع تلفتسوا ممر أن يجبر من ينارها ومن  
 لابع ثلثي ولادقون من مطلقا مضمونه  
 ول ووتته فمالت حشون (فصل له)  
 حصد دابة ضمن ما تلفته غاليا وتلف بولها  
 وزودها أو كنهها بطريق كن حمل حليا  
 فله ثلثه فقط أو تلفه بشئ على ظم أو  
 في غيره والتلف بغير أو أعي أو موهول  
 بينهما وان كانت حدها ما تلفت شيأ  
 ضمنه فغيره لان ضرر المالك هو الألف  
 غامضين (كتاب الجهاد) هو يد  
 الهجر أو الكفار ببلادهم كل عام فرض  
 كفا فإذا فعله من فيه كفاية سقط تقديم  
 بجمعهم ويحل مشكوك به يعلم الترخ  
 بجمعهم بقتلها أو بامر يعرف ومنه  
 من منكر وأحياء الكعبة بجمع وعبرة من  
 عام ودفع ضرر موهوم وبسببه الله ش

كانت فسي الاصح أو مطا بشرط الأرض لنا بشرط اسكانهم وإقامة الكائنات بلزوان  
 أطلق فالاصح المنع أو لهم قررت ولهم الاحداث في الاصح ووجوب أو قبل بديلين  
 رفع منه على بنابر مالم أو الاصح المنع من المساواة لهم لو كانوا بجهة منطبعة لم ينعوا أو منع  
 الشكر كوسيل لاجرو بغال منطبعة وركب ما كلف وكل من شرب لاجد ولا سرج  
 ويلأ إلى أضي الطرق ولا يور ولا يصدر في جلس و يؤمر بالقبول والزنا وفوق الشلب وإذا  
 دخل حماما فمسلون أو قتر دهن ثلثه جعل في حشواته حديد أو رصاص ونحوه ويمنع  
 من اسماء ما سلم من كلف أو لهم في عز ورو المسج ومن انطهر شر وشتر وروا لوصو عيد  
 ولشرط هذه الدور فخاله إلى انتقض اليهود لو قالوا أو لم تنعوا من الجزية أو من اجزاء  
 حكم الاسلام انتقض ولو زنى عسامة أو أصاب بشكاح أو دل أهل الحرب على عورة  
 للمسلمين أو قتل ما حرم دينه أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بسوء فملاصحه أن بشرط انتقاض العهد بين المسلمين والاملاوس انتقض عهده  
 بقتل جلفه موقته أو بغيره لم يجب إلا غصا منه في الظاهر بل يحتلوا الامام فسه قتلوا و  
 وناو قد مات أسلم قبل الانتشار وانتع الزرق وإذا بطل أمن رجال لم يسل أمننا فاسم  
 والمصين في الاصح وإذا انتشر في بني اليهود والعوق بدا الحرب بلغ المؤمن  
 (باب اليهودية) صدق الكفار انهم يختص بالامام ولا يفتيها بل يفتيهم بالامام  
 أيضا وانما يتقدم له كسطينة بعد دواية أو رجاء سلامهم أو بذل جزية فان لم يكن  
 جازن أو بعة أشهر لاستؤكرد أو إلى الظاهر ولضعف يجوز عشرين فقط وهي وإذا على  
 الجار فتقوا طريق السفطة وأطلق العقيد بفسه وكذا بشرط فاصد على الصعيح بأن بشرط  
 منع فاسر أو أترك ما ناله لهم أو لتعديهم فدون دينار أو بفتح ماله لهم ونصع الهدنة  
 على أن ينفضها الامام متى شامه في حصص وجب الكف عنهم حتى تنقضي أو ينقضها  
 بصرح أو قتلها أو مكاتبه أهل الحرب يعو رتلنا أو قتل مسلم وإذا انتقضت جازنا لالاعة  
 عليهم وبياتهم ولو نفض عنهم ولم ينكسر البقون يقولوا قبل انتقض فهم أيضا وان  
 أنكر وأبانه لهم أو اعلام الامام بقتلهم على العهد فلا ولو خاف خيانتهم فله يدهم  
 اليهم ويعلمهم المؤمن ولا يذبحه القم بجمعة ولا يجوز بشرط وصلة تأييدنا منهم فان بشرط  
 قبل الشرط وكذا العقدي الاصح وان بشرط ردم من جاء أو لم يذ كر دالغات امرأته لم يجب  
 دفع مهر الزوج في الظاهر ولا ردعي ويحتمون وكذا عبيد وحر لا عشرة له على المدب  
 ورجل من له حصة مطلقة لها لا غيرها الا أن يقره المطالب على قهر المطالب أو يقره  
 ومعنى الرد أن يرضى به بين طالبه ولا يجوز على الرجوع ولا يؤخذ بالرجوع وله قتل المطالب  
 ونسأله التعريض به لا التصريح ولو شرط ان يردوا من جدهم مردنا الزهم الوافعان أو  
 فقد نفضوا او الظاهر أو بشرط ان يردوا (كتاب الصيد والذباية)  
 ذ كالحلوان المأ كولي ينع في حلق أو ليفة قد رعبه ولا يفسر مرق حيث كان بشرط  
 ذاب وصا حله ما كان موقعا ذ كالأمة كناية ولو شارك بوحى مسلم في ذبح أو اصطاد  
 حرم ولو أرسل كلبا أو سمه فنان سبق له السلم قتل أو أنما إلى حركة ذبح وحل  
 ولو انكس أو جرحا معا أو جعل أو مرتبا لم يذبح أحد هاهم ويحل ذبح مبيح

ورد سلام على جماعة أو نذر أو مسئلة على نحو قاضي بلجوا كل ولا ردعه وانما يجب الجهاد على مسلم ذ كرحس متسلم غير يسي ويحتمون  
 ولو على طريقا وحرم مرموسر بلاذن ودين بالجهاد ولا بلاذن أسله المسلم لا سفر تعافرضه أو نذر وجب وجسوعه ان لم

بعضه انه لو احرم انصره وان دخلوا باليد النالين على اهلها ومن ذلوا في قتلهم حتى قتلوا في قتلهم ولا يجرى  
 به مقتدر كلامه وان لم يكن تأجيله لقتلهم وجوز (١١٨) اسر الله اسلما ان علم انه انقطع قتل وامنت للراياح والاشجار

ولو اسروا سلبا لم يمانعوا من خلاصه من  
 رجم (فصل) كرهوا ولا فتن امام  
 وسن ان يؤمر في سر يديها وراشد  
 البغية لثباته اكثره كفار واستانة  
 بهم ان انماهم وقا من الفريقتين وبعيد  
 ومراهم من اقرب له باذن مالك امرهما  
 ولكل بذا أهبة وكثرة قتل قريب عزم  
 أشد الا ان يسلمه اذ نوبه وجاز قتل من  
 ويحتمون ومن يوق وأتى وخشيت قاتلوا  
 وغيرهم لا لرسول وصار كفار وقتلهم بما  
 به لا يجرم مكة فيمنعهم في غفلة وان كان  
 قههم ولم يترس في قتال فلو ابرهم  
 أو يا تحيى عزم ان دعيت ضرورتهم  
 انصرف من لزومهم هاهنا صفات  
 قاوناهم الامتناع لقتال او غير الا في قتة  
 يستجدهم ولو يبعد قتلهم كالم يبعد  
 الجيش فيما بينهم بعد ما قتلوه يجوز ولا  
 كره لقري اخذته امام سبارة فخان طلها  
 كافرسته والا كرهت وما زال تلغى تغير  
 حيوان من أموالهم فان ظن حصوله  
 لنا كره وجعل الحيوان يحترم الاحلحة  
 (فصل) كرهوا ذراي كذا وعبيدهم  
 بأسر ويسل الامام في كامل ولو عيق  
 ذى الا حرام قتل ومن وفدا ما سرى  
 أو يجل او لاقى فان خفي حبسه حتى يظهر  
 واسلام كافر بعد أسره يصح دمه والحياء  
 في الباقي لكن انما يندى مره من سلمه  
 وقبه بصده واه وفره الحرف الصبر  
 أو الجون لا رويته فان رقت انقطع حكمه  
 كسرى زوجة آذر وجر حروق ولا يرق  
 حتى مسلم واذاق وعابه دين لغير ربي  
 لم يسقط فيقتل من ماله ان غنم بقرته ولو  
 كان لرب على مثله دين معاوضة فمعه  
 أسدهما لم يسقط وما أشد منهم بلارضا  
 لغيره وكذا ما وجد كقلمة فان لم يكن كونه  
 لم يوجب تعزير ولو لغا في لائن لحقه هم

وكذا غيرهم ويحتمون ومكران في الاظهر وتكره كذا في وحرم مسده ربي وكب  
 في الاصم وتسل سبعة السجل والجراد ولو صامها مجوس وكذا القود التزم من طلع تكل  
 وفا كذا اذا اكل منه في الاصم ولا يقطع بعض كذا فان اكل أو بلغ كذا فيقتل في الاصم  
 واذ اوى صيد متوحشا أو غيرا نذا وشا قترت بهم أو اوسل عليه جرحا فاصاب شأ  
 من بدنه ومات في الحال حل ولو تروى بعير ونحوه في بئر ولم يكن قطع لحقومه فكذا  
 (قوله) الاصم لا يحل بالرسالة السكب وحمه الرواني والسائي والله اعلم وبني تيسر  
 لحرقه بعدوا واستانة بمن يستقبله فغذوه وعلموا ويكن في اننا ولو تروى جرح يضى الى  
 الزهوق وقيل بشرط مذنبه اذا اوسل سهما أو كلبا أو طائرا وحل صيدنا صابه ومات فان لم  
 يدرك فمحمية مستقرة أو اودر كها وتروى ذبحة بلا تعزير بان سل السكين فالتجل  
 امكان أو امتنع قوته ومات قبل القدرة حل وان ماتا تعزير بل لا يكون ممسكين أو  
 نصبت أو نشبت في الغدوم ولو لم يبق فذبح نصف حل ولو لم يبق منه عضو ابرج مذكف  
 حل العضو واليد أو غير مذكف ثم ذبحه أو جرحه جرحا آخر مذكف فالحرم العضو وحل  
 الباقي فان لم يبق من ذبحة ومات بالجرح حل الجميع وقيل يحرم العضو ذكاة كل  
 حيوان قد روع عليه يقطع ككل الحلقوم وهو يخرج النفس والمرى وهو يجري الطعام  
 ويستحب قطع الودجين وهما رقان في فتحة العنق ولو ذبح من قتله من فانه على أسرع  
 قطع الحلقوم والمرى وبه ياتى مستقرة حل ولا فلا وكذا الدمال سكين باذن ثلث  
 وسن تحرا بل وذبح قروغهم ويجوز تركه مع ان يكون البعير قاتلا معقول وكذا  
 والبقرة والثلاثة ضحية لجنها الا يسرو ترك رجلها البهي وشدا في القواح وان عذفرته  
 ووجبه لقلبه ذبخت وان يقول باسم الله يسلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقل باسم  
 الله واسم محمد (فصل) يحل ذبح مقدور عليه وجرحه بكل محد يجرح ككبد  
 ونحس وذبح وخشب وقصب وجرح وزجاج الاظفر وسانا سائر العظام فلو قتل يقتل  
 أو قتل محذ كبنده أو سوط وسهم بلا نصل ولا حذاء وسهم وبنده أو جرحه نصل أو ثوب  
 عرض السهم في فرو ومات بها أو ان تحق باجولة أو اصابه سهم فوقع بارض أو جبل ثم  
 سقط منه سهم ولو اصابه سهم بالهو او سقط بارض ومات حل ويحل الاصطباذ بجوارح  
 السباع والطير ركاب وقدوا باز وشاهدين بشرط كونه معلما بان تخرج جراحة السباع  
 برصاصه أو يسرسل براسه ويملك الصيد ولا يكتفى بغيره بشرط ترك الاكل في بلوحة  
 الغير في الاظهر ويشترط تكر هذه الامور بحيث يظن تأنبا الجارحة ولو ظهر كونه معلما  
 ثم لم يلم صيد لم يحل ذك السيف في الاظهر فيشرط تعليمه ولو اطلق الفم والمعن  
 السكس الصمد نجس والاصم انه لا يفتى عنه ولا يكتفى بشهه علة وزاب ولا يجب ان  
 يغزو بطن حوله تحاملت الجارحة على صيد فقتله بقتله حل في الاظهر ولو كان يد سكين  
 فقط وان جرحه صيدا أو احتكبه شاة وهو في يده فاقطع حلقومه لم يمسها واسترسل  
 كلب بنفسه فقتل لم يحل وكذا لو اسرسل كلبا فغزاها صاحبها فادعوه في الاصم ولو اصابه  
 سهم غارت حل ولو اوسل سهما لا يترتبه أو اولى غرض فاعترض صيد فقتله حرم في  
 الاصم ولو روى سدا طنه جرح أو سرب طله فاصاب واحدة حلت وان صدوا واحدة فاصاب

بعد تسلط في غنمه ارجح والعدا والجراد غيرهما بما اذا كان عروا عاتف شعرا ونحوه ويجب لكل بقدر حاجته من  
 غدا الى العمار ان روى ما في الهنيء ولعام أو ما كذب غيري ويحتمون ولو مجبور اعراض عن سق قبل امسكه وهو بالتشارك لالسالب

(119) 3

(فصل ١٤) سلم غنوا غريسي ويحزن  
واسير امان سري منصور غريسي  
جاسوس از برهه اشهر فاعل جاسوس  
مقصود دوله و نشانه از همل الكافر  
الامان خويس المنيذه بلامته ويدخل فيه  
وآله يدان ان امانهم و كذا ما درهم  
انشره امانوسن سلم يدو كافر امكه  
الغلو ديه ولم يرج ظهو واسلام بمقامه  
همره وويست ابل عكه واطفا كه رب  
اسرولوا طاقوه بلا شرط اغناهم او  
على انهم في آله او عكه حرم فانه  
أخذ سائل او على ان يخرج من دارهم  
ولكن سلسر كرد وامه مصادقه كافر  
مدخل قلعه كذا في مضافا في غنوا  
وفها لمة حسن فون نسلم في اعطها او  
أستقبله و بعد العذ اوما تيد الظفر  
فقتلهوا لالامني \* (كلمة الجزية) \*  
كانم اعاقو معقوله ومكان موال وصفه  
و شرط صبا مافي البيع وهي كافر وتكم  
أو ذنت في انا تمكيد اواعلى ان تلتزموا  
كذا وتنادوا الحكم وتلقوا وضا وصف  
كافر في بحث لسماع كلام الله او رسولا  
أو امان سلم وفي العاقب كونه الماوا طه  
الاية اذا ظهروا آمن وفي الحقوله كونه  
منسك كابل جسد اعلى لم نعلم عسكه  
بعد نصف حراذ كرا غريسي ويحزن  
وطلقوا الفجنون بر ولو كل عسكه ان  
التمزج جزيه و بلاغ الامن في المكان  
وقوله فتن كافر كافر باخل وهو مكتة  
بالله فتنك الامة وطرقه نزارا فاذن

﴿ كِتَابُ الْأَنْعِيَةِ ﴾ هي سنة لأعجب الأيات ثم دس لمن يدهان لآل من شره ولو خاطرفه  
عشر ذى الحجة حتى يضعى وأن يصحها بنفسه ولا يفتد بها ولو اتصع الأمن ابل وقر وغنم  
وسطر ابل أن يطعن فى السنة لاسدوسه بقر ومعز فى الثامن وسأ فى الثانية ويجو ذ كر  
وأنى ونهى والبهر والبقرعة سبعة والساعة واحد وأضها بعمر ثمرة ثم أن ثم مر  
وسبع شياء أفضل من مشاركة فى بغير وشره لسلامة من يجب ينص لحاء لآخرى عيشاء  
وجنوت وتوفى مطوعة بعض أذن ذوات هج ومو ومرض وسر من ولا يضرب سهر ولو اتصد  
فرون وكذا فى الأذن ونزله فى الأصم (قلت) الصحيح المتوصل بضر بغير الجرب بيواته  
أعلم ويدخل وقتها الذرقت الشمس كرم الغرم ثمضى قدر كتمين وخطينتين خططين  
ويبقى حتى تقرباً آخر التشرق (قلت) ارتفاع الشمس فضة والشرط ما دواعها ثم مضى  
قدر كتمين والخطينتين والله أعلم من نذر مبيعة ة الله على أن أحمى نذر لم يصحها فى  
هذا الوقت كان تلفت قبله فلا تى عليه ما أن أنقف لزمن أن يشرى شبهة ما لم يواو يصحها  
فيما هو نذرى فتمت ثم عين نذرى مجبىه فيما ن تلفت لم يبق فى الأصل على الأصم ونشترط  
النية عند التبرع أن يسبق تعيين وكذا أن كتابها باني أنصية فى الأصم وانوكل  
بالبر فوى عند طاعة الوكيل أو تصدقه الا كل من أنصية تلو ع العلم ما انصية  
لا تلعبكم رؤا كل لشار فى قول تصدقوا الأصم وجوب تصدق بغيرها أو أفضل بكلها الا انصا  
شركاً بأكلها أو تصدق بغيرها أو لا يتلف بمهولة الواجبة بغيره أكل كل ما هو شر فاضل  
لبه ولو أنصية لرقى فان أذن سيد موصلة ولا يصحى مكاتب بالاذن ولا منصبة عن الغير  
بغير اذنه ولا عن بيتان أو موضعها ﴿ فصل ﴾ بسن أن يبق من غلام شائق ويولوة  
بنا وسهلوا سلامته أو أكل التصدق كالأخصيص من لغيرها أو لكسر عظم وان نذرى يوم  
سابع ولأذه وبسعى فيهو يحلق رأسه بعد بغيرها أو تصدق برت ذهاباً أو فضاء أو يؤذن فى  
أذنه حين ولو جعل بغير  
حيوان البحر المملوءة سلال كيف مات وكذا غيره فى الأصم وقيل وأفضل أن أكل مثله فى  
البحر والافلا ككلب وحواء وما يمشى فى بحر كضفدع ووسطان وحبة حرام

[illegible]



إلا أن كل ما بينهم وإذا تمت جازاتنا عليهم بالهدم به بأما وتبليغنا لبلدنا لآخرية ويلفهم ما بينهم ولورشط رقتن جامعهم أو أطلق  
 لم تروا فسلام الان كان في الأولى ذكر آخره مسمى ويمنون (١٢١) طلبت عبرة لنا وأغيرها وتقدر في شهره ولم يجب دفع

فما في مثل الاول كسده ودونه جي رفق الاحمر وسبق ابل بكف وخيل يلقى وقيل بالقوائم  
فيمتا بشرط للفاضلة بين ان الرعي بافردة وهي ان يبدوا احدهما باصالة العدد المتروك  
واصحا طوي ان تقابل اصابعهما على سطح المشترك في ذابعد ذلك اذا فاضل ولي بيان عدد

فوالى والاصابة وسفاسة الزى وقد الغرض ملو او عرضا الا ان بعدد يوم بعرض  
معلوم فبمهل المطلق عليه وليست نافذة الى من رفعه واصله الشئ بلا تخش أو خوف دون  
ان يتقوى ولا يشبهه أو يترسق وهو ان يثبت أو يرقن وهو ان يتلفا ان أخلت اقتضى القرع  
ويجوز عرض المتأصلة من حيث يعرض الما يتقوى بشرط ولا بشرط تعيين قوس  
وسهم فان من لغا جزا اذله بانه فان شرط منع اذله فبالعقد والظهار اشرط بيان  
البائى بالى ولو حضر جمع المتأصلة وتعتبر عيمان اختيارا أو عها اياها ولا يجوز بشرط  
تعيين ما يترى عتقان اختاروا يعاينه أو اياها بان خلافه بطل العقد وسقط من الحزب  
الاخر وادق قول بالان قيل قول المتألفان معاهم بطل العقد لانها بان اجزاء وتجاوزوا  
فحين يسقط به فسخ العقد اذ قلنا ان كل قسم المال بحسب الاصابة والى قول الناصية  
ويشترط في الاصابة والاشروط ان تقبل بالفضل او تلف ورأى قوس أو عرض من قبل الناصية  
به السهم وأصاب حسله والاشرب علمه ولو تقاتل مع الغرض فأصاب من معجب  
له والا فلا يحسب علمه ولو شرط حسي وثق وقت فحسقط أو في صلاة وقتا حسبه

[illegible]

﴿فصل﴾ يخبرني كفارة المؤمن بن حق قالها وأطعم عشرة نسا كل مكسب  
 مدحس غلب قوت بلده وكسوتهم بما يسي كسوة فقيص أو عساة أو أزار لا تخف  
 وقفاؤ من مطلق لا يشترط ولا حاشية لأدق فاع له فيعوز سوا ويل مع لركب لا يسلط  
 له وقفاؤ وكان حرج لرا أتو رجل دليس لم تذهب قوته ما حجز عن الائتلاف مضموم ثمانية

(١٦ - مناج) ككلب وقهدوصقر معلة بان نيزجر زير وسترسل بارسالو غسلا ولانا كلاه مع تكرر يفلن تاذها ولو ففلمت ثم اكلت من صدرهم واستوفيت عظمها \* (اصل) \* اكلت من دبا طال بعد قصدا كتبها دون فيضوا زمان وفوقه



في انفسه والجاهل لم يفرح بصيت لا يفلح منهم ما ولا يراد ملكه منه بالظلمه وبأرصاده ولو تقول خفاك لم يفرح بظلمه كرمه فكل من انظر الى نفسه في نفسه  
 فرحهم فكل أحد ما يشاءه ثالث فان علم السعد (١٢٢) واستون السعد في العلم ولو فرح بسعد اسعادوا بظلمته فكل أحد ما

أحد ما فله أو مرتباً أو بطلها أحد ما فله  
 ثم بدأ بإبطال الأول بأمر أن دنف الثاني  
 قد صرح سره عليه الأول أن دنف الثاني  
 أول دنفه وما لا يفرح بحسن حرم ويضمن  
 الأول ولو دنف أحد ما فله أو من الآخر  
 وجهل السابق حرم  
 (كتاب الاضيء) \* النصفه سنة  
 وجب بصره نذورك لم يرها زلفه  
 شرع في حشر الجثة وتشرق حتى يضي  
 ومن أن يذبح رجل بنفسه وأن يشهد من  
 وكل شر لها ثم يورغ شأن سنة أو  
 اجد ذاته ويزور من ستنين أو بل غشا  
 وقد عيب بغيره أكل ونية عند ذبح  
 أو تعين لافيه من بنذرون وكل يذبح  
 كلت يته وله ثوب منها اسم يميز يميز  
 بغير أو يفرق من سبعة عشر واحد  
 وأفضلها سبع شيا من واحد من ابل يفر  
 فضاء فخر فخر من غير وقتها من يضي  
 قدر كعيتين سطاطين خففت من طلوع  
 شمس بحسب الرأى آخر تشرق والافضل  
 تأتيرها الى متى ذل من ارتخاها كرخ  
 ومن نذره مرة أو فتمت ثم عيب لزمه ذبح  
 فيه فان ثالث في الثانية بقي الامس الأول في  
 الأولى بلا تقصير فلا شيء أو بلا من الاكثر  
 من مثله أو قيمته البشري من كرمه أو  
 مثله أو كرم من كل من تصبى لتقوع  
 والطعام أغنياء فلكمهم وجب تصدق بكم  
 منها والافضل كلها الاقارب كما هو من  
 ان جمع أن لا كل فوق ثلث ولا يصدق  
 بدونه ويصدق بجلدها أو يتفق به وولد  
 الواجبة كسوى أو كل ولا يغيرها وشر  
 فاضل لبنه ما ولا تصدق لاحد عن آخره  
 اخذه ولو ميتاً ولا يفرق من أن دنف سببه  
 وقت سببه أو لم يكتف  
 (فصل) \* من نذره نفقة فنه عن  
 يفي عنه وهي كضحية ومن لم يكره شأنه ويزيد من طهاره لا يكسر فله ما وأن تدفع سبع ولادة ويصمى  
 فيه يحلق رأسه بعد مجاهد تصدق برشته أو فضاة فون ذن في أنه البئر ويقام في البئر ويحلق بخر فلاحين برك

آخر

[illegible][illegible][illegible]

ومبدأ مطلقا وغاية لا أكبر ولا أصغر من ذلك كرت ونسأولهم ما نوعين المركوبين ولو بالوصف والأكبر والاصغر بالعين وشقيقتيهما بالكان  
سبق كل وقعه المسافة لاندور وعلم عوض وبته غير عشر طه من ماحلل كفه هو ومركوبه بيقسم ولا يعرف وان سيقهما أخذ العوضين أو

سپہا و جا آغا و اسبق احمد لاشی لاحد ارجاع احمد ناصر علی هذا الطغوغور من التامر الخلفا و من الملو الاقویون

ولو تا بق جرم و نیر طافنا خال الاول اورده صم (۱۲۴) و سبق فی حنف بکند و فی حق ربق و شرط لمناضیه ان بادى و حد درى و اما با

اشترى في الأصح وجئت على الشراء مسلماً ولو اختلفا ما شترى ما شترى غيره لم يجز حتى  
يقبض أو يكس ماله أو لا يدخل دار الشراء أو يلم بجنت دار أخذها بشفعة  
\*(كتاب النذر)\* هو ضمان نذر الحالج كان كلمته فقهه على حق أو صوم وقبه كل طوعين  
وفي قولنا التمر وفي قولنا لم ماشاء (قلت) الثالث أطهر وهو العراقة ونحوه والله أعلم  
ولو قال إن حدثت فعل كفاً معين أو نذر لزمه كفاً أو نذر ولو نذر تبرؤ بأن يتركه في بئان  
حدثت نعمة أو ذهبت نعمة كان شئ مريض بالله على أو فعل كذا فإنه مذكور إذا حصل المعلق  
عليه وإن لم يعلقه بشئ فكفه على صوم لزمه في الأظهر والأصح نذر معصية أو واجب ولو نذر فعل  
مباح أو تركه لم يلزمه لكن إن خالفه نذر كل طوعين على المرح ولو نذر صوم أو لم يندم ففعلها  
فإن قد يتفرق في أو صوم أو التوبع والأول أو مستغن عن تصامها أو فطر العدو والتشريق وصام  
ومضاه عنه ولا قضاء وإنه أضررت بعض ونفاس وجب القضاء في الأظهر (قلت) الأظهر  
لا يجب فيه قطع الجهر والله أعلم وإن أضر يومياً لا عذر وجب قضاؤه ولا يجب استيفاء سنة  
فإن شرط التسامع وجب في الأصح أو غير معنية بشرط التسامع وجب ولا قطعه صوم رمضان  
عن فرضه وفطر العدو والتشريق وقضاهما على ما سأل السئلا وقضاهما معيض وفي قضائه  
القولان وإن لم يشترطه يجب أو يوم الاثنين أو باليمين أو ثلثي رمضان وكذا العدو والتشريق  
في الأظهر فلو لم يصر شهرين نسياناً على كفارة تصامهما أو يرضى أو ثلثيها أو في قولنا يقضى إن  
سبق الكفارة النذر (قلت) إذا القول أطهر والله أعلم وتقضى من حبس ونفاس في  
الأظهر أو يومياً بعينه بيمين قبله أو يومان أو أسبوع ثم نسيه صام آخره وهو المجمع فإن لم يكن هو  
وقضاه من سرع في صوم فقل فنذر أو نذر على الصبح وإن نذر بعض يوم لم ينقل وقيل  
يلزمه يوم أو يوم قدوم يد فالأظهر أعاد فإن قدم ليلاً أو يوم عيد أو في رمضان فلا شيء عليه  
أو نذر أو يوم فطر أو صام قضاء أو نذر واجب يوم آخر ص هذا أو يومه صام فلا مذكور وقيل  
يجب تيممه وكف ولو قال قد قدم يد بالله على صوم اليوم التالي ليوم قدومه وإن قدم عرو  
فله على صوم أول خمس بعد فقد مقل الأبرع وجب صوم الخميس عن أول النذرين ويقضى  
الأخر \*(صل)\* نذرنا إلى البيت لله أو نسيته فأنه يجب أو نسيته فأنه يجب أو نسيته فأنه يجب أو  
عمره نذر الإنسان لم يلزمه من نذر الشئ أو أن يحج أو يعتمر ناسياً فلا طهر وجوب  
الشئ فإن كان قال أجمع ما شئت حتى يحرم وإن قال أمشي إلى البيت الله تعالى في ذروة أهله  
في الأصح وإذا أوجب الشئ فركب نذر آخر أو عليه مدم في الأظهر أو بلا عذر أجزأه على  
المشهور وعليه مدم من نذر عا أو عمر لزمه فله بنفسه فإن كان معصياً بالسناب وبسحب  
تقبله في أول المكان فإن تمكراً أو شرفاً حجب ماله وإن نذر الحالج علمه أو لم يكن له فإن منعه  
مرض وجب القضاء أو عذر فلا في الأظهر أو صلاة أو صوم أو في وقت فغفرت مرض أو عذر وجب  
القضاء أو فطره لم يلزمه على مكة والتصدق به على من ماله أو التصدق على أهل بلده معي لزمه أو  
صوماً في بلده معي وكذا ما لا لا المسجد الحرام وفي قولنا وسجد المدينة والأصح (قلت)  
الأظهر تيممهما كمال المسجد الحرام والله أعلم أو صوماً مطلقاً في يوم أو أياماً ثلاثاً أو صدقة فما  
كان وصلاً ركعتين في نذر ركعة فلي الأول يجب القيام فيه ماعداً فقد روى الثاني لا أو  
عنة نذر الأول رتبة كفارة نذر الثاني رتبة (قلت) الثالث في نذر طهر والله أعلم وفي كفارة

وَأَسْمَ عَلِيٍّ بِالْمَاءِ أَوْ أَسْأَلُ بِأَيْمِهِ تَفْعَلُ عَيْنِي أَنْ أُرَادَ بَيْنَ نَفْسِهِ هَلَاكَ مَعَاتٍ كَمَا أَطْلَمُ وَدَى أَوْ تَحْدُ وَتَضَعُ عَلَى مَاضٍ وَغَيْرِهِ وَتُكْرَهُ أَلَا مَعِينَةٌ فِي طَاعَةٍ وَدَعْوَى وَحَاجَةٌ تَمَانٍ حَلْفٌ عَلَى مَعِينَةٍ نَحْصِي وَلَوْ عَسَيْتُ وَكَفَارَةٌ أَوْ بِحَاجَةٍ سَنَ نَزَلُ حَتَّى أَتُزَلَّ مَنْذُوبٌ أَوْ فَعَلَ مَكْرَهُ سَنَ حَتَّى وَغَلِيٍّ

مکتوبات و محکمات شریعتیه تنظیم قلمرو المصمم علی الدیوبیہ کتبی و فی (فصل) شریعی کلامین بنیادگذار، مبرور و ملک مغرب  
مساکین کل مدائن مجلس فطرت اوسمی کو توکل میر سالت تھب تزوہ (۱۲۵) دایرہ العمل اندو غ کتب خیر و معلت و از این

وغيره لا تشاء وخيارا وبفتح با وجز را ولا يتناول القبر باسلا ولا البطح والتمرا والجوز هند با ولا الرطب غرا و نه را ولا العنب يري او عكسها  
 واولا لا كلذا البرنجه على هيئة ولوطيط بنا لا على غيرهما ورا ولا البجليج ورا لا رطبه سمعتم ا ورا كلهم انا سى ورا لا جدد

في كلمة كمللا بحث أولاد آكل من ذي البقرة: أوس في الشجر غشت في الزواجر من بلاد اليمن وهو وورق الزواجر في البحر طامعة أو الطامعة  
 ما تروا معافا كمن غش حنلا لشربه أولاد النمر: (١٢٦) بالعكس أولاد كمن غش في الشجر أو في البيت غش طاهر غشت: (فصل ١٠)

اشترى و قد و لو سأل ان احتاط بعمره و لم يقن ان كنهه أو لا يدخل دار الشراهاز يدلي بحسب بداو أخذها بالشراء كشعة (باب  
 كلب البذر) \* ذكره بصفه و دور و اندر و شرفه ا م و اختيار و قد تصرف فيما ينصرف في الصيغه لفظا بشر التزم كنهه على ا و على

(154) 28

ففي هذا الحديث، والشرع موقوف على ما  
يقترن بغيره بالاعتقال كمال كذا أو ينطبق  
يحطون نعمه وأذهب نعمه كمال كذا في الله  
ومضى فعل كذا في الله مطلقا لا أو عند  
وجوب الصلة أو لزومها أيام من تعبدت  
في بطنك في أو أوصلا ورب أو استنبت  
لا يدخل في وقتها ورب وحسن ونفاس  
ورمضان لا خلاف ولا يجب ما أحقر من  
غيرها استأنف سنة لأن شرط تأنيها أو  
مطلقة وجب تأنيها أن شرط ولا يتعده  
ملا يدخل في وقتها بغيره من حبس  
ونفاس متصلا آخر السنة أو الألفين  
في ضمان الوقت قياس أو وقت شهرين  
لزمه ومهما بلغا وقتا أو يومين  
بجدة عين كان نسب مام ومما ومن نذر  
انكسر نفل أو يومين حبس لم ينقض  
أو يوم قد يجوز ما اعتقدت من  
فان تقدم لبلا أو يوما محسرا سقط  
والإبقاء القضاء أو التاله وأول خيس  
بعد قدوم عمر وقد قدم في الأرباصام  
الخير عن أولها وفي الآخر  
«(نزل)» نذرتان الحرم أو في سنة  
لزمه نكاح أو التي البز مع نكاح  
من مسكه أو أن يجي أو يترك ما لزمه  
أو شيئا حبس فان جاز أو لزمه  
دم أو مسكه أو ما يوسن به في أول  
تمككه كان مان بصدقه قبل من ماله أو  
يقوله عام ما أو نكح لزمه أن قاله بلا  
عند أو عرض أو خطا أو نسيان بعد  
إحرامه في أو صلة أو صوم في وقت فلانه  
نقض أو أهاده شيء إلى الحرم من جهه إليه  
اسم ولا صرفه كانه أو نكح أو نكح  
أهل ياد من لزمه أو صوم ما كان من حين  
أو صلته بكذا تنكح أو صوم ما لم  
أما أو نكح أو صدقة فتكون أو صوم  
فركم كان أو نكح أو صلته بكذا

Chen et al. / *Journal of Interpersonal Violence* 26(10) 2011

كونه أهلاً له إحداهن كان يمتدح وهو العارف بالحكم القرآن والسنة بالقياس هو الواهب والواهب لا يملك التبرع ولا يملك التمسك بالمال  
 القسمة قول سلطان خورشيد كسالم في أهل نقد (١٢٨) فتشاوروا في رونس الامام بأن أدق القاضي في الاختلاف خان أطلق التولية

استقل في بعض من أول الأذن على القسمة  
 كالمقاضي الآن يتخلف في نص كسالم  
 ينسب في علمه ما يتلقى به ويحكم  
 بأهله وأولاده على مقلده ولا بشرط عليه  
 متلافه ولا نصاً أكثر من فخر يعمل ان  
 لم يشرط اجتنابهم على الحكم وتعيين  
 اثنين أهلاً للقسمة في غير حقونه فتم ولا ينفذ  
 حكمه الا من بعده فله ان يترك أحدهما  
 فاشبهوا بكتي رضان في ضربية صلي  
 عاتقه ولورج أحد هملد اشع  
 (فصل) زالت أهليته بنحو جنون  
 وإعفاء من قبله فلو عدل لم تعد ولا يشه  
 عز نفسه ولا مزله بخل وبأفضل  
 وبصلته والاخر ونفذ من وجد سالم ولا  
 منه قبل بلوغه عزله فله طاعة خرافه كالم  
 انزل لم يقره عليه من عزله فله طاعة  
 نائبه لا قسمة ووقف ولا من استغفله  
 بقول الامام استغفني ولا يترك قاض  
 ووال ينفذ الالام ولا قبل قول متول  
 في غير محل ولا يشه ولا عزله حكم كذا  
 ولا شهادة كل يحكمه الا ان شهد عكم  
 حكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه ولواذني  
 على متول جود في حكمه لم يسمع الابينة أو  
 ما لا يتسلسل بحكمه أو على معزول شيء  
 فكيف يراد (فصل) ثبت التولية  
 بشاهدين يتفرجان مع التولي يتفرجان أو  
 باستفاد من أن يكتب موله به ويثبت  
 القاضي عن حاله على وجهه وله يدخل  
 يوم ان كتمس فثبت بطله على المحل  
 وينظر أولاً في أهل الميسر من أثر يبقى له  
 مقتضه ومن قال طاعت فعل خصمه حجة  
 فان كان نائباً كتب اليه لضم الأوصاء  
 فمن وده عدلوا في آخره وقاسم أحد المال  
 منه أو معفاة عنه من ثم ينفذ كالتباعد  
 ذكر كرسا لوقا بكاتبه بامر ومجالات  
 شمرانها بغير اقرار عقل بلخا ندبا  
 ومترجين وضم معهم أهل شهادة ولا يصرفها لمعي وبخدا القاضي من كين ودرتاد بيبو سجد لا دامت ولقوبة او  
 ومجاله ارفقا وكرو سجد وتضاه عندهم خطه هو غضب وان يعمل بنفسه أو وكيل معروف ومن أن يشاور الفقهاء وحرم قبله هدية من

يسمع منه ويكتب اليه أو لا تبالا صحره من مسافة العدو فقط وهي التي وجمع  
 منها لم يترك ولا وان القدر لا يتصرف وهي من لا يكثر خروجها لحاجات  
 (باب القسمة) فقسمة شركاء أو متوصوهم أو منصوب بالامام بشرط منصوبه ذكر  
 حرم على علم المستأوا لحساب كان فيها تفرج بوجب فاحسان والاقسام وفي قول اثنان  
 ولا نام جعل القاسم ما كفي التوزيع فيعمل فيه بعدين وقسم ويجعل الامام ورق منصوبه  
 من يثبت المال فان لم يكن فأجوزه على الشركاء فان استأجروه وسعى كل قدر الزمة والا لأجوزه  
 موزع على الحصص وفي قول على الرؤس ثم ما على الضرر في قسمته كجوه وتوثر في عين  
 وزوجي خشف ان طلب الشركاء كلهم قسمته لم يصح القاضي ولا منهم ان قسموا بانفسهم  
 ان لم يطل منفعته كيف يكسر وما يطل نفسه المقصود كمداد طوحيه متغير في لا يجب  
 طالبة مستحقة في الاصح فان أمكن جعله حاد من أجب ولو كان له شرا ولا يصلح لشكى  
 والباقي لا شرا فالاصح لجبار صاحب العشر بطلب صاحب دون عكسه وما لا يعظم ضرره  
 قسمته أنواع أحداهم الأجزاء كعلي ودار منفعته أو بنسبة أو أرض مشبهة الأجزاء في غير الممتنع  
 فعدل السهام كالأوزان أو ذرعا بعد الانصاف استرتو يكتفي في كل رقة سهم من  
 وجزء من بعد أو جبهته تدعى في بنادق مستوية ثم يخرج من كل بعضها رقة على الجزء  
 الأول ان كتب الاسماء فيعطي من خرج اسمه أو على اسم يرد ان كتب الأجزاء اختلقت  
 الانصاف ككتف وثلاث وسدس حوت الأرض على أقل السهام وقسمت كسبي ويحترق  
 تفرق حصصا واحد الثاني بالتعديل كأرض تختلف قسمة أجزاء من يجب قسمة تباينات  
 وقرب ما به ويجوز عليها في الظاهر ولو استوت قسمة دون أو ما تين طلب جعل كل واحد  
 فلا لجباراً وعبد أو تباين نوع أسيراً ونوعين فلا الثالث بالردان يكون في أحد الجانبين  
 بتر أو غير لا يمكن قسمته فبدن يأخذ قسما قدمته ولا لجباريه وهو يسع وكذا التعديل  
 على المذهب وقسمته الأجزاء في الظاهر وبشرط في الرضا به وروح القسمة ولو  
 تراش بقسمة ما لا يجازيه بشرط الرضا به والقسمة على الاصح كقولهم انما بقسمة القسمة  
 أو بما أخرجه القسمة ولو ثبت بقسمة غلط أو حيف في حقه أو لجبار نقضت فان لم تكن بقسمة  
 وأدعو واحد فله تعاقب شر كمولد ادعى في قسمة تراش وقلها يصح فالاصح أنه لا أثر لخطأ  
 فلا فائدة له في الدعوى (قلت) وان قلنا ان القسمة ان ثبت الا لا يحلف شر كد والله أعلم  
 ولو استقر بعض المقسوم شامعاً بطلت نفسه وفي السابق خلاف تفرق الصفة أو من  
 الثمينين معن سواه قضيت والابطلت والله أعلم  
 (كتاب الشهادات) شرط الشاهد علم حركه كلف عدل وحرمة غير ممتنع بشرط العدالة  
 اجتناب الكسب والامرار على مسيرته ومجرم العيب بالرد على الصبر ويكره بشرط فسخ  
 فان شرط ديمال من الجانبين فمما يرد باع الحسد أو سماعة ويكره إلا أنه وسماعة  
 ويجرم استعمال آله من شعار الشرية كملبوس وودود وخنق ومزمار عراف واستماعها  
 لا يراعى في الاصح (قلت) الاصح تحريمه والله أعلم ويجوز لد لمرس وتنان وكذا غيرهما في  
 الاصح وان كان فيه جلال ويجرم ضرب الكوبة وهي طبل طويل مزين الوسطا لا الرقص  
 الا أن يكون فيه تكسر كفضل الخنث ويباح قول شعر واتشاده الا أن يهجو أو يهين

او  
 ومجاله ارفقا وكرو سجد وتضاه عندهم خطه هو غضب وان يعمل بنفسه أو وكيل معروف ومن أن يشاور الفقهاء وحرم قبله هدية من

الاعانة قبل ولايته اورد عليها في خطها ومن له نصيب من الاساقوس ان يبيع خطها او يردھا او يبيعها ايضاً الى كل شخص بخلاف خطه ولاه في حق ربانته او ماتت ينفصل لافواه لانسو ومنه يروق كل شركه في الشتركه يفتي لكل يبيعها او تردّي عليه اوسلف الذي لو اكله ينة وسألا القاضي ان يهدد بذلك والحكم عايند ولا نهاد (١٢٩) بجزءه او ان يكتبه بضمرا اوسلفا من ابيه

أوبعض بأسر أمتهم والمروءة فتلقى خلقاً أشبهه في زمانه ومكانه فلا كل في سواد والى  
مكشوف الرأس وقبة وزوجها منصفه الناسوا كتار حكايات مضطربة ليس تشبه قلبه  
والتفوس حيث لا يستأدوا كلب على لبال الشطر فخرج وغناه أوسعها وادامته نفس يسبقها  
والأمر فيه يختلف بالأشخاص والأحوال والأماكن وقد نفضت كجها من كل شيء وبخ من  
الأتايق به تسليطاً فان اعتاده وكانت سفة آية خلقاً في الأصم والتمه أن يجرب إليه نفعاً أو يفع  
عنه مراً فترد شهادة له بعد ما كتب وقصر به ميتاً أو طبعه بمرس وعما هو وكل فيه  
وبما هم من صنفه وبما استمر ونو له هو لورثة مريض أو يجرى به حال قبل الانعزال قبلت  
في الأصم وزود شهادته فله نفس شهود مثل وقصر ما سئل بسبق شهود دين آخر ولو شهد  
لأثنين بوسب شهود الشاهد ونفس تلك التي تكتل الشهادتين في الأصم ولا تقبل  
لاصل والفرع وتقبل ملبساً كذا على أيها اصطلاحه ضرورة ما أوقفه في الظاهر وإذا  
شهد للفرع وأجبت قبلت للأجنبي في الظاهر (قلت) وتقبل لكل من الزوجين ولا يخ  
وسبق والله أعلم لا تقبل من عدلوه من بعضه بحيث يمتني زوال نفعه من بعض سروره  
ويفرح بعبثيته وتقبل وكذا على غير عدلوه من كذا وفرح ويستوعب وتقبل شهادته من عد  
لا تكثر ما يغفل لا يضيق ولا مبادر وتقبل شهادته لأخيه في حقوق الله تعالى وفيه له نصيب  
مؤكد كطلاق وحقوق وغفوس قصاص وبقائه عدو انقضائها وحده وكذا التمس على  
الصحيح متى حكم بشاذه نفاها كافر من أو عدل من أو مبين نفعه هو وغرموا كذا ما سئل  
في الظاهر ولو شهد كافر أو بعد أوصى ثم أضافه بكه قبلت أو فاق تاب ولا تقبل شهادته  
غيرها بشرط اعتبار بعد التوبة مدونة بغير ما صدق بشهو قهوا لا أكثرون بسنن بشرط  
قوة مدونة قولها القول فيقول الأخاف عني باطل وأنا آدم عليه لأعدوا وبكذا شهادة  
الزور (قلت) وغير القولية بشرط اتلاع ونم وعزم أن لا يعود ورد ظلمة آدمي  
تعلقته والله أعلم \* (فصل) \* الحكم بشاذه الأفي هلال ومضان في الظاهر وبشرط  
إقراره بغير جبال ولا قراره اثنا وثق في لأر بعقول الوصفه على كعب واذا زواله  
ومضان حتى مالى كسار وأجل جبالان أو رجل وأمر أتاب وعمر ذلك من عقوبته تعالى  
أولاً على ما يطلع عليه بالغالبا كسكاح وطلاق ورجوع واستلام وودن حرج وتعديل  
وموت وإصا ورثة ووصاية وشهادة على شاهد حران وما غصص بعرقه انشاء أولاً راء  
رجال غالباً ككبار وولاد ونحوه ورضاع وحبوب تحت الثياب يثبت بما سبق وأربع  
نسوة والابن ورجل وأمر آيين لا يثبت ورجل وعين ومائتة هم ثبت ورجل وعين  
الاعيوب الناسوا ونحوها ولا يثبت بشاذه بأمر ابن وعين وأما ما علف الذي بعد شهادة شاهد  
وتعديله ويدكر في خلفه صدق الشاهدان ثلثاً لحلف وأرباب يمينه فله ذلك بخلاف  
فله أن يحلف عين لوفى الظاهر ولو كان سده أو مولده افتتال رجله يستوفى حلفه  
بهذا في ملحق وحلفه شاهد ثبت لأمة لا لأتباع الولد وحده في الظاهر ولو كان يمينه  
غلام فقال رجل كان في عفة من حلفه شاهد على ما يقرأ معه وبه من أولاد أو عفة

( $\chi^2_{\text{red}} \sim 17$ )

هو من رقیه - بر عهده تبه ان كان للمدعي

( ١٧ - مباح )  
 اذنى على يوصى ولواذنى وكل على غائب لم يخاف وزجرهم وفي اوراقه كوكب امره وسلم  
 في هذه النسخة والامان سال المراجعين باخذ الى ذوقه لبا عاب انما يشهد عداير حكم



تسميتها ومن كل جهة يكفر بما في الدين ويشتد في الجحيم فان انكر الله تعالى ما كان في الدين من الحق والحق لا يقرب منه  
اولست الحسم وثبت الله ما حكم عليه ان لم يكن ممن يشرك فيه بما عاصر القدي والافان مات أو انكر بعض الكتاب يطلب من الشهادة  
زيادة تبيين ويكفيها ولو شافنا لما حكم في هذه (١٢٠) بحكمه فانما السلف على وهو قدامه لمعلموا الاثم انكم على مطلقا واسباع حجة

يقبل فياقل فاستصعدى وهي  
ما يرجع منها يسير الى له ووه  
(فصل) في ادنى عينا غائبة من البلديون  
اشهادها كدوان وقاصد فاسمع بعينه  
وحكم ما وكتب الى القاضي بالدين ليس لها  
المدى ويعتقد في عقول بشهر حذوده ولا  
يؤمن بالغ في وصف مشي وذكورة  
مترجم ومع اطفا فمعا وكتب الى القاضي  
بالدين بعينه في حجة الكتاب جمع  
المدى كقول يدين ان لم تكن امة والا فاع  
أمن فان ذمت بعينها كتب برأها الكليل  
أو من المجلس فقط كفا حضار ماسهل  
احضاره لتقوم الحجة بعينه ولو انكر المدى  
عليه العين حلف ثم للمدى دعوى بذاتها  
فان شك في حلف المدى أو اقام حجة كانت  
الاحضار وحسب على من ادعى ثقتها حلف  
ولو غصبه عناد او ذمته ليعملها فحدها  
وشك باقية لا لا فاقال ادعى عليه كذا بانه  
وقد انقضى او بد ان تلف أو غصبه ان باعه  
سعت واذا اضرعت العين ثبتت للمدى  
قوة الاحضار على حصة والافاضة وقوة  
الرقابة (فصل) في القاضى  
تسمع الحق ويحكم عليه من فوق عدوى أو  
قوارى أو تترز ولو سمع حجة على غائب  
فقد قبل الحكم لم تعدل بخبره وعكس من  
جرح ولو سمعها فاقترن زوى أعيدت ولو  
استدعى على حاضر اضره بدفع ختم فان  
لمسمع بلا عدو فغير تباينك فبا عوان  
الاطمان ويزره أو غائب في غير عمله أو فيه  
وله ثم ائب أو فيه مع لم يحضر بل يسمع  
حجة ويكتب الاضطر من صدوى ولا  
تضر حذرة وهي من لا يكثر خروجا  
لحالت (كتاب القسمة)  
قد يشم الشريك أو ما حكم ولو غصب ما

مالا ولو فهم أو اقاموا شهادا وحلف مع بعضهم  
يخلف بشكوه ان ضره وكل فان كان غائبا أو مريضا أو غيبا فلا ذهب اليه لا يقض عليه  
فاذا زال ضره حلف وأخذ يبرأ عنه شهادت ولا يجوز شهادته على فعل كزنا وحب واثلاف  
ولو ادعى الا بالاحصار وتقبل من أمه والاقوال كقصد بشرط سمعها أو باسار قائمها لا يقبل  
أعنى الا أن يقرق أدنه فينتقل به حتى يشهد عند قاضيه على الصحيح ولو حلفا بغير ثم عصى  
شهدان كان الشهادة وله وعليه معروف الاسم والتب ومن سمع قول شخص أو رأى فعله  
فان عرف عينه أو سمع منه شهادته على حضوره ما شاورت عند غيبته وموته باسمه ونسب فان  
جهلها لم يشهد عند موته وغيبته ولا يصح عمل شهادته على مشقة اعتمدا على حوكم فان  
مر بها بعينه أو بغيره ونسب بازو يشهد عند الاداء ما يعلم ولا يجوز العمل عليها بغير  
عدل أو عدلين على الاشهر والعمل على خلافه ولو قامت بينة على عيبه في طلب المدى  
التصديق جعل القاضي بالحيلة الاسم والنسب ما لم يشك في الشهادة التماس على نسب من  
أبو قيلة وكذا أم في الاصم ورون على المذهب لا يصدق ولو لا عوقب ونكاح ولو ملك في الاصم  
(قلت) الاصم عند المحققين ولا أكثر من في الجميع الخوا والافاء على شرط السماع  
سماعه من جمع يؤمن قوامه على الكذب وقيل يمكن من عدلين ولا يجوز والشهادة على  
مالك مجرد بدو لا بد تصرف في مدقة قصير يتجاوز في طو يلقى الاصم وشرط تصرف مالك  
من سكنى وهدم وبناعو بيع ورهن وتبين شهادته الاعمال على قرآن وتغال في الضرر والاشارة  
(فصل) في تحمل الشهادة فرض كفاية في السكاح وكذا الاقرار والتصرف المالى وكفاية  
الصك في الاصم واذا لم يكن في القضية الا اثنتان لزمه الاداء فلا بدى واحد وامتنع الاكثر  
وقال الحافظ مع عصى وان كان شهودا فلا بد فرض كفاية فلو طلب من اثنين لزمهما في  
الاصم وان لم يكن الا واحد لزمه ان كان فباثبت بشاهدين وعين والافاق وقيل لا يلزم الاداء  
الان تحمل قضا الا اتفاقا ولو سوي الاداء شرط ان يدعى من حصة العدوى وقيل دون  
مسافة قصر وان يكون عدلان دعى ذوقى يجمع عليه قبل أو مختلفا فيه لم يجب وان  
لا يكون معذورا بمرض ونحوه فان كان أشهد على شهادته أو بعث القاضي من سمعها  
(فصل) في تقبل الشهادة على الشاهد في غير عقوبة وفي عقوبة لا بدعى على المذهب  
وتعلمها بأن يسترضيه وقول أنا شاهد بكذا أو شاهد على شهادتى أو سمعته تشهد  
عند قاض أو يقول أشهد أن فلان على فلان الفاعل عن مسمع أو غير موفى هذا وجه  
ولا يكتفى بسماع قوله فلان على فلان كذا أو أنا شاهد بكذا أو عندى شهادة بكذا وليين الفرع  
عند الاداء جه العمل فان لم يبين وقت القاضي بعله فلا بأس ولا يصح العمل على شهادة  
مردود الشهادة ولا تحمل النسوة فان مات الامل أو غلب أو مرض لم ينع شهادة الفرع وان  
حدثت رد أو فسق أو عدوانت ونعت وجنونه كونه على الصحيح ولو تحمل فرع فاسق أو عابد  
مادى وهو كامل قابض يصح شهادته اثنين على الشاهد وفى قول بشرط لكل رجل  
أو امرأة اثنتان بشرط قبولها وتصدق الاصل على موت أو عصى أو مرض بشرط حضوره أو

شرط منصوبه أهلية للشهادات وعلمه بقصد فكذا تعدد لقوم أو جهه ما كجديه وأجره من بات المال فعل  
الشركة فان أكثرها أو ما عصى كل قدر لزمه والافاق على قدر الحصص المأخوذة ثم ما غلب ضرر فسمعتان بطل نفسه بالسكينة كجوهرة  
وتورثين منعهم الحاكم والامام عليهم ولم يجمع كسيف يسير وكما هو طاعة صغير سولو كان له حشر دار لا يبلغ السكينة والباقي لا تخر

أُشير بمطالب الأحرار لعلهم يرضوا عنكم (أخذهما) بالجلد البتلى وداو منقحة لا يتناولون من متبذلة الأحرار في غير المبتسم  
 فيغير أيا ما يقسم بعد الانسحاب انما سوف وكتبت في كل رقعة مائة مئة من الأجر وجزء من رزقي على خلاف مستوية ثم يخرج من لي يحضره هدية  
 على الجزاء الأول ان كتب الاجل اجماله أو على اسمي ديان كتب الاجل زمانا مختلف (١٣١) كنهه في تاسع وسدس جزئي على أهلها ويكتب

• (کتاب الشہادت) •

فبطلان دعوى وقيل قصور ان يسمى الاصول ولا يشترط ان تركبهم الفروع فان تركبهم  
قبل ولو شهدوا على شهادة عدلين او عدول ولم يركبهم لم يجر (فصل) \* وجعلنا من  
الشهادة قبل الحكم امتنع او بعد وقبل ان ينفصل استوفى او بغيره فلا يؤثر بعد لم ينقض  
فان كان المستوفى قصاصا او قتل زوجه او زوجا او جليدها وان قالوا اتهمنا فاعلمهم قصاص  
او دية متفقة وعلى القاضي قصاص ان قال شهدوا وان بجمع هو وهم فعلى الجميع قصاص  
ان قالوا اتهمنا فان قالوا انما ناعلمه نفي دية وعليهم نصف ولو بجمع تركبهم فلا يصح ان  
يضمن اولى وحده قطع قصاص او دية اوسع الشهود وكذلك وقيل هو وهم تركبوا ولو شهدوا  
بطلاق بائن او رضاء او لعان وقرق القاضي تركبها دام الفرقا وعليهم مهر مثل وقيل قول  
نصفه ان كان قبل ولو شهدوا بطلاق وقرق تركبها فقامت بيعة انه كان بينهما رضاء ولا  
غرم ولو بجمع شهود مال غرموا في الاظهر ومثل رجوا كالمهر وز عليهم الغرم او بعضهم  
وبقي نصاب لا يغرهم وقيل يغرهم قسطا وان نقص النصاب ولم يرد الشهود عليه قطعوا وان  
زاد قطعوا من النصاب وقيل من العدولان شهد رجل واحد ان فعله نصف وهما نصف او  
واو بجمع فريضه فعله ثلثه وان بجمع هو او ثلثان لا يغرهم في الاصل وان شهد  
هو او بجمع بمال فقبل كرضاع والاص هو نصف وهن نصف سواء رجع معه او وحدهن  
وان رجع ثلثان فالاص لا يغرهم وان شهدوا حسان او صفة منع شهود تعاقب طلاق وعتق  
لا يغرهم (كتاب الدعوى والبنات) \*

نلس بفق شود دین آخر و بعضه را حایه و لای آیه بطلاق صرقت. او شریک و لا تر و بهر آیه موسی قتل و شمشیر نه قبل و غریب است  
 او شریک و لا تر و بهر آیه موسی قتل و شمشیر نه قبل و غریب است

ملك له حق . مؤكدا كمالا وحق . ونسب وصقوصن ثودو خله عورتوا انتضام او تحيل شهادته على مدعيه بذل اليمين في اليمين او كلفه كلفه كونه او لاسلطة او عدلوا او فسق وانما يتصل غير علمن ناسق او خلوم من موقعتهم بنوعه ندب فافلا عزم ان لا يدعوا دونه وجن نخلامة ادعى وقول في ثوري كثره فحق باطل واما الحكم ولا عدد (١٢٣) والتميز اسنق في فعل وشهادته وتروى ففلا يذله . (فصل) . ولا يكتفي بغير ملل

رمضان شاهد بشرط نصي زمانا وبعده واما مال وما قصد به مال كسبه وفاقا وخارجا ورجلان او رجل وامراة وان لم يقدرا فثمن صوبة وما ظهر له في المال غالبا كسكك واصلان واقرار بغير زلوم وتروى وكلة ووصاية وشهادته على شهادته رجلا نوما لا يرويه غالبا كيكارتولا فتدعيه في روضه عصبها ما تفتقر فيها . بيت بين موار يرعلا بيت برجل ومن الامال او قصد به مال ولا يثبت في ثمنه ثمن او يبروز كرفي حاله صدق شاهد او انما يحلف بعد شهادته وتصدية . ولا ترك حلفه وتحليف خصمه فان نكل فله ان يحلف بين الرد والامان بيده ما تروى فله ان يستتر في علقه بذي ملك من وحلف مع شاهد ثبت الابد لانسب الولد وحده ما او غلام كان في واعتقته وحلف مع شاهد انتره وصار حولا وادعي الامال او ثمنه ما اقام اشهدا وحلف بعضهم ان ترد صدقه بطل حق كمل حضر ونكل وغيره اذ ازال عدله حلف واخذ صدقه بلا اعادة شهادته بشرط لشهادته فعل كزنا او باساقيل اعم وقول كصدقه وسع فلا يقبل اعم وادعي الا ان يقرى اذنه فسكك حتى يشهد او يكون عمله بعد تحمله والشهود له وعليه معرفي الاسم والنسب ومن جميع قول شخص او راي فله وعرفه باسمه ونسبه وجملان غاب اوقات والا فلا شاة كلهم يعرفهم ما ومات ولم يدفن ولا يصح قتل شهادته على متعبة اعتقادا على صوته فان عرفها بعينها او باسم ونسب جازا دعي بما على لا يعرف عدل او عدلي ولا العمل بخلافه ولو ثبت على حجه حق . جعل القاضي بما لا باسب ونسب لم يثبت له بلا مراض شهادته نسب ورون وعقود ولاه ووقف وسكك بنسب من جمع ثمن كدبهم وعلته او بدو تصرف تصرف مالا مدة ولو حاسبه حرا او باستصحاب . (فصل) . تحيل الشهادتين على كفاية وكذا الادلان كانوا اجماعا وطلب من واحد او اثنين او لم يكن الا ههنا وواحد والحق يثبت به . بين غرض بين وانما يجب ان دعي من مسافة عدوى ولم يجمع على فسقه ولا عدله من محرم مرض

حاسبه  
حرا او باستصحاب . (فصل) . تحيل الشهادتين على كفاية وكذا الادلان كانوا اجماعا وطلب من واحد او اثنين او لم يكن الا ههنا وواحد والحق يثبت به . بين غرض بين وانما يجب ان دعي من مسافة عدوى ولم يجمع على فسقه ولا عدله من محرم مرض

والملكو وبتبديل على تبادله او بيعت العاصي من بيعها (فصل) من شهد على نفسه بغيره فليس له ان يشهد على غيره  
بأن يترجمه فيقول أنا شاهد بكذا وأشهد على شاهدك أو شهد بغيره كما أو بين جميعا كاشدنا فلان على فلان كما  
قرضا وليس المرفع عند الادامية العمل الا ان يبقى الحاكم بصله ولا (١٣٣) حدث لاسلام بن عوف بن قيس بن عدي بن عاصم بن  
كامل فحصل ان قالوا بنقي فريخ بن لاسلام بن

وسقط قبر له موت أسلم أو غيره من  
بجعة أو غير ذلك قد عدوى وإن يفيدهم  
وإن تركته (فصل) من شهد على نفسه  
الشهادة فبطل الحكم استع أو جدهم  
ينقض ولا تستوفى عقوبة فان سكنت  
استوفيت بطل أو قبل أو جدهم وتوفوا  
تعذوا وعلماء يستوفى منه قولنا زعيم  
قودان جمل التي بعد من كثر وقاض  
فأرجع هو وهم فاقروا له مناصفة  
أول وكسهم فبطلت دعوى ومشهدوا  
بينونة وقرى القاضي فرجعوا اليهم  
مثل وتقبل وطه الان ثبت ان لا تكاح  
ولورجع شهدوا لغروا موزع عليهم أو  
بعضهم وبني نصاب فلا يؤدونه فبطلت  
وعلى امر أتبع وجعل نصف وطه مع  
أربع في نحو رباح ثلثة ترجع هو أو  
ثلاث فلا يرجع وفي مال نصف ما ترجع  
ثلاث فلا يرجع كل يرجع فهو حاصن أو  
معة (كتاب الدعوى والبيانات) من  
الدعي من خالف قوله الظاهر والذي عليه  
من واقعة فلا قوة له وطه أسلمنا معاوقات  
مرتباه فمدع وشروط في غير من دون  
دعوى عنهما كم وان استحق بيضا فكذا  
ان نكسب بأخذها ضررا أو ينافي غير  
ممتنع طلبه أو ممتنع أخذ جنس حقه  
فيلزمه ثم غيره فبطلت لائحة فله فعل  
ماله لعمال الاله والمأمور ضحون ان  
تلف قبل غلوك ولا يندفع حقه ان أمكن  
وله أنه مال الخرم غير محمود ادعى نقدا  
أو ديناً وجب ذكر جنس وقوع وقدر  
وصفة تزويجنا تنصبا وصفه بصفه  
فان تلفت متروكة ذكره ما وقع ما لينا  
وصفه بغيره نونكاه كذا مع نكته تم بولي

حده لم يعمل وتقبل ثلثة ولا تستوفى الى استماعا لغيره أهل الى آخره ليس من طوب  
وكة فادى دفعه الى استماع آخر أو غلوا من ولزمنه العين فبطل وتعدو واليمين فالاصح  
أنها تؤمنه ولو ادعى في دينه فانكره بطل لم يصف لولي وتقبل يخطف وقيل ان ادعى  
مباشرة بغيره بطل (فصل) ادعى احدا على ثلثة أو أقام كل منهما مائة سقطت أو في قول  
تستعملان في قول تقسم وقول يرفع وقول فوقف حتى تين أو يخطوا ولو كانت في يدهما  
وأقاما يمينين بقت كما كانت ولو كانت مدعى أقام غيره مائة وهو بينه يقدم صاحب اليد  
ولا تجمع بينه الا بدعيته المدعى ولو أزيلت يده مائة ثم أقام مائة لم يملكه مستند الى ما قبل  
أزالة دعواه وانظر بقضية شهود جمع وقدمت وقيل لا ولو قال خارج هو ملكي اشتر بتملك  
فقال بل ملكي وأقاما يمينين قدم الخارج ومن أقر نفسه بشئ ثم ادعى ما لم يسمع الا أن يذكر  
انتقالا ومن أخذ من مال يمينه ثم ادعى ما لم يسمع ذكر الانتقال في الاصح والمذهب أن زيادة  
عدد شهود أحد هلالا يجوز كذا كان لا حدهم لرجلان ولا يجوز لرجل وامرأتان فان كان  
لا خراشاهو وغيره جال الشاهدان في الاظهر ولو شهدت لأحد هلالا مائة من سنة ولا تس  
من أكثر فلا تظهر ترجيح الا كرهوا لصاحبها الاجتزال يادنا لحادثة من يوشدوا أطلقت يمينه  
وأزوت يمينه فله ان يماسوا أو أنه لو كان لصاحب متخذا للتاجر يزدفعه وانما لو شهدت  
بملكه أسس ولم تعرض للعالم لم يسمع حتى يقولوا لم يملكه أو لا نعلم خبره ولا يجوز  
الشهادة بملكه الا ان استصحاب المسبق من اوثق وشرا غيرهما ولو شهدت باقراؤه أسس  
بملكه اسدبم ولو أقالها لك دابة أو شجر ثم لم يسمع حتى يقرموجرولا ولها ففصلوا يستحق  
جدا في الاصح ولو اتى شيا فادعى حقه بطلت دعوى على ما يمينه وتقبل الا اذا ادعى  
في ما لا سابق على الشراء ولو ادعى ملكا فطعنوا به على مدعى بغيره وان ذكر سبيلهم سببا  
آخر (فصل) قال آخر ان البيت بعشرة فقال بل يبيع الدار والعشرة وأقاما يمينين  
تعارضا وقيل في قول يقدم المتأخر ولو ادعى أحدا على ثلثة أو أقام كل منهما مائة أنه اشترى ووزن  
له ثمنه فان اختلفت اوزن يحكم للاسبق والا فلتعذر ولو قال كل منهما بتملكه بكذا وأقاما هلالا  
فان اتفقتا فحكما تعارضا وان اختلف لزمه الثمنان وكذا ان أطلقتا أو أحدهما في الاصح  
ولويات من ابين مسلم وتصراي فقال كل منهما مائة على ديني فان عرف أنه كان تصرايا  
صدق التصراي فان أقاما يمينين سقطت دعوى المدعى وان قعدت آخر كلامه لسلامة وعكسته  
الاخرى تعارضا وان لم يعرف دينه وأقام كل بيمينه مائة على دينه تعارضا ولو مات تصراي  
عن ابين مسلم وتصراي فقال المدعى أسلمت بعد موته فليأمر بيمينه فقال التصراي بل قبله صدق  
المسلم بيمينه وان أقاما هلالا فمضى التصراي فلو اختلفا في اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات  
الاب في شعبان وقال التصراي في شوال صدق التصراي وتقدم يمينه المسلم على بيمينه ولو مات  
عن ابين من كافر من ابين مسلم فقال كل مات على دينه فصدق الابن وانما يمينه في قول يوقف  
حتى يبين أو يخطوا ولو شهدت أنه اثنى في مرض موته سالبا وآخر غلوا وكل واحد  
ثالث ماله فان اختلفت اوزن يقدم الاسبق وان اتفقتا فخر وان أطلقتا قبل يرفع وقيل في قول

وشاهد س عدول ورضاهان شرط ويزيد فيمن اوزن عجز اعن فصل لفتح وسوق فاولا يمين على من أقام بيمينه الا ان ادعى حقه بمسقطا  
فيلزم على يده واذا استهل بأبى يداع أهل لاثنته ولو ادعى غير صبي ويحتمل فقال ناصر سالة حلفا أو رقه ما يسايد من سبد على الا  
بجحة أو يسده ويجعل لقطعه ما حلف وانكارها للعول والاصح دعوى في قول (فصل) من شهد على نفسه بغيره فليس له ان يشهد على غيره  
بأن يترجمه فيقول أنا شاهد بكذا وأشهد على شاهدك أو شهد بغيره كما أو بين جميعا كاشدنا فلان على فلان كما

فان ادعى عشرة لم تكف لا تاروى حتى شقوا ولا يعضوا ولا يحلفون فان حلف على نكاح فلفظ ذلك كل عدل وجميع ما قبله الى على استحقاقه  
شقة فلو اداها لم يثبت كافي حتى كفى لا يثبت على شيء الا يلزمه تسليمه وحلف كالمطلب او مسروها او مرقا او حرايد ونصحه فلفظ لا يثبت  
تسليمه ثلثون اذ ثبت ملكه لم يثبت لا يثبت تسليمه (١٣٤) او مسروها او مرقا فلفظ كالمطلب او مرقا او حرايد ونصحه فلفظ لا يثبت تسليمه

يشترط ان يثبت التسليم او اذناها لمن  
تسليمه بخلافه لم يثبت ولا تصرف  
المسرومة بل يثبت على لا يثبت تسليم او يقيم  
المدعى يتوان اقرهم بالخامس وسدته  
صلوات الخمس متعبة او اذناها انصرف  
فان اقام المدعى بينة فثبت على نائب والا  
وقضا الامر الى قديمه وما قبل اقراره ورفق  
به كعتق به فله عوى والجواب عليه وما لا  
كأثر فعل السيد \* (فصل) \* سن  
تعدا من لا يخص او مال يبلغ نصاب  
وكذا نقد ولم يره فاضحى الى العمان من  
زمان ومكان وزيادة اسماء وسفقات  
ويحلف على البتة اننى مطلق لفسل  
لا يثبت عليه اوله نفي العلو يعتبر بنية  
الحاكم فلا يرفع اثم اليدين الفاضل  
قوة ومن طلب منه بين على ما لو اقره  
لزمه ما ولا يثبت على تركه ظلمنا  
في حكمه ولا شهد انه لم يكذب ولا مدعى  
صالح يعمل حتى يبلغ الاكثر اذ شوال  
فثبتت واليمين قطع الخمس وما لا خلق  
فتمنع بمنع المدعى بدلوله لخصم - الحنفى  
فجعل انه لم يحلفي مكن \* (فصل) \*  
نكاح \* ان قال بعد قول القاصى  
احلف لا اؤا ما كل او سكنت بعد ذلك  
فحكم بنكوه او قال للمدعى احلف حائض  
المدعى وقضى له بنكوه وحينذاك اقرار  
الخصم فلا تسع وسد حاجته بقطع فافهم  
بما عرفت المدعى سقط حق تسع بجهت فان  
أبدى عدوا كانا حجة أمهل ثلاثا فله  
شده بعد ثلاثين بسخط الارض المدعى  
وان استعمل في ابتداء الجواب لاذان أمهل  
الى آخر الجواب ان شاء ومن طوب بعبارة  
خادى مستقلة وان واقتت الفلانة حلف  
والاطول بسم او تركه فادانها بطلانها

ولو ادعى ولي صبي او جنون - فانه لا يثبت له كذا لم يحلف الولي \* (فصل) \* ادعى كل منهما شيئا وادعى بينة وهو يدعى  
فالمستعملان او يدعيهما او لا يدعى فلهما او يدعى فلهما او لا يدعى فلهما او لا يدعى فلهما او لا يدعى فلهما او لا يدعى فلهما  
ما قبل اذناه يدعى عدو بينهما لنكاح فلفظ لا يثبت كافي حتى كفى لا يثبت على شيء الا يلزمه تسليمه وحلف كالمطلب او مسروها او مرقا او حرايد ونصحه فلفظ لا يثبت



سليده ولم اقل جلدته لولده فيها لانه كما اوتيه حق نصيبه من ميراثي بالانصاف كما اوتيه من ميراثي واولادنا قال لا يصح عليه نصيب به  
قبضته اوسره وقت الانتفاء بالعلم والحق وحسنه مهر لا قبضته من الوالد لاسره يد يروى في الخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم قبض على نفسه نصيب  
فانكره خلفه وحق نصيب المدي فقط بالراء (١٣٦) اولسرى بك ان اخذت نصيبه نصيب ميراثي وهو ميراثي واوله نصيبه

ولا يذهب في الاصح (قلت) الاصح المنصوص لا يجوز والله أعلم  
 ﴿كتاب التدبير﴾ \* رحمه الله تعالى بعد موثق أو أضافت أو مقيمت فأنتم حررنا هذا  
 بعد موثق وكذا ذكرنا ذلك أو أنتم تدبر على المذهب يصح كتابه عن مائة ثمانين سنة بعد  
 موثق يجوز شيئا كان من في هذا الشهر أو المرض فأنتم موثقا كان دخلت فأنتم بعد  
 موثق كان وجدنا الصفة ومانعت في الأول بشرط في النحول قبل موثق السيد كان قال إن  
 من ثم دخلت فأنتم حررنا شرط دخول بعد الموثق هو على التراضي وليس الوارث فيه قبيل  
 النحول ولو قال أضافت موثق شهر فأنتم حررنا أو أضافت في الشهر لا يذهب ولو قال إن  
 شئت فأنتم مدبر أو أنتم بعد موثق إن شئت كان شرط في موثق فأنتم مدبر فأنتم شئت  
 التراضي ولو قال أضافت موثق فأنتم حررنا على موثق حتى جوغان ما أباح أحد هذا القيس لولونه  
 يسع نصيبه ولا يصح تدبير بموثق وصي لا يبرز وكذا يبرز في الظاهر ويصح من سببه وأقصر إلى  
 تدبير للمرض على أقوالكم ولو تم أرادكم يطل على المذهب ولو ارادكم يطل  
 وطرف في حال مدبر إلى دارهم ولو كان كافرا عبد مسلم فمقتضى موثق عليه ولو كان كافرا  
 كافرا أو فاسقا ولم يرجع السيد في التدبير تزعم من يسلمه مدبر فكتبه السيد في موثق يباح  
 وله يسع المدبر والتدبير تطبق على مفسدة موثق ولو موصية فلا باع ثم ملككم بعد التدبير على  
 الذهب ولو يرجع بعد قولكم بطلته فمقتضى يقتضيه موت في ميعان قلنا موثقا أو فلا ولو  
 حلق مدبر صفة موثق بالاسبق من الموت والصلفة وطه مدبر ولو لا يكون رجوعا فإن  
 أولادها بطل تدبيره ولو يصح تدبير أم ولد ويصح تدبير مكاتب وكذا مدبر  
 ﴿فصل﴾ \* ولدت مدبر من نكاح أو زنا لا يثبت لو اراد حكم التدبير في الظاهر ولو دبر رجلا لا يثبت  
 له حكم التدبير على المذهب فان مات موثق أو رجوع في تدبير هدام تدبيره وقبيل إن يرجع وهو  
 متصل فلا ولد رجلا صام فان مات موثق دون الأم أو باعها صام وكان رجوعا عنه ولو ولدت  
 الحلق عنها لم يصب الوارث في قولنا عتقت بالصفة عتق ولو يبيع مدبر أو لمع جنايته كناية  
 فزنى وعق بالوطن من الثلث كالأه وبعضه بعد الدس ولو علق عتقا على مفسدة عتق من المرض  
 كان دخلت في مرض موثق فأنتم موثق من الثلث وإن احتمل الصفة وجبت في المرض  
 فخرز أو المال في الظاهر ولو ادعى عتقه التدبير في نكاح فليس يرجع بل يخلع ولو وجد مع  
 مدبر أو لطفل كسبته بعد موثق السيد أو الوارث قبله صدق المدبر بيمين وإن أقامها بيمين  
 فقلت بيمينته  
 ﴿كتاب الكفاية﴾ \*

هي مستحبة ان ظلموا قنق امين قنق على كسب قبل اذ قنق قنق ولا تكسر بحال وصفتها  
كاتبك على كاتمتها اذا اذنتها قنق قنق بين هدد التجوم وقسط كل ضم ولورق لفظا  
التعلق وقنق قنق ولا ياتي لفظ حجة بالاعتلاق ولا تيسر على المذهب وقول المكاتب قبل  
وسرطها كما فاد الحلا وقنق قنق الرض من التث فان كان له مثله فصحت حجة كله فان  
لم ياتي به اذ قنق قنق حياه تاتين وقنق قنق عتق ان اذ حياه عتق قنق قنق ولو كاتب سر  
بنق على اذ قال الملك فان وقنق قنق بطلت على الجد بدلا تصح حجة مروه ونكرى وسرط

خلفوا له وقال لهم فنيك أوقله فأتى  
حق نيب كل عنه والولولها ولو تردد  
معتق ولوم طلاق فاقسمه بدد وسرب  
السرابة فملكه بانستاره شاو ورت حنو  
بعده لم يصر والبعث بعصر وكذا الرض الا  
في ثلث ماله (فعل) ملكت سرب بعضه  
حق ولا يفتري لولي به بعضه ولو رهبأر  
وصى له ولم تتركه نقضه فعلى الولى قبوله  
ويستحق ولا يلحق جز ولو ملك في مرض موته  
مجانا عشق من رأس المال أو بعوض بلا  
خصاية في ثلثه ولا يرثه فان كان دينا يبيع  
لدين أو بما فقد رها ملكه انما الباقي  
من الثلث ولو رهبأر في جزه بعض سبه  
فقبل حق وسرق وعلى سيد حقيقة باتبه  
(رق ل) أعتق في مرض موته عبدا  
لا ملك فيه ولدين عتق ثلثه أو ثلاثة معا  
كذلك رتبهم سواء أو قال أعتقت ثلثكم  
أو ثلث كل منكم أو لاصكم حرق  
أحدهم بقرة بأن تكسب في قسنتين رق  
وفى بالعتق وقهر واحد فاسم أحدهم  
فان خرج العتق عشق ورق أو آخر أو  
الزرق وأنجبت أخرى باسم آخر أو  
تكتب اسمها ثم يخرج برفعة على العتق  
في خرج اسم عشق ورقا وبختلفة كذبة  
ومائتين واسمها أقر ع يمر فان خرج  
لا في عشق ورق أو لثالث عشق ثلثا أو لأول  
عتق ثم أقر ع من خرج نعم سه الثلث أو  
فوق الثلث أو ما كان توزيع بعد وقسمه  
كسب قيمتهم سواء في أو اثنين أو  
بقية ضعة أو بعبك سبه قيمة أحدهم  
ما أو اثنين ما ثلثة ما تبقروا كذلك  
وان لم يكن كأربعة قيمتهم سواء من أن  
يجزو أو ثلثة واحد أو احدوا ثلثان فان خرج  
لواحد ع ثم أقر ع ستم ثلث أو لثنتين

وقال آخران ثم أقرعهم ما عيقت من خرج له الحق وثالث الآخر واذ عني بعضهم بقرعة فظهر بالخرج كلهم من العوض الثالث بان تعهم والاربع الوارث بها أفقر عليهم أو بعضهم أقرع ومن حق ولو بقرعة بان عنيهم ومو له كسب من الاعناق فلا يعجب من الثالث ومن فرقهم بأقل فيهم من الترضي وحسب كسب الباقي قبله من الثلث فلو أقرع ثلاثة لانه لا خلاف في معرفة كل ما في كسب

٢٠ - عدم ماته ابرج من حرج الحق السكاتب بحق وله الملقاة وغيره حتى تم اقرع فان خرج فغيره حتى ثلثا او حتى بقية ربع كسبه  
 (فصل) من سقى طبعين من كفاة اؤذنيه فلو لآله ولصبيته فمروا انما الاقرب مولاه فله جنتين جديلا ولا يظن حتى الاب  
 او الجذا فغير مولاه او الاب بعد الجذا فغير مولاه لا يظن هذا الوفاية (١٣٧) سورة لقمان اليه (كتاب التدبير) \*

هو طلق حتى جنة ولو كلفه مسغفها كانت  
 وحل بشرط انه لو كونه رقة فغيره لم يظن  
 العسة الخطا بشره صريح كانت ستر أو  
 اعتقل بعد موته او بدو تله أو انشده ولو  
 سكه بكتلت سبيلك بعد موته ومع بقدا  
 كانت في ذال الشهر أو المرض فان سحر  
 ومعلقا كانت دخلت الحروف فانت بعد  
 موني وستر لحنونه قبل موت سبيلك قال  
 انتم ثم دخلت فانت حرقه بعد موته وانما  
 والورث كسبه قبله لان سبيبه كلفته  
 وبقي شهر فانت حرقه وليست تدبر أو قال ان  
 أوتيت شتا اشتربت المشية قبل الموت  
 فمما قولا في غوان ولو قال لا بعد هما ١١  
 فان سحر حتى حتى عروا فان مات  
 أحدهما فليس لورثه نحو سبع نصيبه وفي  
 المالك الخشب و عدم صبا وجنون فصع  
 من سفيه وكافر وذنب بر مرد موقوف  
 وطري حبل مدبر موارهم ولو بر كافر  
 مسلم بايع عليه أو كافر افترق عن مونه  
 كسبه ومول نحو يسع وبالا دلا رقة  
 ورجوع لغنا وانكار ووطه وحل به  
 وضع ذير مكاب وعكس وتعاين حتى  
 كل صفقه حتى بالاسبق (فصل) \*

العوض كونه بغيره جلا ولو منعة وخمسا لم يمين فاستروا قبل ان مكاب نصفه ويأتمروا  
 بشرط أجل وتضم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار وعندا انقضت صحت أو لم أن يبعه  
 كذا عسب بدو لو قال كاتبنا من جنة هذا الثوب بألف ونعم الألف وعلق الحربة بأدائه  
 فأنه بصفه الكاتبة دون السهم ولو كاتب عسب على عوض مضى وعلق عتقه بآدائه فأنص  
 بصفه ولو زوج على قبضهم يوم الكاتبة فن أدى حصته حتى ومن عجز ووفى نصف كاتبة بعض من  
 باع مرفا ولو كاتب على كسبه في الرق في الظهور ولو كاتب بعض ورفى فسدان كان باقه بغيره ولم  
 يأذن وكذا ان أدت أو كاتبه على الذهب ولو كاتبها معا أو كاتبا معا ان انقضت النجوم وحل  
 المال على نسب لمكاتبها فغيره أحدهما أو أوالا أو أخا جله فكابتها صدق قبل  
 يجوز ولو بأمر من نصيبه أو عتقه نصيبه موقوف الباقي ان كان مرسا (فصل) \* يأنم  
 السدان يصطه من ستر من المال أو يدفعه اليها لو ألقى في النجم الاخير ألقى والامع أنه  
 يكفي ما يقع عليه الاسم أو يختلف بحسب المال وان وقت وجوبه قبل العتق وبسحب الربع  
 والا فالسبع ويحرم وطه مكاتبته لاحد فموجبهم والردح ولا تحسب قيمته على الذهب  
 وصورت مستورة لمكاتبته فان عجزت عتق بغيره ولو له هادن نكاح وزنا مكاتب في الاظهر  
 يتبعها رقا وعتقا وليس عليه شيء الحق فيه السيد وفي قول لها فلو قتل فضمت على الحق  
 والمذهب ان أرض جنازة طله وكسبه ومهره ينفق عليها وله مافضل وقف فان عتق فله والا  
 فليس ولا يعق شيء من المكاتب حتى يرد في الجسد ولو ألقى بمال فقال السيد هذا حرم ولا  
 ينفق المكاتب أنه حلاله وقال السيد بأخذه أو بغيره فان أي قبضه القاضى فان  
 نكل المكاتب حلف السيد ولو خرج الموثق مسقاه رجع السيد به فان كان في النجم  
 الاخير بان أن العتق لم يقع وان قال عند أخذته أنت حر وان خرج مبيعاً فله ردة وأخذ  
 بده ولا يتزوج الاذنان سيد ولا يسرى بآدته على المذهب وله شرع الجوارى التي رة فان وطنها  
 فلاحق والوهابي فان ولده في الكاتبة أو جد عتقه لدون ستة أشهر تبعه فلو عتقوا نصير  
 مستورة في الاظهر وان ولده بعد العتق لقوة ستة أشهر وكان يظن هافو وروهي أم ولد  
 ولو علق النجوم لا يحبر السيد وعلى القبول ان كان له في الامتناع غرض كونه خطفه أو خوف  
 عليه والا فبرقان أي قبضه انقضى ولو علق بصفه اليه من الباقي فأبر اليه المهر والفرج ولا  
 الزراء ولا يصح بيع النجوم والا لا اعتبار بها فلو باع وأدى الى المشتري لم يبق في الاظهر  
 وبطال السيد المكاتب والمكاتب المشتري بها أخذته ولا يصح بيع وقته في المديد فلو  
 باع فأدى الى المشتري ففي عتقه القولان وهيته كسبه وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتاق  
 عبده وزوج أمته ولو قال له رجل أعتق مكاتبك على كذا ففعل عتق وزوجه ما انتم  
 (فصل) \* الكاتبة لا تزمن جهة السيد ليس به فضله الا أن يعجز عن الاداء جازمة  
 للمكاتب فله ترك الاداء وان كان معه وها فها فجز نفسه فليس السيد الصبر والغنى بنفسه وان  
 شاء مالها كم والمكاتب الفسخ في الاصح ولو استعمل المكاتب عند ادول النجم استحب امهاله  
 فان أهمل ثم أراد الفسخ فله وان كان معه عرض أمهاله ليس بها فان عرض كساد فله أن

(١٨ - منهاج) أمين مكسب والافياء أو أوالا كاتبا رقيق وصيغة وعرض وسو بشرط قيمته حتى وكاتبة عرض بعض  
 الثالث فان خلفه ثمانية صحت في كله أو ثلثه في ثلثه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وفي الرق اخذوا وعدم صبا وجنون وأن لا ياتى بحق لآله  
 وفي الصيغة للظا بشعره الجبا با كاتبتك على كذا بمجموع اذا أذيت فانت حرقا لآله أو فو بدو لا كسبتك ذلك وفي العوض كونه دينارا



١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١  
 ٥٢٢  
 ٥٢٣  
 ٥٢٤  
 ٥٢٥  
 ٥٢٦  
 ٥٢٧  
 ٥٢٨  
 ٥٢٩  
 ٥٣٠  
 ٥٣١  
 ٥٣٢  
 ٥٣٣  
 ٥٣٤  
 ٥٣٥  
 ٥٣٦  
 ٥٣٧  
 ٥٣٨  
 ٥٣٩  
 ٥٤٠  
 ٥٤١  
 ٥٤٢  
 ٥٤٣  
 ٥٤٤  
 ٥٤٥  
 ٥٤٦  
 ٥٤٧  
 ٥٤٨  
 ٥٤٩  
 ٥٥٠  
 ٥٥١  
 ٥٥٢  
 ٥٥٣

لا يرمى الملة على ثلاثة أيام وان كان له غالب أهلها إلى الإحصاء وان كان دون مرسلتين  
والأفلا ولول النعم وهو نائب ظهير الصنع فلو كان له مال حاضر فليس للقاضي الإذاعة  
ولا تمنع بجنون المكاتب ويؤدى القاضي الوحيد مالاً ولا يجنون السيد ويضع إلى وليه  
ولا يعتق بالدمع المولود لثبته فلو ارتد فقصصه فلو طاع على دية أو قتل خطأ أخذها  
معه فان لم يكن فيه عجز في الأدمع أو قطع طرفه فاقصصه ماله دية كبقية ولو قتل أجنبياً أو  
ضامه فضا على مال أو كان خطأ أخذ معه ماله ومما سبكه القتل من قيمته ولا يرش فان لم يكن  
معه شيء وسأل المشتكى لعجزه بالقاضي ويسع بقدر الأرض فان بقي منه شيء بقيت فيه  
المكاتب والسيد قد أوزعوا هؤامه مكاتباً ولو أعتقه بغير الجناية أو أراعت ولو زعم الغداء ولو قتل  
المكاتب بطلت وإن ردت وقفاً والسيد ضامن على قاتله المكاتب والأفلا يقيم ويستقل بكل  
نصف لا يترع فهو لا خطر والأفلا يصعب فان سيد في الظاهر ولو اشتد من يعتق على  
سيد من صان عجز وصار السيد يعتق أو طبع لم يصح بالافلا وإن فيه القولان فان صح  
تكاثر على ولا يصح امتلاكه باذن على الذهب (فصل) في الكتابة الفاسدة  
النشر أو عوض أو أجل فأحد كالحصبة في استقالة بالكسب وأخذ أرض الجناية عليه  
ومهر شبهة وإنه لا يعتق بالأداعى شعبة كسبها كالعتق في أنه لا يعتق بإبراء وتبطل عتق  
سيد من تصح الوصية بوقت ولا تصرف في سهم المكاتب ونحوها فهم أن السيد فضحوا دونه  
لأنه ما يأخذ بل يرجع المكاتب إن كان متقوماً وهو عليه قيمته يوم العتق فان عتق  
فأقول التقاص يرجع صاحب الفضل به (قلت) أمع أقوال التقاص سقوط أحد  
الدين بالآخر بالرضا والثاني برضاها والثالث رضاً أمدها والرابع لا يسقط والله  
أعلم فان فضحه السيد فليس هو فلأدى المالى فقال السيد كنت فسخت فأنكر صدق السيد  
بجبهه والأصح إعلان الفاسدة بجنون السيد وإنه أوزعوا حجر عليه لا يجنون العبد ولو أدى  
كفلاً فأنكر مسدده أو أودع مسدداً لم يحلف الزارث على نفي العلم ولو اختلفا في قدر النعم أو  
صفتهما الغائب إن لم يكن قبض ما بدعه لم تمنع الكتابة في الأصح بل إن لم يتفاسخ القاضي  
وإن كان قبضه وقال المكاتب بعض المقرض ودبعت عتق ورجع هو بما أدى والسيد  
بقيته مودعاً فقامت ولو قال كُتِبَ أو لا يجنون أو منحجور على فأنكر العبد صدق السيدان  
عز سبق ما أعتادوا الأفلا لعبد ولو قال السيد وضعت هذا النعم الأول أو قال البعض فقال بل  
الآخر أو الكل صدق السيد ولو مات عن ابنين جود فقال كاتبين أو كان أنكر أحد أو أن  
صدقا فمكاتب فان أعتق أحدهما نصيبه فالأصح لا يعتق بل لو توفى فان أدى نصيب الآخر  
عتق كله وسواء للاب وإن عجز قوم على المقتن أن كان موسراً والأفلا نصيبه والساقى فن  
الآخر (قلت) بل الظاهر العتق وإنه أعلم وإن صدقته أحداه نصيبه مكاتب ونصيب  
المكاتب فان أعتقه المصدق فالأصح أنه يقوم عليه إن كان موسراً  
(كتاب أهانت الأولاد) إذا أجل أمه فوالت حساً أو سناً أو ما يجيبه غيره  
صحت عتق السيد أو ما غيره بنكاح فالأول رقيق ولا نصيب له وإذا مالها أمه أو بنته فالأول

ملكهم ما يفلو عرفة من أحدهما وأبدا  
 لا تنجز ولو أرمي منه أو أقتله  
 حتى يتوهم الباقي أن أسروا طارق  
 (تصل) ثم السيف يسمي قتل حق  
 كما تولى النعم أوقفه من جملها  
 الحما وكون كل في الآخر ورواها  
 أبو داود ثم فتح مكانته ويجب فوطه مهر  
 لاسد والوالد والابن لا يبيع نفسه وصالوات  
 مستورة كاتبة قولها الفرق الحادث  
 بغيرها وقولها الحق في السد فلو قتل  
 قيمته وعينه من أوش خائبة طلبة  
 وكسبه ومهر موافق وتب فان حق ظه  
 والافلسه ولا يفتق شي من مكاتب الا  
 بأداء الكل ولو أني قال السيد مسلم  
 ولا ينفك المكاتب يقال السيد عنه  
 أو أرمي منه فان أبي يقضه القاضي فان  
 نكل خلف سيده ولحق الخ المولى معيا  
 ورده أو مستحقا بأن لا يفتق وان قال عند  
 أخذه أن شي أو شرأ له ليجوز أن لا يرج  
 الا بإذن سيده مولا وطعنا وقولنا فلا بد  
 والوالد نسيان وأنه قبل حق أبيه أو  
 يده ولو نسيه أشهر تعولا لتفسير أم ولد  
 أولها ووطئها معه أو يده مودة لسنة  
 ثم من الوطء فمى أم ولد ولو عمل بغير  
 السيد حتى يبين أن منتهى لغرضه والأخير  
 فان أبيه من القاضي أو عمل به بالبره  
 قبضه أو أربأه لا يصدق احتياض من يحرم  
 لا يبيعها ولا يبيع وعقبه فلو باع وأدنى  
 المشتري يفتق ويطلب السيد المكاتب  
 والمكاتب المشتري ولا يسه تصرف في  
 ما يملكه مكاتبه وقوله غير اهتق مكاتبك  
 بكذا أفضل حتى وزمه ما التزم  
 (تصل) الكاتب لازم للسيد فلا

يُسَمَّيْنَهَا الْأَنْبَاجَ الْمَكْتُوبَةَ عَنْ أَدَاءِ أَوَّلِ نَبْعٍ مِنْهُ وَأَوَّلِ بَابٍ مِنْ حَضْرَاهُ وَأَيْضًا كَمَا أَجَازَهُ لِهَاجِ الْكَاتِبِ فِي تَرْكِهَا  
الْإِدَاءِ وَالْفَسْحِ وَلَا يَسْتَعْمِلُ عِنْدَ الْإِسْرَافِ الْعَجْزَ مِنْ أَمَاهِلِهِ أَوَّلُ بَسْمٍ عَرْضٍ وَجِبْهُهُ لَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَهْلِ حَضْرَاهُ مِنْ دُونِ مَرَحِلَتَيْهِ وَجِبْهُهُ لَا  
يَتَخَسَّرُ عَيْنُونَ وَلَا يَصْغُرُ مَلْهُهُ وَيَقُومُ عَلَى السَّيْدِ مَقَامَهُ فِي قَبْضِ الْخَالِكِ كَمَا قَامَ الْكَاتِبُ فِي أَدَاءِ بَابٍ وَجِبْهُهُ لَا يَخْدُ السَّيْدَ وَلَا يُوَلِّدُ حَتَّى عَلَى

